دراسات في منهجية البحث التاريخي

السنة الثانية

منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم
الإنسانية الثانية (السويداء)

دراسات في
منهجية البحث التاريخي

الدكتورة
ناهد محمود حسين
مُدرِّسة في جامعة دمشق
كلية الآداب–قسم التاريخ

الدكتورة
ميسون المرعشلي
أستاذ مساعد في جامعة دمشق
كلية الآداب–قسم التاريخ –السويداء

جامعة دمشق

١٤٤٢ . ١٤٤٣هـ
٢٠٢١ . ٢٠٢٢ م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١١
الفصل الأول	
المدخل إلى منهجية البحث التاريخي	١٥
مقدمة	١٧
أولاً- البحث العلمي	١٨
١- مفهوم البحث العلمي	١٨
٢- خصائص البحث العلمي	٢١
ثانياً- التعريف بمنهجية البحث التاريخي	٢٤
ثالثاً- أهم مناهج البحث العلمي المستعملة في التاريخ	٢٩
١- المنهج الوصفي	٣٠
٢- المنهج التاريخي الاسترادي أو الاسترجاعي	٣٢
٣- المنهج الاستقرائي	٣٥
٤- المنهج التحليلي " تحليل المضمون"	٣٧
الفصل الثاني	
فلسفة التاريخ	٤١
مقدمة	٤٣
أولاً- تعريف فلسفة التاريخ.	٤٤
ثانياً- أهداف فلسفة التاريخ	٥١
ثالثاً- التفسيرات الفلسفية للتاريخ وماهية التاريخ	٥٤
١- التفسير الخرافي للتاريخ	٥٤
٢- التفسير الديني للتاريخ	٥٨

٣- التفسير البطولي للتاريخ	٦٠
٤- التفسير المثالي للتاريخ	٦٢
٥- التفسير المادي (الاقتصادي) للتاريخ	٦٤
رابعاً- النزعة التاريخية الأوروبية الحديثة	٦٨
١- جيوفاني فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤م)	٦٨
٢- فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨م)	٦٩
٣- جوهان جوتفريد هيردر (١٧٤٤-١٨٠٣م)	٧١
٤- روبين كولنجود (١٨٨٩-١٩٤٣م)	٧٣
خامساً- التفسيرات الحضارية للتاريخ:	٧٤
١- ابن خلدون(١٣٣٢-١٤٠٦م)	٧٤
٢- شبنجلر (١٨٨٠-١٩٣٦م)	٧٨
٣- أرنولد توينبي (١٨٨٩-١٩٧٦م)	٨٠
سادساً- مدرسة الحوليات الفرنسية (رؤية جديدة لمنهج البحث التاريخي)	٨٢
الفصل الثالث	
مصادر التاريخ	٨٩
مقدمة	٩١
أولاً- الوثائق	٩٢
• أقسام الوثائق	٩٦
١- الأصول أو المصادر المدونة	٩٧
أ- المصادر الأولية	٩٧
ب- المراجع الثانوية	٩٧
٢- المصادر المادية	٩٨

أ- الآثار	٩٨
ب- المسكوكات	٩٩
ت- الأختام والمعايير والأوزان	١٠١
٣- الرحلات	١٠١
٤- المخطوطات	١٠٣
٥- الموسوعات	١٠٤
٦- الدوريات	١٠٤
٧- الصحف والمجلات	١٠٥
ثانياً- كتب التاريخ ومراجعها في المكتبات العربية والأجنبية	١٠٦
١-تصنيف دوي العشري	١٠٦
٢- استخدام فهرس المكتبة	١١١
الفصل الرابع	
نقد الأصول التاريخية	١١٣
مقدمة	١١٥
أولاً: النقد الظاهري (الخارجي)	١١٧
١- إثبات صحة الوثيقة	١١٨
٢- تحديد شخصية المؤلف	١٢٢
٣- تحديد مصدر الوثيقة (زمانها- مكانها-شخصية مؤلفها)	١٢٤
ثانياً: النقد الباطني الداخلي	١٢٩
١- النقد الباطني الإيجابي	١٢٩
٢- النقد الباطني السلبي	١٣٣

الفصل الخامس	
التركيب التاريخي	١٤٧
مقدمة	١٤٩
أولاً- تعريف التركيب التاريخي	١٥٠
ثانياً- تصنيف الوثائق وغربلتها وفحصها	١٥٠
ثالثاً- التدوين التاريخ	١٥٥
● **تفريغ المادة التوثيقية باستعمال نظام البطاقات**	١٥٧
● **نظام الملف.**	١٦٢
● **الكراسة أو الدفتر.**	١٦٣
الفصل السادس	
إنشاء البحث التاريخي (الصياغة التاريخية)	١٦٥
مقدمة	١٦٧
أولاً- الأسلوب	١٦٩
ثانياً- الاقتباس	١٧٢
١-الأساليب والقواعد	١٧٢
٢-أنواع الاقتباس	١٧٤
ثالثاً – الإشارة إلى الهوامش	١٧٦
رابعاً- أقسام البحث	١٩١
١- صفحة العنوان	١٩١
٢- صفحة الإهداء	١٩٢
٣- صفحة الشكر والتقدير	١٩٣
٤- محتويات البحث أو فهرسه	١٩٣
٥- المقدمة	١٩٥

٦- متن البحث	١٩٧
٧- الخاتمة	١٩٨
٨- الملاحق	١٩٩
٩- الفهارس الفنية	٢٠٠
١٠- فهرس المصادر والمراجع	٢٠١
الفصل السابع	
قواعد تحقيق النص القديم (المخطوط)	٢٠٩
أولاً- تعريف المخطوط	٢١١
ثانياً- الصفات الواجبة في المحقق	٢١٣
ثالثاً: أساليب ومناهج تحقيق المخطوطات	٢١٦
١- اختيار المخطوطة	٢١٦
٢- جمع أصول النصوص المخطوطة ونقدها	٢١٧
٣- تصنيف النسخ وترتيبها ومقارنتها	٢١٩
٤- فحص نسخ المخطوط	٢٢٢
٥- التدقيق في كتابة الوثيقة وكاتبها	٢٢٣
٦- تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكاتب إليه ومنهجه	٢٢٤
رابعاً: قواعد تحقيق المخطوط	٢٢٩
الخاتمة	٢٣٩
قائمة المصادر والمراجع	٢٤٣

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

امتاز القرن الحادي والعشرون بزيادة الاهتمام بالبحث العلمي في مجالات الحياة المختلفة، بما فيها مجالات المعرفة الاجتماعية والإنسانية. وقد أصبحت الدول والمؤسسات البحثية العلمية تولي البحث العلمي الاهتمام والرعاية وتخصص مبالغ كبيرة لهذه الغاية. وقد جاء الاهتمام نتيجة للثمار الملموسة التي أصبحت المؤسسات تجنيها من وراء نتائج البحث العلمي المبني على أسس وإجراءات علمية مدروسة.

وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي وما يوفره للمؤسسات العلمية والبحثية من حلولٍ للعديد من المشكلات، ومساعدة على تقدم المجتمع بشكل كبير، إلا أن الاهتمام به لم يلقَ حتى الآن العناية الكافية في الكثير من الدول ولا سيما دولنا العربية.

يأتي هذا الكتاب دليلاً ومرشداً للباحثين والطلبة في الجامعات والكليات المهتمة بالبحث العلمي في التعريف بالأسس العلمية التي ينبغي اتباعها أو مراعاتها خلال إجراء البحث العلمي.

تُعَدُّ مادة منهج البحث التاريخي من أهم المواد الدراسية التي يضطلع طلبة التاريخ بدراستها في المرحلة الجامعية. وذلك لاعتماد بقية المواد عليها في كيفية البحث وأساليبه، والطرائق المتبعة في كتابة البحوث التاريخية. ونظراً لهذه الأهمية وجب أن تكون بين يدي الطلبة مادة منفصلة عن أصول البحث تنسجم ومفردات المناهج التي وضعت لتغطيتها في أثناء السنة الدراسية، وعلى الرغم من وجود العديد من الكتب التي كُرِّست لمعالجة هذا الموضوع؛ فإن بعضها صعب المنال، وبعضها لا يغطي مفردات المقرر؛ أو إنه يتوسَّع في نقاط خارجية عنها تدخل ضمن اختصاصات أخرى غير تاريخية. لهذا، وبالنظر إلى قيامنا بتدريس هذا المقرر لسنوات عدة في قسم التاريخ، فقد ارتأينا وضع كتاب منهجي لدراسة التاريخ؛ ليكون دليلاً للطالب والباحث في كتابة البحوث العلمية التاريخية.

وقد تطلّب التنظيم المنهجي للكتاب أن يكون الفصل الأول من الكتاب يتعلق بالتعريف بمنهجية البحث التاريخي، والتعريف بالبحث العلمي وخصائصه، وأهم الآراء التي وضعت حول هذا التعريف؛ فضلاً عن عرض لأهم المناهج العلمية المستعملة في علم التاريخ، وفوائد استعمال هذه المنهاج والاختلاف فيما بينها.

أما الفصل الثاني، فقد خُصِّص لفلسفة التاريخ، من خلال تعريف المؤرخين بها، وعرض لأهدافها العامة؛ فضلاً عن التفسيرات الفلسفية للتاريخ، حيث تنوعت هذه التفسيرات من مثالية إلى مادية، كما ظهر التفسير الخرافي والديني للتاريخ، وهناك من أعطى تفسيراً بطولياً ومثالياً للتاريخ، ثم تم التطرق إلى النزعة التاريخية الأوروبية الحديثة من خلال مؤرخين عدة أوروبيين، أمثال: فيكو وفولتير وهيردر وكولنجود، وختمنا هذا الفصل بتناول التفسيرات الحضارية للتاريخ من خلال مؤرخين أوروبيين وعرب ومسلمين أمثال ابن خلدون، وشبنجلر، وتوينبي. وتناول وجهة نظر جديدة في منهج البحث التاريخي وتتمثل بمدرسة الحوليات الفرنسية.

وفي الفصل الثالث تناولنا مصادر التاريخ من خلال التعريف بالوثائق وأهم أقسامها ومن ثم التطرق لكتب التاريخ ومراجعها في المكتبات العربية والأجنبية. وخُصص الفصل الرابع للنقد التاريخي للوثائق، عن طريق النقد الظاهري الخارجي بأنواعه وحدَّدنا الطرق الواجب اتباعها لدى الباحث والمهتم التاريخي للأخذ بالوثيقة وإثبات صحتها ومصدرها وأهميتها ومدى ارتباطها بمؤلفها، ثم الانتقال إلى النقد الداخلي الباطني للوثيقة لبيان مدى صدق مؤلفها ودقة المعلومات فيها.

أما الفصل الخامس فقد تناول التركيب التاريخي، فتمَّ التعريف به، وتناول الطرق الواجب اتباعها لتصنيف الوثائق وغربلتها، وفحصها فحصاً نهائياً قبل الشروع في الكتابة التاريخية؛ فضلاً عن الولوج لطرق التدوين التاريخي التي راوحت بين نظام البطاقات، ونظام الملف والكراسة أو الدفتر.

وانفرد الفصل السادس في إنشاء البحث التاريخي أو ما يُعرف اصطلاحاً بالصياغة التاريخية، وحدَّدنا من خلاله الأسلوب الواجب اتباعه في الكتابة التاريخية، واستعمال قواعد الكتابة، ولاسيما الاقتباس والقواعد الواجب اتباعها في استعمال الاقتباسات؛ فضلاً عن استعمال الهوامش (الحواشي السفلية) مع ذكر نماذج مختلفة يستفيد منها الباحث والطالب المقدم على الكتابة التاريخية، وختمنا البحث بأقسام البحث التاريخي وطريقة تقديمه للقارئ المهتم.

أما الفصل الأخير فقد سلَّط الضوء على قواعد تحقيق المخطوطات (النصوص القديمة المكتوبة بخط يد المؤلف) من خلال التعريف بالمخطوطات، والآلية المستعملة في التحقيق والخطوات الواجب اتباعها في التحقيق.

أما مصادر الكتاب ومراجعه، فهي كثيرة ومتنوعة، منها: مصادر تراثية أولية تم ذكرها في ثنايا الكتاب، مثل: مقدمة ابن خلدون. ومنها: الكتب التي تناولت فلسفة التاريخ ومدارسها المختلفة؛ فضلاً عن الكتب التي تناولت منهجية البحث التاريخي والتي أفادتنا كثيراً في تقديم معلومات الكتاب.

وجدير بالذكر أننا حاولنا تقديم وجهة نظر حول منهجية البحث التاريخي والطرق الواجب اتباعها عند كتابة بحث أو مقال أو كتاب يتعلق بدراسة التاريخ وموضوعاته المتنوعة، وقد يقول بعض المتخصصين أن هناك طرقاً ومناهج تاريخية لم يتم التطرق إليها، وهذا كلام منطقي بالطبع؛ لأننا لن نستطيع من خلال الكتاب الجامعي أن نُلم بمناهج البحث التاريخي كافة، لذلك اقتصر عرضنا على المناهج المهمة والمعروفة والمتداولة منذ مئات السنين، ولا يخفى على أحد أن منهج البحث التاريخي قد تطور بشكل كبير، وأدخلت عليه الكثير من التعديلات التي يستطيع الباحث والقارئ تتبعها من خلال مئات الكتب التي تم تأليفها في هذا النطاق.

ويجب الاعتراف بأننا لم نُضف شيئاً جديداً إلى ما كُتِبَ في موضوع منهج البحث التاريخي، الذي ثبُتت قواعده، وأسسه منذ عشرات السنين، لكننا حاولنا أن نقدم لطلابنا

مادة سهلة، لا غموض فيها. فأوجزنا ما أسهب به غيرنا مما لا يدخل في صميم اختصاص طالب التاريخ، وفصّلنا فيما يحتاجه الباحث فعلاً في حقل التأليف التاريخي؛ معتمدين على الأمثلة والنماذج التي أكثرنا منها في هذا الكتاب؛ لتكون تطبيقاً عملياً لما يقرؤونه ويدرسونه عن الموضوع.

وفي الختام نرجو أن نكون قد وفقنا في الوصول إلى الهدف الذي من أجله تم وضع هذا الكتاب؛ لخدمة طلاب البحث التاريخي، فما نحن إلا طلاب علم بذلنا ما في وسعنا والكمال لله وحده، وله الحمد والمنّة في الأول والآخر وبه نستعين.

دمشق ٢٠٢٢م

د. ناهد محمود حسين **أ.م.د. ميسون المرعشلي**

الفصل الأول
المدخل إلى منهجية البحث التاريخي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

ثمة علاقة جدلية بين العلم والمنهج؛ إذ أنه ليس معقولاً أن يكون المنهج منفصلاً عن العلم الذي يتناوله، وليس من المتصور أن يكون منهج البحث معزولاً عن العلم الذي يبحث فيه. وعلم التاريخ ليس استثناء في ذلك بطبيعة الحال. ذلك أن التطور المعرفي الكمي في الدراسات التاريخية قد كشف الكثير عن غوامض رحلة الإنسان في الكون عبر الزمان، وبات في متناولنا كم من المعلومات التاريخية التي يمكن التعامل معها باعتبارها من حقائق التاريخ الإنساني الثابتة. هذا التراكم المعرفي أنتج تطوراً في منهج البحث التاريخي بحيث تخطى المرحلة الوصفية إلى مراحل أخرى أكثر تقدماً وصولاً إلى المنهج الكمي الإحصائي الذي صار من أكثر المناهج فعالية في التعامل مع المعلومات التاريخية.

لقد بدأت رحلة العلاقة بين التاريخ ومنهج البحث التاريخي منذ زمن مبكر في عمر الإنسان في معرفة أصول الأشياء والعلاقات داخل الكون، ولما كانت التسجيلات التاريخية ناقصة وجزئية، وربما غائبة في كثير من الأحيان، لجأ الإنسان إلى الخيال لكي يعوض بعض النقص ويسد الثغرات في تاريخ نشاطه في الماضي. وهنا اختلطت حقائق التاريخ بموضوعات الأساطير، وكانت القراءة الأولى لتاريخ الإنسانية قراءة أسطورية تمثلت في نواة تاريخية محملة بالكثير من الخيال والتصورات والإسقاطات والصياغات التعويضية. وفي القراءة الأولى لم يكن المنهج بمعناه العلمي موجوداً وإنما بشكل بدائي؛ إذ كان الهدف هو رسم صورة للماضي تروي ظمأ الإنسان وتعطشه إلى المعرفة التاريخية. فالإنسان مولع بمعرفة الماضي لكي يفهم الحاضر، وهذه الرغبة في معرفة الماضي هي التي حفزته على هذا النوع من القراءة الأسطورية للتاريخ في محاولة للإجابة على السؤال المضني "**لماذا**" لماذا جرت الأمور على هذا النحو؟ وما هي أصول الأشياء والظواهر والعلاقات داخل الكون؟ ولأن المعرفة التاريخية كانت ناقصة آنذاك، فقد

جاء المنهج ناقصاً أيضاً. وهذه أولى تجليات العلاقة بين العلم التاريخي ومنهج البحث التاريخي[١].

أولاً- البحث العلمي:

١- مفهوم البحث العلمي:

تناول كثير من الكتّاب ظاهرة البحث العلمي بالشرح والتحليل المستفيض، وذلك من خلال منطلقات فكرية عبّرت وتعبر عن خلفيات وخبرات متباينة. ذلك أن كل مجموعة من الباحثين لها قناعاتها ومواقفها المسبقة حول الظاهرة موضوع الاهتمام، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى النظر لهذا الموضوع أو القضية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية من زوايا مختلفة وصولاً إلى نتائج متباينة نسبياً. وكما هو معروف فالمفهوم يتكون من كلمتين هي "البحث" التي تعني عند البعض التحري أو التقصي وعند البعض الآخر السؤال أو الاستفسار عن شيء أو موضوع ما له أهمية معينة لديهم. أما الكلمة الثانية فهي "العلمي" نسبة إلى العلم الذي يعني للأفراد وببساطة شديدة المعرفة الموثقة الشاملة حول موضوع محدد من خلال تحديد واضح لمختلف أبعادها أو أركانها التي تكون حقيقتها المدركة من قبل الجهات أو الأطراف ذات العلاقة بها[٢].

وتوجد عملياً، تعريفات عدة للبحث العلمي، تعكس منطلقات فكرية مختلفة، فالبعض يرى أن البحث استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب معارف جديدة وموثقة بعد الاختبار العلمي لها. بينما يرى آخرون أن البحث في معناه العام هو محاولة العثور على شيء معين، فالمحاولة هنا هادفة وعندما تقترن كلمة البحث بصفة العلمي فإن ذلك يحتمل معنيين: المعنى الأول هو أن البحث يتم في مجال العلوم وليس في مجال الأدب أو الفن أو التاريخ مثلاً، أما المعنى الثاني فهو التعامل مع المعرفة بطريقة منظمة بهدف

---

[١] يزبك، قاسم: التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، ط١، بيروت، ١٩٩٠م، ص٥-٦.

[٢] عبيدات، محمد؛ أبو نصار، محمد؛ مبيضين، عقلة: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيق، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٩م، ص ٤.

اكتشاف حقائق جديدة، أو التثبت من حقائق قديمة، مع رصد وتحليل العلاقات التي تربط بين المتغيرات والعناصر المختلفة أياً كان الموضوع الذي يتناوله البحث العلمي، في العلوم أو الآداب أو الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو الاقتصاد...إلخ. إن المعنى الثاني للبحث العلمي هو الذي يقع ضمن اهتمام مناهج البحث[١].

والبحث العلمي هو محاولة للتوصل إلى أسباب ظاهرة معينة، ومحاولة كشفها وكيفية حدوثها، ومعرفة العلاقة بين متغيراتها بطرق وأساليب وخطوات محددة للوصول إلى الهدف. وهناك من يعرّف البحث العلمي بأنه تقصي أو فحص دقيق من أجل اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها. والبحث العلمي بهذا المعنى هو التحري عن حقيقة الأشياء ومكوناتها وأبعادها ومساعدة الأفراد والمؤسسات على معرفة محتوى ومضمون الظواهر التي تمثل أهمية لديهم أو لديها، ومما يساعدهم على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحاً وذلك باستخدام الأساليب العلمية والمنطقية[٢].

ويهدف البحث العلمي إلى البحث عن الحقيقة بمحاولة معرفة حقائق لم تكن معروفة من قبل، أو استكمال حقائق عُرف بعضها. وتقوم حقائق العلم ليس على أساس الملاحظة العشوائية وإنما على أساس الملاحظة المقصودة ذات المعنى. ويؤكد علماء المنهجية هذا المعنى فيضيفون للتعريف السابق أن البحث هو طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع، الذي يقوم على مجموعة من المعايير والمقاييس تسهم في نمو المعرفة. ويكتمل البحث العلمي حين تخضع حقائقه للتحليل والمنطق والتجربة والإحصاء، وحين تبث صحة فروضه وتساؤلاته العلمية، فإن هذا الأمر يساعد على نمو النظرية. ويُعَدُّ

---

[١] عبد العزيز، بركات: مناهج البحث الإعلامي-الأصول النظرية ومهارات التطبيق، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٤٦.

[٢] المشهداني، سعد سليمان: منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، عمان-الأردن، ٢٠١٩م، ص١٦.

البحث العلمي عملية اختراع واكتشاف وتحقق وإثبات. والاختراع هو: تطبيق جديد لمعرفة قائمة بالفعل، أما الاكتشاف فهو اكتشاف شيء جيد كاكتشاف قارة جديدة. وللتفرقة بين الاكتشاف من جهة والتحقق والإثبات من جهة أخرى نذكر أن الاكتشاف يهتم بالخطوات الفنية والمنطقية التي تؤدي إلى تنمية لأفكار التي تظهر نتيجة التقدم العلمي، أما الأفكار التي قد تكون مثمرة أو غير مثمرة فهي تدخل في إطار التحقق والإثبات[1].

إن البحث العلمي إذاً هو مجموعة من النشاطات التي تحاول إضافة معارف أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية باستخدام عمليات وأساليب منهجية موضوعية. والبحث العلمي بهذا المعنى هو الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها لتصل إلى النظرية وهي هدف كل بحث علمي. وهو أسلوب تفكير وجهد يهدف إلى تحديد المشكلة وتحليلها إلى عواملها، وبالتالي افتراض حلول واختبار هذه الافتراضات لتأكيد فعاليتها أو رفضها جزئياً أو كلياً.

بينما يرى بعضهم الآخر البحث العلمي بأنه: جهد إنساني منظم وهادف يقوم على الربط بين الوسائل والغايات من أجل تحقيق طموحات الإنسان ومعالجة مشكلاته وتلبية حاجاته وإشباعها، ويتضمن مجموعة من الأدوات والبيانات والمعلومات المنظمة والهادفة.

والبحث العلمي في نظر بعضهم هو: نشاط علمي يتقدم به الباحث لحل أو محاولة حل مشكلة قائمة ذات حقيقة معنوية أو مادية أو لفحص موضوع معين واستقصائه من أجل إضافة أمور جديدة للمعرفة الإنسانية، أو لإعطاء نقد بنّاء ومقارنة معرفة سابقة بهدف تقصي حقيقة وإذاعتها بين الناس.

---

[1] رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: العلم والبحث العلمي– دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، ط٤، الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص٢٥–٢٧.

ومما تقدم نستنتج أن جميع تلك التعريفات تدور حول مضمون واحد يتمثل في دراسة مشكلة ما، بقصد التوصل إلى حلٍّ لها وفقاً لقواعد علمية دقيقة. كذلك تتفق تلك التعريفات على أن البحث العلمي وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، فضلاً عن تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً، على أن يتبع في هذا الفحص الدقيق خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن البحث العلمي مسؤولية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية، فمن الضروري في البحث العلمي صحة نقل النصوص، والتجرد في فهمها وتوثيقها، ومن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في الرسائل والبحوث العلمية أمر جوهري في تقديرها. وإن الإهمال أو الإخلال به يُعَدُّ خدشاً في أمانة الباحث، وعيباً في البحث لا يمكن التغاضي عنه أو التهاون به، ولا بُدَّ للباحث أن يكون صبوراً ومثابراً وبعيد النظر؛ لأن البحث يتطلب من الباحث المثابرة والمصابرة في سبيل الوصول إلى الغاية. كذلك فإن التأني لازم من لوازم البحث العلمي ليُكّوّن الباحث انطباعاً سليماً، ويؤسس أحكاماً وتقديرات صحيحة، والإخلاص للبحث هو لبُّ العمل وروحه[١].

٢- خصائص البحث العلمي:

يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص البنائية التي لا بُدَّ من توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه. ويمكن بيان هذه الخصائص على النحو الآتي:

- **الموضوعية:**

وتعني خاصية الموضوعية أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز. ويحتم هذا الأمر على الباحثين ألا يتركوا مشاعرهم

---

[١] المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص١٦-١٧.

وآراءهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي.

على سبيل المثال، يجب أن تبدأ خطوات البحث العلمي بتحديد واضح لمشكلة البحث، تليها وضع الفرضيات، ثم تحديد أسلوب وطريقة جمع المعلومات وإدارتها ومراجعتها، وتحليل المعلومات التي تم جمعها ووضعها في تقرير نهائي يوضح ما تم تنفيذه وما تم التوصل إليه. وهذا يعني عدم اللجوء إلى التحريف أو التشويه للنتائج التي تم التوصل إليها لخدمة أغراض شخصية للإدارة أو للباحث وبأي شكل من الأشكال. يضاف إلى ذلك أن الباحثين يجب أن يتصفوا بالسلوك العلمي باستمرار لمعرفة الحقيقة بعيداً عن التزمت أو التشدد وراء آرائهم ومشاعرهم الشخصية بغض النظر عن النتائج التي يتم الوصول إليها لوصف الظاهرة أو القضية موضوع البحث ومعالجتها.

كما تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها أي بحث علمي، وبالتالي فإن وجود هدف محدد المعالم يساعد الباحثين في تبني المنهجية العلمية السليمة والمناسبة لهذا الموضوع أو ذاك وصولاً إلى الأسباب والنتائج والمضامين المعقولة للمشكلة موضع الاهتمام.

- **الدقة وقابلية الاختبار:**

وتعني هذه الخاصية بأن تكون الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث قابلة للاختبار أو الفحص فهناك بعض الظواهر التي يصعب اخضاعها للبحث أو الاختبار نظراً لصعوبة ذلك أو لسرية المعلومات المتعلقة بها. كما تعني هذه الخاصية ضرورة جمع ذلك الكم والنوعية من المعلومات الدقيقة التي يمكن الوثوق بها والتي تساعد الباحثين من خلال اختبارها إحصائياً وتحليل نتائجها ومضامينها بطرق علمية منطقية وذلك للتأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات أو الأبعاد التي وضعت للاختبار بهدف التعرف على مختلف أبعاد أو أسباب مشكلة البحث الذي يجري تنفيذه وصولاً لبعض الاقتراحات أو التوصيات التي تساعد في حلِّ المشكلة موضوع الاهتمام. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

المعلومات الدقيقة التي يتم تجميعها وتحليل نتائجها بحسب المنهجية العلمية الصحيحة تزيد من درجة الثقة عند تطبيقها من قِبل الإدارة على شكل قرارات يجب أن تكون درجة الدقة فيها داعماً لمبدأ الأخذ بالمنهجية العلمية في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **إمكانية تكرارية النتائج:**

وتعني هذه الخاصية أنه يمكن الحصول على نتائج تقريباً نفسها باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى وتحت شروط وظروف موضوعية وشكلية مشابهة. ذلك أن الحصول على النتائج نفسها يعمق الثقة في دقة الإجراءات التي تم اتخاذها لتحديد مشكلة البحث وأهدافه من جهة، والمنهجية المطبقة من جهة أخرى. كما تثبت هذه الخاصية أيضاً صحة البناء النظري والتطبيقي للبحث موضوع الاهتمام ومشروعيته.

- **التبسيط والاختصار:**

إن ذروة الابتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة، والتناول المتسلسل للأهم ثم للأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع الاهتمام. ذلك لأنه من المعروف أن إجراء البحوث- أياً كان نوعها- يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة، الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي الحثيث إلى التبسيط، والاختصار في الإجراءات والمراحل بحيث لا يؤثر هذا على دقة نتائج البحث وإمكانية تعميمها وتكرارها. وهذا يتطلب من الباحث التركيز في بحثه على متغيرات محددة؛ لأن اشتمال البحث على متغيرات عِدة قد تضعف من درجة التعمق والتغطية للظاهرة أو المشكلة موضوع البحث. ولهذا يلجأ الباحثون إلى تحديد أكثر العوامل تأثيراً وارتباطاً بالمشكلة موضوع الدراسة وبما يحقق الأهداف الموضوعة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن توافر الموضوعية والدقة في كيفية تحديد العوامل الأكثر تأثيراً مع التزام كامل بأصول البحث العلمي من قبل الباحث يجعل النتائج

المتوقعة للبحث أكثر واقعية، كما أن القرارات التي سيتم اتخاذها من قبل الإدارة ستكون الضمانة الكبيرة لنجاح مبدأ البحث العلمي وشيوعه.

وبناءً عليه تتم عملية التبسيط والاختصار للعوامل المؤثرة في حدوث المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث، وبحسب مساهمة كل عامل من خلال استخدام أساليب إحصائية متقدمة.

- **أن يتناول البحث العلمي تحقيق غاية أو هدف:**

أن يكون للبحث العلمي غاية أو هدف من وراء إجرائه، وتحديد هدف البحث بشكل واضح ودقيق هو عامل أساسي يساعد في تسهيل خطوات البحث العلمي واجراءاته كما أنه يساعد في سرعة الإنجاز والحصول على البيانات الملائمة، ويعزز من النتائج التي يمكن الحصول عليها بحيث تكون ملبية للمطلوب.

- **التعميم والتنبؤ:**

استخدام نتائج البحث لاحقاً في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة. فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة آنية بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها. فنلاحظ القدرة العالية في الوقت الحاضر على التنبؤ بالحالة الجوية لفترات قادمة، والتنبؤ بحدوث العديد من الظواهر الطبيعية الأخرى مثل الكسوف. وقد امتدت إمكانية استخدام نتائج البحث العلمي في التنبؤ بحدوث الظواهر مستقبلاً إلى الدراسات الاجتماعية بفضل استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، التي أصبح يعبر فيها عن الظاهرة بشكل رقمي أو إحصائي[١].

ثانياً- التعريف بمنهجية البحث التاريخي:

يُعَدُّ مصطلح منهجية البحث من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في العصر الحديث، حيث أصبح لكل علم من العلوم –وكل فرع من فروع المعرفة– منهج محدد

---

[١] عبيدات؛ أبو نصار؛ مبيضين، منهجية البحث، ص٨-١١.

خاص به، وهدف واضح معلوم. بل إن مناهج البحث في عصرنا الحالي أصبحت من العلوم الأصلية في كل ميادين المعرفة.

وليس هناك انفصال تام بين هذه المناهج وبعضها البعض، فهناك مبادئ عامة تشترك فيها جميع المناهج، وأخرى خاصة بكل علم من العلوم، ولذلك يقول أحد المستشرقين: "إن خلق الأفكار ليس كل شيء بل من الواجب أن نحقق أيضاً مناهج. ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء، وإنما هناك مبادئ عامة، وفيما عدا ذلك فكل مشكلة خاصة لا تُحَلُّ إلا بمنهج خاص يوضح تبعاً لطبيعة وقائعها والصعوبات التي تثيرها"[١].

ويُعرّف منهج البحث بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، من أجل الكشف عن الحقيقة"[٢]. وأنه: "خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة"[٣].

أما منهج البحث التاريخي فهو المراحل أو الخطوات التي يمضي فيها الباحث حتى يصل إلى الحقيقة التاريخية عن طريق فحص وتحليل سجلات الماضي ومخلفاته، ثم يدونها ليقدمها للناس. والحقيقة التاريخية غير مطلقة، فمن العسير جداً بلوغ الحقيقة المطلقة لأي شيء في الماضي، بل وفي الحاضر، وذلك لعوامل كثيرة تعترض سبيل من ينشدها، ومن أهمها ضياع البراهين وانطماس الأدلة، وتدخل الأغراض والمصالح، لذلك

---

[١] لانسون، ماييه: منهج البحث في الأدب واللغة، تر: محمد مندور، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٥٤.

[٢] موسى، جلال محمد: منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م، ص٣١.

[٣] العبد، عبد اللطيف محمد: مناهج البحث العلمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٧.

نقرر من البداية أن الحقيقة التي يصل إليها المؤرخ لا تعدو أن تكون حقيقة نسبية، كلما زادت نسبة الصدق فيها اقتربت من الحقيقة المطلقة[١].

يرجع مصطلح المنهجية "Méthodologie" إلى أصل يوناني، هو كلمة "Logos"وتعني طريقة البحث، كما يرجع مصطلح منهج "Méthode" أيضاً إلى أصل يوناني، هو كلمة "Odos"، وتعني الطريقة التي تحتوي على مجموعة القواعد العلمية المؤدية إلى هدف البحث[٢].

وقد تكوّنت فكرة المنهج بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه اليوم، منذ القرن السابع عشر الميلادي، على يد فرانسيس بيكون وبورويال وغيرهم من العلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي[٣]، وأصبح معنى اصطلاح المنهج "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[٤]. فعلم المنهج، إذاً هو الذي يبحث عن الطرق التي يستعملها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة[٥].

وهناك تعريفات كثيرة للمنهج يمكن أن يُستنتج منها أن هناك خلطاً واضحاً بين المنهج كأسلوب للتفكير وللعمليات العقلية التي تدور في ذهن الباحث، وبين طرق البحث

---

[١] حسين، محمد عواد: صناعة التاريخ، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، العدد الأول، مج٥، ١٩٧٤م، ص١٣٢.

[٢] زرواتي، رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ١٤٣٢هـ/٢٠٠٢م، ص١١٨.

[٣] **المنهج الاستدلالي:** الاستدلال يعني: البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلَّمٍ بها لينتقل إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة من دون اللجوء إلى الملاحظة ثم الفرض وتحقيقه بواسطة التجربة فالوصول إلى القوانين التي تكشف عن الظواهر، انظر: بدر، أحمد: أصول البحث العملي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧م، ص٢٦٥.

[٤] بدر، أصول البحث العلمي، ص٢٦.

[٥] بدر، أصول البحث العلمي، ص٢٦.

التي تستعمل في دراسة المشكلات أو الظواهر أو الموضوعات: فالمنهج يقدم رؤية للعمليات التي تحكم التفكير العلمي في تصديه لحل المشكلات أو دراسة الموضوعات أو تفسير الظواهر، ويحتاج تنفيذه إلى طرق وأساليب متنوعة ومتناسبة مع طبيعته، كمنهج للتفكير، كما أن هذه الطرق والأساليب تحتاج بدورها إلى أدوات لجمع البيانات والمعلومات. وهذا ما يتسبب في الخلط وعدم وضوح كلمة منهج التي تعني كل هذه الأمور مجتمعة بما لها من معانٍ اصطلاحية عديدة: فهي تعني إجراءً وطريقة ومنهجاً وخطة نظامية لإحراز شيء أو تحقيق هدف[١]؛ أي إنها تعني كل هذه الإجراءات مجتمعة، كما قد تعني بعضها دون بعضها الآخر.

وهناك فرق بين معنى مصطلح المنهجية، ومعنى مصطلح المنهج، بحيث يُطلق الأول "**مصطلح المنهجية**" على مجموعة من المراحل المرشدة التي توجّه التحقيق والبحث العلمي، ويعني مجموعة المناهج والطرق التي توجه الباحث في عمله، وتشمل: جمع المعلومات وتصنيفها ثم ترتيبها وقياسها وتحليلها؛ بهدف استخلاص نتائجها والوقوف على ثوابت الظاهرة المدروسة.

أما الثاني، "**مصطلح المنهج**" فيطلق على مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه[٢]، وبمعنى آخر فإن مصطلح المنهجية يشمل مصطلح المنهج، أي إن المنهج يدخل في إطار المنهجية.

والمهم أن كلمة منهج نفسها ليست مصطلحاً أحادي المعنى في العلم؛ إذ إن استعمالها يكون عادة مقروناً بنعت يحدد نوعها، وقد يكون كمياً أو نوعياً أو علمياً أو

---

[١] كشرود، عمار الطيب: البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، عمان، الأردن، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، ص٢١٦ وما بعدها.

[٢] زرواتي، تدريبات على منهجية البحث، ص١١٨-١١٩.

تجريبياً أو تاريخياً أو غير ذلك[١]. بحيث يحتاج كل موضوع إلى نوع معين ومختلف من المناهج العلمية المناسبة له، كما أن الاختلاف في المواضيع يؤدي إلى الاختلاف في الوسائل التي تُستعمل في البحث عن حقيقة الأشياء. فإذا كان الباحث في العلوم الطبيعية والفيزيائية يحتاج مثلاً إلى المجهر لغرض تكبير الأجسام الدقيقة والتعرف إلى جزئياتها، فإن زميله في العلوم الاجتماعية يستعمل أسلوب الاستقراء والتأمل والتحليل لمعرفة دوافع تصرفات الإنسان وغرائزه[٢].

وباختصار يمكن القول: إن المنهج جواب عن سؤال هو: **كيف تم الوصول إلى هدف أو أهداف البحث؟** في حين تشير التقنيات إلى الوسيلة أو الوسائل التي يتم استعمالها للوصول إلى تلك الأهداف. مع الإشارة هنا إلى أن اختلاف الغايات والمناهج والوسائل لا يعني أن العلوم الطبيعية منفصلة عن العلوم الاجتماعية والسلوكية، وأنه لا توجد عوامل مشتركة بين مجاليهما؛ بل إن هناك تكاملاً بين مناهجهما. ومن الأفضل استعمال المناهج العلمية المختلفة في الحالات كلها؛ مما قد يؤدي إلى اكتشافات جديدة أو تطوير علم قديم[٣].

وما يلفت الانتباه أن مصطلحات أخرى، تستعمل عادة في العلم، يمكن أن تتقاطع جزئياً مع معنى مصطلح المنهج. ومنها مصطلح التناول "Approche" فقد يقال عن باحث ما، إن له تناولاً ماركسياً؛ أي إنه يستلهم أفكاره من كارل ماركس ومن أتباعه الذين عملوا على تطوير نظريته من بعده، وقد يقال عن باحث آخر إن له تناولاً سلوكياً، نسبة إلى مدرسة السلوكيات في علم النفس، وهذا يعني أن هذا وذاك يستقي من أحدهما أكثر مما يستقي من غيرها. وهناك مصطلح "النموذج النظري"، وهو يحدد مجموعة التصورات

---

[١] موريس، أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، تر: صحراوي بوزيد وآخرين، مر: ماضي مصطفى، الجزائر، د.ت، ص٩٨.

[٢] كشرود، البحث العلمي ومناهجه، ص٢١٨-٢١٩.

[٣] كشرود، البحث العلمي ومناهجه، ص٢١٩.

والممارسات التي يهتدي بها الباحثون؛ حسب تخصصاتهم وحسب المدارس الفكرية السائدة في مرحلتهم. ويمكن عَدُّ النموذج النظري، نموذجاً أعلى أو مجموعة من المرجعيات النظرية والتطبيقية الخاصة بميدان معرفي معين، والنموذج النظري يمثل مجموعة من القناعات وطرق العمل المشتركة بين مجموعة من العلماء في مدة زمنية معينة، مثل التطورية التي عدّت نظرية عامة تُسلِّم بالتقدم الحتمي للبشرية[١].

وقد عارض بعض العلماء والفلاسفة استعمال المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية؛ انطلاقاً من كونه يعتمد على الملاحظة والتجربة، وعلى تحديد المشكلة ووضع الفرض، ثم اختباره بالدليل الكافي المتعلق بالمشكلة؛ للوصول إلى نتائج أو تعميمات سليمة يعتمد عليها، وهذه إجراءات يصعب تطبيقها في العلوم الاجتماعية.

ثالثاً– أهم مناهج البحث العلمي المستعملة في التاريخ:

المقصود بمناهج البحث العلمي –كما مر معنا– تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة[٢]. وبناءً عليه فإنه يمكن القول إن المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة تختلف باختلاف الموضوعات المطلوب بحثها من قبل الباحثين الذين يمكن أن يتبعوا مناهج علمية مختلفة. وبشكل عام يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه: "عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعّالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك"[٣].

---

[١] موريس، منهجية البحث العلمي، ص٩٩–١٠٠.

[2]Anderson E.E., The Effectiveness of retail price Reductions: A Comparison alternative expressions of price, Journal of marketing research, 11, 1974, p 327-330.

[3] Banks Seymour, Experimentation in Marketing, New York, McGraw-Hill Book company, 1985.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تطبيق المناهج العلمية للبحث يهدف وباستمرار إلى توسيع آفاق المعرفة العلمية حول مختلف مجالات الاهتمام من قبل الباحثين في العالم ومن وقت إلى آخر، وذلك لأسباب أهمها تطور الحياة الإنسانية لبني البشر في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها[١].

١- المنهج الوصفي:

يعتمد هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية. وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة. وهو يرتبط بدراسة واقع الظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونها أو مضمونه والحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها؛ أي إنه يهتم بما هو كائن ويفسره ويحلله من أجل الوصول إلى استنتاجات مفيدة قابلة للتعميم؛ لتصحيح ذلك الواقع أو تحديثه أو استكماله أو تطويره، وهو يمثل فهماً للحاضر بهدف توجيه المستقبل[٢].

ويمكن تعريف هذا المنهج: "**بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة؛ وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة**"[٣].

---

[١] عبيدات؛ أبو نصار؛ مبيضين، منهجية البحث، ص٣٥.

[٢] ابن عميرة، محمد: منهجية البحث التاريخي، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) حتى نهاية العهد العثماني، دار هومة للطباعة والنشر، ط٢، الجزائر، ٢٠١٤م، ص٤٦.

[٣] دويدري، رجاء وحيد: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، ط١، بيروت، دمشق، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص١٨٣؛ عرفيج، سامي؛ مصلح، خالد حسين؛ حواشين، نجيب: مناهج البحث العلمي وأساليبه، ط٢، عمان، ١٩٨٧م، ص١٣١-١٣٣.

في حين يرى آخرون أن المنهج الوصفي عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها[١].

فالمنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية تؤدي إلى تعرف العوامل المكونة والمؤثرة في الظاهرة كخطوة ثالثة. يضاف إلى ذلك أن هذا المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة الآلية منها والبشرية، واستمارات الاستبيان وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها.

وهناك من يُدخل في إطاره مناهج أخرى، منها: المسح ودراسة الحالة وتحليل الوظائف والنشاطات والوصف المستمر إلى مدى فترات طويلة، والبحث المكتبي أو الوثائقي الذي يهدف إلى تقييم الحقائق المتعلقة بموضوع معين ومقارنتها وتفسيرها والوصول إلى تعميم بشأنها[٢]، ودراسة العلاقات المتبادلة، ودراسة ارتباط متغير بمتغير آخر.

واستعمالها واسع في مجالات العلوم الاجتماعية[٣]؛ لأنه من الصعب في بعض الحالات استعمال المنهج التجريبي فيها. فهو المنهج الوحيد الذي يمكن استعماله في دراسة بعض المشاكل المتعلقة. ويحتاج الباحث المستعمل للمنهج الوصفي إلى الاستعانة بالأدوات المختلفة للحصول على البيانات والمعلومات، ومنها المقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة، الآلية منها والبشرية، واستمارات الاستبانة وتحليل الوثائق والسجلات، سواء بصورة منفردة أو بصورة مجتمعة وغير ذلك[٤].

---

[١] ذوقان، عبيدات؛ عدس، عبد الرحمن؛ عبد الحق، كايد: البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٢م، ص١٧٦.

[2] F.L. Whitney, The elements of research, 3ed, New york, prentice hall, 1950.

[٣] كشرود، البحث العلمي ومناهجه، ص٢٣٣.

[٤] عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص٤٧. كشرود، البحث العلمي، ص٢٣٠.

أما عن مراحل هذا المنهج، فتتلخص في مرحلتين أساسيتين: الأولى ويطلق عليها مرحلة الاستطلاع، والثانية ويطلق عليها مرحلة الوصف الموضوعي. وتهدف المرحلة الاستطلاعية إلى تكوين أطر نظرية يمكن اختبارها؛ وذلك بعد تحديد واضح لمشكلة الدراسة أو البحث موضوع الاهتمام.

وبناء عليه يُعَدُّ التحديد أو التعريف الدقيق لمشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو المساومة عليه إذا ما أريد الانتقال إلى المرحلة الثانية المرتبطة بالتشخيص أو الوصف الموضوعي لظاهرة معينة.

إن أهم ما يميز هذا المنهج أنه يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة، كما أنه يقدم في الوقت نفسه تفسيراً واقعياً للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة تساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة. على الجانب الآخر، يعاني هذا المنهج من بعض العيوب، أهمها سمة التحيز الشخصي للباحث عند جمعه للبيانات المختلفة حول الظاهرة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى الحصول على بيانات غير دقيقة لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج موضوعية يمكن تعميمها. وبالتالي فإن مصداقية هذا المنهج قد تصبح ضعيفة؛ بالمقارنة مع مزايا المناهج الأخرى للبحث العلمي[١].

٢- المنهج التاريخي الاسترادادي أو الاسترجاعي:

يقصد به الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة، عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، ويرجع الباحث إلى التاريخ عبر محاولة تأكيد الحوادث الفردية وغيرها إلى تصوير الأحداث والشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد، كما يحاول تحديد الظروف التي أحاطت بجماعة من الجماعات وبظاهرة من الظواهر منذ نشأتها

---

[١] عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص٦٠-٦١.

لمعرفة طبيعتها وما تخضع له من قوانين، ولا يمكن لباحث أن يفهم الماضي إلا إذا مرَّ بمرحلتين أساسيتين، هما: مرحلتا التحليل والتركيز[١].

تبدأ المرحلة الأولى بجمع الوثائق ونقدها والتأكد من شخصية أصحابها وتنتهي إلى تحديد الحقائق التاريخية الجزئية، ثم تبدأ المرحلة الثانية ويحاول فيها الباحث تصنيف هذه الحقائق والتأليف حينها تأليفاً عقلياً[٢].

يدور هذا المنهج حول الجهود الضخمة التي يبذلها الباحثون لتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها؛ بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها[٣]. وبناء عليه يستعمل المنهج الاسترجاعي للحصول على أنواع مختلفة من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي؛ وذلك لتحديد تأثير هذه الأحداث الماضية على المشكلات أو القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمعات في الأوقات الحالية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأحداث التاريخية تُعَدُّ مادة غنية حيث يقوم الباحثون بتحليلها واستخلاص مضامينها المختلفة؛ وبالتالي فإنها تثري أفكارهم وخبراتهم من جهة؛ فضلاً عن أنها تساعد في تطوير المناهج العلمية المستخدمة من التي يستعملها الباحثون الآخرون وتعميقها بشكل إيجابي.

إلا أن أهم ما يلاحظ على المنهج التاريخي في رأي الباحثين أنه لا يُعَدُّ علماً؛ لأن من يقوم باسترجاع الأحداث التاريخية لتحليلها لا يقومون بملاحظة الظواهر التي حدثت فعلاً حتى يمكن لهم دراستها بطريقة موضوعية. ذلك أنهم أي المؤرخين يعتمدون على الاستماع أو النقل عن الآخرين أو بتجميع بعض الأوراق أو المقالات التي نشرت هنا

---

[١] ابن خلدون، المقدمة، تح: حجر عاصي، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م، ص٢٥٢.

[٢] حامد، خالد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط١، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص٢٣.

[٣] فان دالين، ديوبولو ب: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، تر: محمد نبيل نوفل وآخرون، ١٩٨٥م، ص٣٨١.

وهناك. الأمر الذي يوجب الحذر والحيطة لتفادي الوقوع في الخطأ أو التأويل غير الدقيق للظواهر التي حدثت في الماضي. يضاف إلى ذلك أنه لا يجوز للباحثين إلصاق كلمة العلم على أي من الأحداث التاريخية إلا إذا استطاع الباحثون استنتاج بعض الأمور أو الحقائق واستعمالها للتنبؤ المستقبلي في الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين أو القواعد التي يمكن تعميمها أو قبول طروحاتها تحت ظروف بيئية مختلفة.

إن هناك علاقة وثيقة بين التاريخ كعلم، أو التاريخ كمجال من مجالات البحث العلمي وبين المنهج التاريخي؛ لأنه لا يوجد علم التاريخ من دون وجود المنهج العلمي الذي يُتّبع ويطبَّق في جمع بياناته وحقائقه وفحصها ونقدها وتحليلها وتفسيرها، وهذا المنهج العلمي بالنسبة لعلم التاريخ والبحث التاريخي، هو المنهج التاريخي[١].

إن هذه الملاحظات بشكل عام، لا تقلّل من أهمية المنهج التاريخي لأنه علمٌ إنساني، ولاسيما للعلماء من الأفراد[٢] ذلك لأن التاريخ من الناحية الموضوعية عبارة عن قواعد ذات دلالات هدفها تعليل وتحقيق للكائنات من خلال سرد أو إيراد علمي منطقي للوقائع وأسبابها من لحظة تحققها في الماضي إلى وجودها الحالي.

وبالتالي يرتبط التاريخ بالمنهج التاريخي العلمي؛ لأن البحث أو التقصي العلمي وسيلة موضوعية هدفها الوصول إلى نتائج أو قوانين أو قواعد يمكن تعميمها واستعمالها للتنبؤ بما قد يحدث في المستقبل ضمن السياق التاريخي[٣].

ويرى بعض العلماء أن المنهج التاريخي الاسترجاعي يفتقر إلى درجة كبيرة من الموضوعية وذلك لعدم الموضوعية وعدم القدرة أو الإمكانية لإخضاع الأحداث الماضية كافة للتجريب أو التكرار من جهة؛ فضلاً عن ضعف قدرة المؤرخين الباحثين بحسب هذا المنهج على ضبط العوامل المؤثرة من خلال تجميد بعضها أو تثبيتها.

---

[١] ابن عميرة، منهجية البحث التاريخي، ص٦٠؛ كشرود، البحث العلمي، ص٣١١.

[٢] فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ص٣٨١.

[٣] عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص٣٦، ٣٧.

على الجانب الآخر يرى بعض الكتّاب أن المنهج التاريخي كأسلوب علمي يعاني من بعض الأمور التي يمكن تلخيصها بالشكل الآتي:

- تتعرض بعض الأحداث التاريخية للتلف والتزوير؛ وبالتالي فإنه من الصعب القول إن التاريخ سيعطينا معرفة كاملة حول جوانب الحياة وظواهرها المختلفة في الماضي.
- صعوبة تطبيق المنهجية العلمية بمراحلها المختلفة لتغير الأحداث التاريخية؛ وذلك لأسباب أهمها طبيعة الحدث التاريخي وخصائصه ومصادر الحصول على معلومات موثقة عنه من جهة؛ فضلاً عن صعوبة إخضاعه للتجربة من جهة أخرى.
- صعوبة وضع فرضيات واضحة مبنية على أسس نظرية قوية للأحداث التاريخية وذلك لأسباب أهمها أن علاقة السبب بالنتيجة في تحديد مسار الأحداث التاريخية نفسها ليست علاقة يمكن تصويرها بشكل دقيق أو واضح وذلك لتشابك أو تعارض أو تعدد الأسباب ومن ثم التفسيرات لهذا الحدث أو ذاك.
- عجز الباحثين بحسب المنهج التاريخي عن الإلمام الكافي بالمادة التاريخية ومن مصادرها الأولية أو الثانوية؛ الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات لا يمكن تجاهلها عند التحقق من الفرضيات أو الأسباب باستعمال التجريب.
- وبناء عليه تبدو عملية الوصول إلى نتائج أو استخلاصات يمكن تعميمها بحسب هذا المنهج هي الاستحالة؛ وذلك لارتباط الظواهر التاريخية بمعطيات زمنية وبيئية يصعب تكرارها بدرجة كبيرة[١].

٣- المنهج الاستقرائي:

يتمثل المنهج الاستقرائي في السير من الخاص إلى العام، كما يشمل الاستقراء مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة إلى الملاحظة أو التجريب. ومعنى استقراء بحسب

[١] حسن، عبد الباسط محمد: أصول البحث العلمي، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٣٣٠.

الترجمة للكلمة اليونانية "EnayWyn""يقود". حيث تدل على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي أدركها الأفراد[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرقاً واضحاً بين الاستقراء والاستنباط. على سبيل المثال يرتبط الاستنباط بالعمليات الذهنية كافة داخل العقل التي تبدأ على شكل فكرة عامة يَعُدُّها الفرد –موضوع الاستنباط– من المسلمات أو البديهيات[٢]. وبناء عليه فإن الفرد أو الباحث يحاول إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الفرع أو الجزء من خلال الفرضية القائلة إن الفرع أو الجزء يقع ضمن الكل.

على الجانب الآخر، يتضمن الاستقراء ملاحظة الباحث للجزئيات أو الفرعيات موضوع الاهتمام وبطريقة تحليلية بهدف اشتقاق بعض القوانين أو الأطر النظرية؛ وذلك من خلال تعميم النتائج التي تم التوصل إليها بعد اختبار بعض الجزئيات أو الحالات على الأجزاء كافة، أو الحالات المكونة لظاهرة معينة لم تتم دراستها من قبل.

يضاف إلى ذلك، أن الاختلاف بين الاستنباط أو الاستقراء هو أن الاستنباط يكون في ذهن الباحث فقط، في حين يتم التركيز في حالة الاستقراء على دراسة حالات أو جزئيات محددة؛ الأمر الذي يعرقل عملية تعميم نتائج الاختبارات التي أجريت على مجمل جزئيات أو فرعيات ظاهرة أو ظواهر كلية البناء[٣].

---

[١] الغوال، صلاح مصطفى: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة الغريب، الجزائر، ١٩٨٢م، ص٢١٢-٢١٤.

[٢] عبيدات، محمد: مبادئ التسويق، مدخل سلوكي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ١٩٩٥م، ص٢٨-٣٠.

[٣] عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص٦١-٦٢.

٤ – المنهج التحليلي "تحليل المضمون":

يُعَد تحليل المضمون أسلوباً أو أداة يستعملها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى، في إطار منهج متكامل؛ للوقوف على محتوى المادة الإعلامية، أو دراسة ثقافة مجتمع، أو إجراء دراسة تحليلية لعملية التفاعل الاجتماعي. ويستعمل تحليل المضمون في الأبحاث والدراسات الاجتماعية التي يصعب مقابلة وحداتها؛ نظراً لوفاتها أو غيابها أو بعدها الجغرافي أو ارتفاع مكانتها الاجتماعية والسياسية؛ بغية تحليل المادة. لذا يضطر الباحث الاجتماعي في مثل هذه الحالات إلى استعمال الوثائق، والسجلات والمستندات، والمذكرات، والمقالات والصحف وغيرها من أجل التوصل إلى الحقائق والبيانات عن الموضوع المزمع إجراؤه[١]. ويرتبط تحليل المحتوى أو تحليل الوثائق ارتباطاً وثيقاً بالبحوث التاريخية؛ بل لعل تحليل المحتوى هو الأداة الحديثة التي يمكن بواسطتها التعبير الكمي والدقيق عن الظواهر والأحداث والكتابات، لاسيما مع استعمال الحسابات الآلية في عمليات معالجة الوثائق وتجهيزها وتحليلها[٢].

ويمكن تعريف المنهج التحليلي بأنه: طريقة أو أسلوب في البحث الاجتماعي يهدف إلى الوصف الموضوعي والقياس الكمي للمحتوى العام للظاهرة الذي قد يكون كلمة أو رمزاً أو مجموعة من الصور أو الخطابات أو الصحف ... إلخ، وغيرها من الوثائق الرسمية والشخصية، ويستعمل تحليل المضمون في مجالات عدة، أهمها: مجال الصحافة والأدب والاتصال، ومجال التغيير الاجتماعي، ومجال الدراسات النفسية، ومجال الدراسات العلاجية، ومجال الثقافة والمجتمع[٣]. ويعرّف برنالد بيرلسون

---

[١] قباري، محمد إسماعيل: مناهج البحث في علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١م، ص٨٣.

[٢] بدر، أصول البحث العلمي، ص٢٦٤.

[٣] عاشور، ناديا سعيد: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧م، ص٢٠٠.

"Berelson Bernard" تحليل المضمون أنه: "أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون الاتصال"[١].

واستُعمل تحليل المضمون على يد الفقهاء المسلمين في الأحاديث النبوية الشريفة، عندما عملوا على تطهيرها من كل الأحاديث المزورة والمدسوسة، حيث اتخذوا في تحليلهم معايير موضوعية، تمثلت أساساً في عملية تواتر الحديث النبوي من المصدر حتى كتابته، وقد شكلت العنعنة أو السند أهم تلك المعايير؛ فضلاً عن أمانة المصدر وصدقه في حال توقف مسار العنعنة لفترة ما[٢]. أما في العصر الحديث فمن الدراسات الشهيرة التي استعملت طريقة تحليل المضمون للتعريف بخصائص الرسالة والنصوص دراسات مسح الرموز السياسية في العالم بتحليل المقالات الافتتاحية في عشر صحف مشهورة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا. وذلك في الفترة الممتدة بين ١٨٩٠-١٩٤٩م، وقد تم اختيار اليوم الأول من الشهر إلى اليوم الخامس عشر من كل شهر، ودراسة ثانية استخدمت تحليل المضمون لمعرفة المؤلفين الذين كتبوا كتاباً ولم ترد أسماؤهم، بتحليل نصوصهم باختيار كلمات تميز كتابات أحدهم عن الآخر[٣].

ويمتاز أسلوب تحليل المضمون بعدد من المزايا هي:

- عدم الاتصال المباشر بالمصادر البشرية يمكن أن يقلل من احتمال تدخل ذاتي للمصدر البشري الذي يقدم المعلومات، أو يقلل من إمكانية وقوع هذا المصدر في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.
- الرضى النفسي للباحث، كونه لا يلاحق المصادر البشرية للحصول على المعلومات المطلوبة، كذلك إمكان الرجوع للمعلومات كلما دعت الحاجة إليها.

---

[١] قباري، مناهج البحث في علم الاجتماع، ص٨٣.

[٢] عاشور، منهجية البحث العلمي، ص٢٠١.

[٣] بدر، أصول البحث، ص٢٦٥ وما بعدها.

- يمكن أن تتم دراسات تحليل المضمون في الوقت الذي يرغب فيه الباحث كونها في حوزته[1].

ورغم هذه المزايا إلا أن استعمال هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب، مثل:

- كون بعض الوثائق التي يحللها الباحث ليست واقعية، بل تمثل صورة مثالية.
- قد لا يستطيع الباحث الاطلاع على بعض الوثائق المهمة التي تتسم بطابع السرية.
- قد تكون بعض الوثائق محرفة أو مزورة؛ مما يؤدي إلى نتائج خاطئة بعد تحليلها.

رغم ذلك يستطيع الباحث أن يقلل من هذه الصعوبات، إذا نجح في اختيار عينة ممثلة عن الوثائق، وإذا استعمل المنهج العلمي في نقدها قبل دراستها وتحليلها[2].

وفي الأخير وعلى العموم، لا بُدَّ من إعادة تأكيد الحقيقة التي سبقت الإشارة إليها، وهي أن المنهج ليس عصا سحرية. فالقاعدة هي أن نستعمل منهجاً ما يمكن أن يعطي نتائج مهمة ومفيدة في حالة واحدة، تلك هي الاستفادة منه وتطبيقه بشكل هادف وذكي.

---

[1] دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص٢١٧-٢١٨.

[2] دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص٢١٨.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني
فلسفة التاريخ

وقل رب زدني علما
Damascus University

مقدمة:

حصل جدل واسع حول فلسفة التاريخ من حيث ارتباطها بالتاريخ، أي إنها من اختصاص المؤرخين أم مرتبطة بالفلسفة ونعني بها الفلاسفة، ولذلك توصل أغلب المختصين إلى أن فلسفة التاريخ هي جزء لا يتجزأ من الفلسفات التأملية التي تصل إلى قوانين من أجل ضبط حركة المجتمعات الإنسانية باستعمال التفكير الفلسفي؛ ثم إن هناك فلسفة تحليلية نقدية تستهدف تحليل الأحداث والتعمق في دوافعها واستخلاص القوانين بعيداً عن الشكوك.

وبهذا فإن هذه الفلسفة تاريخية تعتمد على نظرة تأملية من أجل إعطاء صورة شاملة للكون وليس صورة جزئية لحركتها، وتعتمد النقد والتحليل والمقارنة كأسلوب علمي موضوعي لفهم حركة الطبيعة أو حركة التاريخ.

فالعلاقة بين التاريخ والفلسفة لها أبعاد ومجالات هي المنهج الفلسفي والمنهج التاريخي وهذا الاختلاف حول طبيعة المنهج من خلال مواقف المثاليين والوضعيين باعتبار التاريخ علماً أم أدباً.

ورغم الخلافات حول أهمية التاريخ وماهية التاريخ فإن المؤرخ له دوره في الحكم على الأحداث التاريخية، وهذا يرتبط بجملة من الأحكام والفلسفات التي عالجت هذه المسألة ولاسيما فلسفة الأخلاق. وإن تعدد مجالات التاريخ من فلسفات مادية ومثالية أدت إلى تعدد المناهج والفلسفات من الحضارية والعنصرية والجنسية والمادية والنفسية والمثالية والبطولية وغيرها.

أولاً- تعريف فلسفة التاريخ:

تبحث فلسفة التاريخ عن القوة الدافعة في سير التاريخ؛ بمعنى هل النظم الاجتماعية وليدة الصدفة، أم إنها نتيجة ترتبت عن أسباب حتمية؟ وهل صنع الناس تاريخهم أم أنهم مفروض عليهم بفعل قوى خارجية؟ وهي قديمة المنشأ تطورت خلال القرن الثامن عشر الميلادي على يد مفكري عصر التنوير أمثال فولتير وهيردر وكوندورسيه، ومونتسكيو؛ بهدف التصدي للتأثير اللاهوتي على التاريخ منذ عصر القديس أوغسطين، ومدى تأثير البيئة الجغرافية والاجتماعية على الإنسان[١].

ومن الصعب جداً وضع تحديد دقيق لما تعنيه عبارة فلسفة التاريخ، فالفكر الحديث رغم تقدمه لا يزال عاجزاً عن تقديم تحديد واضح وحاسم لهذا المفهوم، فإذا كان التاريخ دراسة في أحوال الإنسان وحركته على الأرض، فإن كل مؤرخ يميل إلى تناول أحداث الماضي بما يملك من أفكار فلسفية وإيديولوجية؛ لذلك فمن الطبيعي أن يكون لهذه الأفكار أثرها الكبير في رؤيته التاريخية[٢].

وتعبير فلسفة التاريخ هذا لم يستعمل إلا في القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك خلال عصر الأنوار بفرنسا، على يد فولتير، غير أن التفلسف في التاريخ بدأ فعلاً قبل ابتكار هذا التعبير بمدة طويلة[٣]، حيث يرى شميت أن ابن خلدون هو الذي اكتشف الميدان

---

[١] توينبي، أرنولد: الفكر التاريخي عند الإغريق، تر: لمى المطيعي، مر: محمد صقر خفاجة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٢٥.

[٢] الشرقاوي، عفت: في فلسفة الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٩٨١م، ص١٦٦.

[٣] الحصري، ساطع: دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٦٧م، ص١٧١.

الحقيقي للتاريخ[1]، كما يرى كثيرون غيره أنه أبو التاريخ الحقيقي، أو مؤسس علم التاريخ.

لقد حصل جدل واسع حول مفهوم علم التاريخ، وهذا أيضاً ينعكس حول مصطلح فلسفة التاريخ الذي فيه الأخذ والرد في وجهات النظر، وحول دراسة التاريخ في المستقبل بصورة فلسفية.

ويرى بعض المختصين أن فلسفة التاريخ تتضمن ركنين أساسيين، الأول هو عَدُّ فلسفة التاريخ جزءاً لا يتجزأ من معظم الفلسفات التأملية التي تحاول أن تستخرج من طيات التاريخ والقوانين التي تضبط حركة سير المجتمعات الإنسانية عن طريق استعمال التفكير الفلسفي أو المنطق الفلسفي. والثاني أنها فلسفة تحليلية نقدية تستهدف تحليل الأحداث والتعمق في دوافعها واستخلاص قوانين موضوعية خالصة بعيدة عن الشكوك.

ومن هنا نلاحظ أن هذه الفلسفة هي تاريخية تعتمد على النظر التأملي لإعطاء صورة شاملة للكون، وليس صورة جزئية لحركتها، وتعتمد النقد والتحليل والمقارنة كأسلوب علمي لفهم الطبيعة وحركة التاريخ.

إن العلاقة بين التاريخ والفلسفة تتضمن أبعاداً عدة، هي: المنهج وهو المنهج الفلسفي والتاريخي، وهذ الاختلاف حول طبيعة المنهج من خلال مواقف المثاليين والوضعيين بِعَدِّ التاريخ علماً أم أدباً. ثم الجوهر وهو الخلاف الآخر حول موضوع التاريخ وحول مهمة المؤرخ وطبيعة التاريخ، وأثار تساؤلاتٍ عدة لمن يكتب التاريخ؟ وعن من يكتب؟ هل عن شخصيات رئيسة أدت دوراً في الأحداث التاريخية أم عن حضارات ومجتمعات وجماهير الناس التي صنعت التاريخ. أي يكتب للفرد أم للجماعة. والمسألة الأخرى، المؤرخ ودوره في الحكم على الأحداث التاريخية، وهذا يرتبط بجملة من الأحكام والفلسفات التي عالجت هذه النقطة، ولاسيما فلسفة الأخلاق والسياسة.

---

[1] شرف، محمد جلال؛ محمد، علي عبد المعطي: الفكر السياسي في الإسلام شخصيات ومذاهب، الإسكندرية، ١٩٧٨م، ص٥٨٠.

وقد رأى المهتمون بفلسفة التاريخ أن هناك فجوات في أحداث التاريخ وتركيبته العامة التي تحمل الغموض لا يمكن أن تملأ إلا بإضافة المنهج الفلسفي إلى المنهج التاريخي؛ أي طبيعة التاريخ تكتمل بالمنهج الفلسفي[١].

إن فلسفة التاريخ مؤسسة على علم التاريخ، من حيث إنه علم الوقائع الموجودة في المكان والزمان[٢]، فالتاريخ لا يسير اعتباطاً، وإنما حسب حدود مرسومة، وهذه الحدود هي المنطق الذي يربط حوادث التاريخ وينظمها، وهذا المنطق عبارة عن فروض عامة؛ أي فلسفة تصبغ تموجات التاريخ بصبغتها[٣].

فالتاريخ البشري لا يتحرك اعتباطياً وعلى غير هدف، وإنما تحكمه سنن ونواميس، كتلك التي تحكم الكون والعالم والحياة والأشياء سواء بسواء، وإن الوقائع التاريخية لا تخلق صدفة؛ وإنما من خلال شروط خاصة تمنحها هذه الصفة أو تلك، أو توجهها صوب هذا المصير أو ذاك[٤].

فتفسير التاريخ إذاً يقصد به معرفة الروابط التي تربط الأحداث والوقائع المتفرقة، ودراستها لاستبيان دوافعها وارتباطها ونتائجها، واستخلاص السنن والنواميس الإلهية منها، والاعتبار بالدروس والعظات فيها، وهي مرحلة تأتي بعد الدراسة النقدية للأخبار، فالذي

---

[١] الزيدي، مفيد: المدخل في فلسفة التاريخ، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، عمان الأردن، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ص٢٦-٢٧.

[٢] ويدجيري، ألبان د: المذاهب الكبرى في التاريخ من كونوشيوس إلى توينبي، تر: ذوقان قرقوط، ط١، لبنان، ١٩٧٢م، ص٢٢٩.

[٣] الخطيب، سليمان: فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي ـ دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، سلسلة الرسائل الجامعية٤، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٣م، ص٨٠.

[٤] خليل، عماد الدين: حول إعادة تشكل العقل المسلم، كتاب الأمة، ط٢، قطر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٥١.

ثبت من الوقائع والأحداث هو الذي يفسر، وتدرس ارتباطاته، ويتعرف دلالته وآثاره[١]، وذلك بهدف تفسير القوانين وتحديد السنن التي تتشكل بموجبها معطيات التاريخ بوقائعه المزدحمة والمتشابكة؛ من أجل وضع اليد على مجموعات نمطية من المؤثرات التي تتحكم بالحركة التاريخية، فتسوقها في هذا الاتجاه أو ذاك، فيما يعرف بفلسفة التاريخ[٢].

ففلسفة التاريخ هي التي تبحث في الوقائع التاريخية، فتسعى لاكتشاف العوامل الأساسية التي تؤثر في سير هذه الوقائع، وتعمل على استنباط القوانين العامة التي تتطور بموجبها الأمم والدول[٣]، أي تهتم بتفسير مجرى التاريخ وفهمه في ضوء نظرية فلسفية معينة، وتضع لعلم التاريخ أساساً فلسفياً، بحيث لا يبقى التاريخ مجرد سرد وتفسير للوقائع فقط؛ وإنما البحث عن القوانين الثابتة التي تتخطى الزمان والمكان، ولا تجري وفق الأهواء أو المصادفات، ومن ثم كانت مهمة فلسفة التاريخ هي الكشف عن هذه القوانين التي تفسر تاريخ البشرية؛ وفق تحليل دقيق للمصادر التاريخية ودراسة المصطلحات العامة التي يستعملها المؤرخون في تفسير الوقائع التاريخية كالعلية والفرضية والقانون ونحوه[٤].

إن فلسفة التاريخ تقوم على أساس وجود قوانين تتحكم في سير التاريخ، وهذه القوانين يجب اكتشافها والتعامل معها، ومن هذا المنظور يصبح التفسير التاريخي للحوادث اجتهاداً بشرياً يحتمل الخطأ والصواب؛ لأنه يدخل ضمن ميدان الدراسات النظرية.

---

[١] السّلمي، محمد بن صامل: منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار ابن الجوزي، ط٢، الدمام، السعودية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص١٥.

[٢] خضر، عبد العليم عبد الرحمن: المسلمون وكتابة التاريخ ـ دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، هيرندن ـ فرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٩٣م، ص١٠.

[٣] الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، ص٧١-٧٢.

[٤] الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، ص٢٨.

وقد تطور مفهوم فلسفة التاريخ في الدراسات الحديثة؛ فأصبح مصطلحاً يشير إلى جانبين مختلفين من جوانب دراسة التاريخ، الجانب الأول يجعلها دراسة لمناهج البحث[١]، أي الطرق والأساليب المستعملة للتحقق من الوقائع التاريخية[٢]، وهذه الدراسة تتضمن في جملتها الفحص الدقيق لمنهجية المؤرخ، ومن هنا يمكننا القول إن فلسفة التاريخ تقوم بدور الناقد الأعلى؛ إذ إنها تقوم باختبار دقيق لما يدعيه أصحاب المنهج التاريخي من معرفة أو حقيقة، وهذا الفرع يطلق عليه الفلسفة النقدية للتاريخ[٣].

أما الجانب الثاني، فيتمثل في تقديم وجهة نظر عن مسار التاريخ ككل[٤]، وهو ما يطلق عليه الفلسفة التأملية للتاريخ، والتي تهتم بالأسباب المؤدية إلى ظهور أنماط معينة في حركة التاريخ؛ عن طريق اكتشاف القوانين المتحكمة في ذلك والتنبؤ على أساسها بالمستقبل[٥]، وهذه النظرة التأملية للتاريخ تمثل الدراسة التي يقوم بها المؤرخ للعصور السابقة؛ بهدف استخلاص القوانين التي تحكم سير الحياة والإنسان والمجتمع والدولة والحضارة.

فلسفة التاريخ إذاً هي نوع من المعرفة الاجتماعية التي تبحث في الاتجاه العام لسير البشرية، وتحاول إيجاد قانون عام يحكم التاريخ الإنساني، وبهذا تكون المهمة الأساسية الأولى لفلسفة التاريخ إماطة اللثام عن النظريات التي تقوم بتأويل الأحداث التاريخية

---

[١] الشرقاوي، في فلسفة الحضارة الإسلامية، ص١٤٧.

[٢] هيغل: محاضرات في فلسفة التاريخ ـ العقل في التاريخ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٢، لبنان، ١٩٠٥م، ج١، ص٣٠.

[٣] الشرقاوي، في فلسفة الحضارة الإسلامية، ص١٤٨.

[٤] هيغل، محاضرات في فلسفة التاريخ، ص٣٠.

[٥] الشرقاوي، في فلسفة الحضارة الإسلامية، ص١٤٨.

وإعطاء معنى لها، و"كذا الكشف عن القوانين التي تتحكم في المسيرة التاريخية"[١]، ومن ثم أصبح البحث في التاريخ وكتابته فناً من فنون التناول الفلسفي في تاريخ الفكر[٢].

إن فلسفة التاريخ جاءت استجابة لحاجات حضارية حقيقية في المجتمع للإجابة عن السؤال المهم: لماذا حصل ما حصل؟ ومما يذكر أن الفيلسوف فولتير كان أول من استعمل الكلمة المركبة "فلسفة التاريخ". وقصد بذلك عرض الأحداث التاريخية عرضاً منهجياً تحليلياً نقدياً أو علمياً. أو بتعبير أدق كان هذا المفكر يقصد بفلسفة التاريخ نوعاً من التفكير ليتقيد فيه المؤرخ بمقاييس منطقية بدلاً من الاعتماد على ما جاء في الكتب القديمة[٣].

وقد سعى فلاسفة التاريخ لكيلا تصبح دراسته أكواماً من المعارك أو المعاهدات السياسية والأحداث المتسلسلة من دون منح هذه الحوادث أبعادها الحقيقية وتعليلها، ومن ثم فإنهم استهدفوا تحويل الدراسة التاريخية من التاريخ السياسي والعسكري إلى فلسفة الحضارة التي من مهمتها الأساسية أن تتسع دراسة التاريخ إلى ما هو أهم من سرد أخبار الملوك وسير الحكام ويوميات البلاط؛ إلى تتبع سير العقل البشري، وتتبع العلل التي توجه مظاهر النشاط الإنساني، وهذا يعني أن أصل فلسفة التاريخ يرجع إلى رغبة البشر في أن يجد الجواب لتفسير الحوادث المحيّرة؛ رافضاً فكرة المصادفة أو عَدّها القوة المحركة في حركة المجتمع والتاريخ. واجتهد كثيراً لكي يكشف القانون الذي يعلل تلك الأحداث؛ لأنه إذا عدَّ أن المصادفة هي التي تصنع الأحداث؛ فإن تعليل التاريخ أو

---

[١] نصار، ناصف: الفكر الواقعي عند ابن خلدون، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٧٨.

[٢] السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص١٠.

[٣] كولنجوود، ر.ج: فكرة التاريخ، تر: محمد بكير خليل، مر: محمد عبد الواحد خلاف، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٣٠.

فلسفته سينتهي حيث بدأ، فإذا صح أن أمور البشر تخضع للحوادث العمياء التي لا يقيدها نظام، فلن يكون لهذه الفلسفة أي مسوغ لإضفائها على التاريخ[١].

وقد انتقد كبار مؤرخي التاريخ وفلاسفتهم فكرة المصادفة، فقد ذكر توينبي في معرض نقده لها قائلاً: "إن عمل الإنسان في التاريخ ليس كتلك التي تنقض في الليل ما تغزله في النهار، كما أن التاريخ ليس طاحونة يديرها مسجونون دون هدف سوى تعذيبهم"[٢].

وأكثر من هذا، فهناك من يرى أنَّ ما يحصل في التاريخ يمكن توقعه إذا ما تم رصد الحوادث بدقة ودراسة الظروف التي أحاطت بتلك الحوادث. وهذا يعني أن دارس التاريخ يستطيع أن يقدم أحكاماً كلية لها من العمومية والشمولية ما يمكِّنه من التنبؤ بما سيحدث، وهذا التنبؤ أو التوقع لا يحصل إلا بافتراض وجود قوانين عامة تحكم التاريخ وتصلح للتطبيق، وهي قوانين لا يمكن الوصول إليها إلا بالدراسة التجريبية أو الميدانية. وأعلن رواد المذاهب العلمية في التاريخ من رواد الفلسفة الوضعية والماركسية والتجريبية، أنه بالإمكان الوصول إلى مثل هذه القوانين الكلية التي يمكن التنبؤ بالمستقبل من خلالها، وذلك عن طريق إخضاع مباحث التاريخ لمناهج البحث في العلوم، بما في ذلك من اعتماد على الملاحظة. غير أنه لا يشترط أن تكون الملاحظة مباشرة؛ لأن حركة التاريخ الدؤوبة لا تسمح للمؤرخ بتطبيق المنهج التجريبي كاملاً. ومع ذلك فقد ألح هؤلاء الفلاسفة على فكرة اكتشاف قوانين حركة المجتمع، وطالبوا المؤرخين بالبحث عن هذه القوانين والعثور عليها، وعلى غرار ما فعله زملاؤهم من علماء الطبيعة باكتشاف قوانين الحركة

---

[١] حسين، محسن محمد: طبيعة المعرفة التاريخية وفلسفة التاريخ، موكرياني أربيل، ط١، ٢٠١٢م، ص٥٧. للتوسع انظر كتاب العالم، محمود أمين: فلسفة المصادفة، مكتبة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩م.

[٢] توينبي، أرنولد: بحث في التاريخ، تر: طه باقر، مطبعة التفيض، بغداد، ١٩٥٥م، ص١٢٥؛ صبحي، أحمد محمود: في فلسفة التاريخ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٥م، ص٢٦٤.

في الأجسام الطبيعية وفي الرياضيات والفلك، وبذلك يمكن أن تصبح تنبؤات المؤرخ علمية وقائمة على أسس يحكمها القانون العلمي[١].

وأخيراً فإن شدة ارتباط التاريخ بالفلسفة دون بقية المعارف الإنسانية المعروفة ولاسيما بالمعرفة العلمية، يعود سببها إلى أن العلوم، ولاسيما العلوم البحثية الصرفة، تقوم على منطق الكليات والقوانين الصارمة التي لا تقبل النقاش أو وجهات النظر، إلا إذا حلّت نظرية جديدة محل أخرى قديمة أثبت خطأها بينما يقوم التاريخ على منطق يمكن الشك في صوابه. ولكن هذا لا يعني البتة أن التاريخ يبقى معرفة سائبة؛ بل إنه يحوي بالتأكيد عنصراً علمياً، ومن ثم فإن مسيرته ليست حشداً من الأحداث الفريدة غير المترابطة بعضها ببعض، وإن سجلاته ليست بالتأكيد حقيبة تضم أشياء من كل لون وشكل تم جمعها على أي وجه كان. وهذه الحقيقة ترشدنا إلى ما يجب أن تكون عليه طبيعة المعرفة التاريخية وعلاقتها بالفلسفة[٢].

ثانياً- أهداف فلسفة التاريخ:

تتصف فلسفة التاريخ بأهداف وصفات عدة، من أبرزها: **الشمولية**، حيث يتكون التاريخ من أحداث عدة، ولكل حادث خصوصيته وظروفه وزمانه ومكانه ويطلق عليها الجزئيات؛ إلا أن فلاسفة التاريخ يقولون إن الجزئيات متناثرة ومتعددة لا حصر لها، ولا رابط يربطها لذلك يحاولون أن يجدوا وحدة بين جميع هذه الأجزاء، فبعد أن كان المؤرخ عنده الحدث التاريخي يغدو التاريخ الواسع الشامل، تاريخ العالم هو مادة الفيلسوف التاريخي. وهؤلاء اعتقدوا أن التاريخ وأحداثه هذه مجموعة مصادفات أو كتلة من الأحداث العمياء، ونلاحظ أن فيلسوف التاريخ لا يقف عند حدٍّ ما؛ بل يتجاوزه للتاريخ الشامل، ويمتد نحو المستقبل فهو يربط بين معادلات الزمن الثلاث الماضي والحاضر والمستقبل.

---

[١] الشرقاوي، في فلسفة الحضارة الإسلامية، ص١٥٠.

[٢] حسين، طبيعة المعرفة التاريخية، ص٦١.

والهدف الثاني هو **العلّية** حيث تتباين الأسباب والعلل؛ أي سبب الحدث، وعند هؤلاء ينطلق المؤرخون من حيث إن المؤرخ الاعتيادي في أغلب الأحيان إلى تعليل أحداث التاريخ، لكنه يتقيد بتباين الأسباب لحدثٍ ما أو لجزئية ما، لكن يستعمل المؤرخ منهجهُ على اعتماد الزمان والمكان والحادثة التي يتعامل معها. وإن فيلسوف التاريخ يعمل على اختزال العلل كلها نحو الحوادث الفردية، ثم يُعطي تفسيراً للتاريخ يعتمد على سببٍ واحد أو علةٍ واحدةٍ، وبعد أن يكتشف هذه العلة يقوم بتفسير التاريخ العالمي على ضوء هذه العلة.

وهكذا، فإن المختصين بفلسفة التاريخ يتجاوزون مقولة الزمان والمكان نحو الماضي ثم الحاضر من أجل فهم أوسع وتعمق في المستقبل.

إلا أن جماعة من المفكرين وجّهوا انتقادات إلى فلاسفة التاريخ منها الشمولية في فلسفة التاريخ، وظهر مجموعة منهم الأنجلوسينوس الذين حاولوا بناء صروح متحتمة خارج إمكاناتهم في فهم التاريخ، ومادة التاريخ لا تستوعب الكثير من أفكارهم، وظهر "كروتشه" ووجّه انتقادات لاذعة لفلاسفة التاريخ حيث يقول: "نحن لا نعلم ولا نعرف إلا ما هو جزئي في التاريخ وما لا ندركه نرفضهُ"، وقال إن هؤلاء يتصورون نموذجاً مثالياً يصلح لكل البشر في كل مكان وزمان وأتهمهم بالطوباوية، عندما حاولوا أن يفسروا ويمزجوا بين الماضي البشري والمستقبل، وشبّه أفكارهم بالخيال والتصور.

وقال "تشارلز أومان": إن فلاسفة التاريخ يتجنون على التاريخ وهم أعداء له عندما يلجؤون للتعميم في أحكامهم ليستروا جهلهم وعدم معرفتهم في تفصيلات وقائع التاريخ، وهم بأفكارهم المسبقة هذه يتخيلون تصورات أحياناً خارج نطاق الأحداث، وبتجنيهم على التاريخ يحاولون أن يبنوا نظرية أو فكرة قائمة أن التاريخ يسير بشكل متقدم، والبشرية ينتظرها المجتمع السعيد، ولكي ندعم تصوراتهم هذه كما يقول نأخذ من التاريخ الماضي ما يتوافق من أدلة ووقائع مع أفكارهم ثم يهمل ما لا يتفق مع ما يؤمن به.

ثم إن الانتقادات وجهّت للسببية والعلّية، واستندت إلى وجود تمييز بين التعليل التاريخي والفلسفي، وكما نعلم تعليل التاريخ من خلال التجريب في البحث عن أسباب العلة ونتائجها، أما منهج فلسفة التاريخ فيعتمد على النزعة التأملية من خلال التأليف والتركيب بين أحداث التاريخ ليس كما يفعل المؤرخ في تدوين الأحداث.

وهؤلاء يحاولون تصور التاريخ ضمن فكرة مُسبقة لحل مشكلة عاصرها فيلسوف التاريخ وعلى أساسها يستمر التاريخ ماضيهِ وحاضرهِ من أجل البرهنة على صحة هذه الفكرة التي سيطرت على العقول.

ثم هناك انتقادات أخرى نحو السبب الواحد أو العلة الواحدة، وإنه كلما كثرت أحداث التاريخ كثرت الأسباب، وإن فلاسفة التاريخ في قولٍ سابق عدّوا العلة الواحدة هي الأساس في حركة التاريخ، وحاولوا أن يسقطوا أية علة لا تتفق مع ما أوجدوه، وعندما يتعثر منهم في عائق ما يحاولون أن يعرضوا عنها بفرضية فلسفية تاريخية لكي يعوضوا النقص. وفي فلسفة التاريخ تجاوزوا الماضي والحاضر وحاولوا أن يلغوا واقعية العالم على الرغم من أنهم استندوا إلى البرهنة في الوقائع التاريخية ذاتها، واستبدلوها بفكرة ميتافيزيقية تحكم العالم.

وعلى الرغم من الانتقادات هذه لفلسفة التاريخ حيث قال بعض المختصين إن التاريخ جمع وقائع جزئية واسعة وكثيرة، ويواجه المؤرخ حالة من الابتعاد عن الحاضر من أجل دراستها، ويواجه مسألة النقص في بعض الوقائع. وهنا يواجه المؤرخ الاجتهاد؛ لأنه يواجه مشكلة وجود فجوة في الربط بين الوقائع الغامضة.

ثم إن المؤرخ كثيراً ما يعود إلى الماضي وأحداثه بحيث يصبح التاريخ عبئاً ثقيلاً على دراسة وقائعه؛ بينما يلاحظ جماعات فلسفة التاريخ ـ على الرغم من أهمية الماضي ومادتهِ في واقع التاريخ ـ فرقاً بين حالتين يواجههما، هما: الحالة التاريخية، والحالة الإبداعية[1].

---

[1] الزيدي، المدخل في فلسفة التاريخ، ص٢٩-٣١.

ثالثاً- التفسيرات الفلسفية للتاريخ وماهية التاريخ:

١- التفسير الخرافي للتاريخ:

من يبحث في الأسطورة سوف يجد مادة تاريخية ثرية تشكل بناءها؛ ففي رأي فريق من الباحثين أن أساطير الطوفان، أو الدمار بالنار السماوية، أو الأعاصير، التي تتسم بالشمولية وتتكرر لدى معظم الشعوب، دلالة على تجارب وخبرات عاناها الجنس البشري في مطلع حياته. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الأساطير التي تتعلق بالتكوين وفصل السماء عن الأرض قد سربت بعض تفاصيلها في الكتابات التاريخية اللاحقة على نحو يكشف عن تأثير الأسطورة المتوارث في منطقة الشرق العربي، ولاسيما أساطير التكوين السومرية[١].

إن كل شعب من الشعوب لديه حكاية وأسطورة وقصة وحتى الخرافية منها، ومن النادر رؤية شعب ما يفتقد هذه الأشياء، ومع أن بعض المؤرخين قال إن كل شعب له أساطيره وخرافاته الخاصة به، ولكن هناك تشابه عند الشعوب فيما يخص بعض الحكايات، وهنا نتساءل: هل توارثت الشعوب هذه الحكايات والأساطير كحالة أصيلة أو هي ابتدعتها بنفسها، ثم هل تنتقل الحكاية من شعب إلى آخر عن طريق الاحتكاك والتفاعل، وإن هذه الحكاية عندما ندرسها لذاتها نحاول أن نستنبط المغزى الفلسفي التاريخي الذي يعكس لنا تصور الإنسان وموقفه من الحياة والطبيعة والكون؛ لأن بعضها كان يُشكل قانون الحياة، تلك الحكايات التي تتوارثها الشعوب من جيلٍ إلى آخر.

إن هذه الحكاية أو الحكايات والأساطير قد اختلف طراز صياغتها أو التعبير عنها؛ وفق البيئة التي يعيش فيه ذلك الشعب في تلك المرحلة من التاريخ. وإن للبيئة علاقة بشكلٍ أو بآخر مع إصدار أحكام الإنسان وتصوراته، ولها أثر على اتجاه حركة التاريخ، وإن هذه الأساطير مع تقادم الزمن وعدم وجود وقتٍ محدد حتى بعد اكتشاف الكتابة فقد تناقلتها الأجيال من جيلٍ لآخر بالإضافة والحذف، وعندما وصلت الحضارة القديمة إلى

---

[١] يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، ص١٠٢-١٠٣.

شكل مُنظم كتبها الإنسان على ألواح الطين، ولاسيما في بلاد الرافدين، وعن طريق الترجمة تم التعرف إلى تفكير هؤلاء الناس، وتفسير هذه الأساطير.

والخرافة، في اللغة من خرافات، ومعناها الحديث الباطن المطلق، وهي من خرِف، وأحياناً تفسر على أنها حالة فساد العقل من الكِبر فهو خَرِف وخُرَافة. أما الأسطورة، فجمع الأساطير ينطلق من الأسطورة ومعناها القصة أو الحكاية وهي بين الخيال والتقليد الشعبي، وتُعرّف بأنها سطّرَ سطراً، وكتب كتابةً؛ أي ألَّف الأسطورة؛ أي جاء بالأساطير، وتشبه الخرافات أو الأباطيل.

فالأسطورة نص أدبي وضع في صورة فنية ممكنة؛ بهدف إحداث تأثيرها في نفوس السامعين. فالخرافة إذاً حكاية بطولية مملوءة بالمبالغة والخوارق، وربما تتعلق بالبشر والجن، ومنها حقيقي، أو حادثة حصلت، ولكنها ضُخِّمت أو فُسرِّت بطريقة خاطئة بالحذف أو الإضافة.

أما الحكاية الشعبية، فتختلف عن الأسطورة في موضوع الحياة الكبرى وقضايا الإنسان المصيرية؛ بل تقف عند حدود الحياة اليومية والأمور الدنيوية؛ لذا تتداخل الحكاية الشعبية مع الخرافة؛ بينما الأسطورة تبقى محافظة على نسيج متماسك مع التعبير الفني واللغوي.

إن الخرافات تظهر في فترات التاريخ الحاسمة والنكبات، والفترات التي يمر بها المجتمع في تحولات، ونلاحظ أنها تُنسج حول أبطال التاريخ؛ أي إنها لا تقدِّم تفسير التاريخ. والحكاية الشعبية تعكس مجموعة خرافات، مثال: سيرة عنترة بن شداد، وبني هلال، والظاهر بيبرس، وتُعبَّر الخرافة عن سيادة الجهل والأمية، وتنسب عادةً إلى شخصيات القدِّيسين والأبطال، ويرتبط الخيال بها دوماً[1].

منذ البداية حاول الإنسان التعرف على ماضيه لكي يفهم حاضره من ناحية، ولكي يجد في الماضي سنداً ودعماً لوجوده الآتي في إطار الجماعة من ناحية أخرى. وإذا كان

---

[1] الزيدي، المدخل في فلسفة التاريخ، ص٥٨-٥٩.

الإنسان قد لجأ إلى الأسطورة لتفسير اللغو المتعلق بوجوده في الكون، ولتفسير الظواهر المحيطة به، فإن محاولته هذه كانت هي الخطوة الأولى لبناء المعرفة العلمية سواء في مجال التاريخ أو غيره. فقد كانت الأسطورة ملاذ الإنسان حين كان العقل البشري ما يزال في طور طفولته الأولى. وبغض النظر عن التفسيرات المختلفة للأسطورة؛ فإن الأسطورة حاولت ترقيع النقص في ذاكرة الإنسان، وفي معرفته عن الكون والأشياء. وقد ظهرت أساطير الخلق لتحاول الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالخلق والتكوين وأصل الإنسان، وعلاقته بالكون. وكانت هذه الأساطير هي المحاولة الاولى لحصول على إجابات يحتاجها الإنسان لتفسير وجوده وقصته في العالم.

وإذا كان البعض يصف الأسطورة بأنها "العلم البدائي" فإنه ينبغي عليها أن نشير إلى أن المعرفة التاريخية قد ولدت من رحم الأسطورة، وتربت وترعرعت في حجرها: إذ أن أحداث القصص الأسطورية تدور حول أصول الأشياء ونهايتها. وهنا نجد المجتمع الإنساني يلجأ إلى أساطيره للحصول على التفسيرات المطلوبة لمختلف الظواهر الغامضة، سواء في الطبيعة، أو في ماضي التطور الإنساني. ومن ثم فإن بذرة التاريخ التي زُرعت في تربة الأسطورة أخذت تنمو بالتدرج وبشكل مطور مع تزايد تحرر الكتابة التاريخية الأولى. وإذا كان تصور التاريخ على أنه علم تصور حديث نسبياً؛ فإن التاريخ، من حيث كونه سجلاً لنشاط البشر وسعيهم لبناء الحضارة، قد بدأ مع بداية المجتمع الإنساني نفسه. ولا يقلل من أهمية هذه الحقيقية حقيقة أخرى مؤداها أن العناصر الأسطورية كانت أكثر من العناصر التاريخية في هذه الكتابات المبكرة[١].

وقد ظهرت في القرن التاسع عشر الميلادي مدارس عدة لدراسة الأساطير، المدرسة الأولى عدّت الأسطورة ما هي إلا حكاية متماسكة فنية وأدبية متداولة شفهياً وبعضها مُدوَّن في حكاياتها والأمثال والحِكَم. والمدرسة الثانية قالت إن الأسطورة تعكس علاقة الإنسان بالطبيعة؛ أي ترابط بين الأسطورة والظواهر الطبيعية.

---

[١] يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، ص٩٨-٩٩.

وظهرت في القرن العشرين شخصيات حاولت دراسة الأسطورة، إذاً ماذا تعالج الأسطورة؟ هي تبني انعكاس الإنسان وراء بعض الظواهر، وبعض المؤرخين أعطاها تفسيراً تاريخياً على أساس الطقوس، مثل: جيمس فريزر وماينوفسكي حيث نقد الأول بقوله إن الأساطير ليست كما يقول فريزر بأنها أصل السلوك الاجتماعي، وإن الناس تأخذ الأسطورة وتحفظها وتدوِّنها وتطبِّقها لأهداف اجتماعية وسياسية.

وهناك تفسير على أساس الطقوس والشعائر التي يمارسها الإنسان وضعه جيمس فريزر في كتابه "الغصن الذهبي"، وبيّن أن الأسطورة تكونت من طقوس وشعائر ظهرت في إحدى فترات التاريخ ثم نتيجة التنقل بدأ الإنسان يفقد الهوية الزمنية لوقت حدوثها، وأصبحت الأسطورة شيئاً خالداً ومستمراً يُعبر عن ممارسة طقس معين، وبعد أن فقدت الأجيال اتصالها بجذور هذه الأسطورة بدت خالية من المعنى، ولكن هي طقوس تناقلها الإنسان عبر الأجيال.

تُعدّ الحياة بعد الموت (هذه الفكرة) حتى الآن الشغل الشاغل للذهن والتفكير الإنساني، وفكرة الموت عدّها بعض المفكرين أيضاً من المسائل الوجودية والمشكلة الكبرى التي انطلقت منها الفلسفات حيث إن موت الإنسان يترك أثراً وفراغاً كبيراً بين أقرانه الذين يعيش معهم. ومن هذا نلاحظ أن الكثير من الأساطير حاولت أن تُعطي مفهوماً دينياً وفلسفياً لهذه المشكلة الأزلية، فملحمة جلجامش على سبيل المثال ما زالت تُعَدُّ من أعظم الملاحم البشرية للحضارة القديمة، ونستنتج من خلالها أن الإنسان يحاول أن يمتد في حياته إلى ما لا نهاية ويظل خالداً، ويتبين أنها مسألة عفوية لأن الفناء قد كُتِبَ على البشر والخلود هو من نصيب الله، وأن مشكلة الموت هذه قد شغلت الإنسان كثيراً، وفي ملحمة جلجامش يفقد الأمل في الحصول على الخلود، ونهاية الملحمة بهذه الصيغة تعطينا فكرة أن الإنسان أصبح له يقين أن الموت شيء مُقدر عليه. ولكن السؤال المطروح ماذا بعد الموت؟

وظهر اختلاف حول تصور عالم ما بعد الموت بين المعتقدات الوثنية والسماوية، وأن المعتقدات والأديان السماوية لديها وضوح واستقرار ويقين أكثر وضوحاً مقارنة بالوثنية، فقد اعتقد العراقيون القدماء بأن الإنسان بعد فنائهِ وموته يذهب إلى عالم آخر؛ هو العالم السفلي، وهذا في أساطيرهم مُقسم إلى طبقات سبع، ويُعَدُّ هذا الرقم من الأرقام السحرية والدينية، وتُعَدُّ محاولة الإنسان كشف المجهول والبحث عن الأمل والطمأنينة. ووجد أحد الكُتَّاب في مصر القديمة إشارات إلى أن الإنسان بعد الموت يخضع لمحاكمة وحساب من قبل مجلس القضاة تحت إشراف الإله، فالمُسيء يُعاقب، والصالح يُثاب، والنفس تبقى ساكنة قرب الله[١].

لقد أدخلت الأساطير مظاهر البيئة الطبيعية في نسيج القصة التي ترويها لمحاولة تفسير لغز الوجود الإنساني في الكون. ويرى بعض الباحثين أن أساطير العالم القديم، التي تمثل واحداً من أعمق منجزات الروح الإنسانية كانت نتاجاً لتأملات كونية عميقة من جانب الإنسان. فهناك الكثير من الأساطير القديمة تتناول موضوعات مثل الحق، ونظام الكون، وشكل الإنسان، وبناء الحضارة[٢]. ومن ناحية أخرى، فإن عدداً كبيراً من الباحثين يتفقون على أن الأسطورة تعبير عن وعي الجماعة الإنسانية بذاتها وإدراكها لهويتها، كما أنها تعكس بناء الحياة الاجتماعية، وعلاقة هذه الحياة بعالم الآلهة والقوى الغيبية[٣].

٢- التفسير الديني للتاريخ:

هناك اختلافات حول التفسيرات الدينية للتاريخ وهذه نَعُدُّها محاولة للاستجلاء والكشف عن الفكر الديني، وأنه ليس لذاته؛ وإنما موقف هذا الفكر من الحياة وحركة التاريخ، ولكن من هذا نلاحظ أن هناك من يعطي فكرة، ويقول فيها إن الدين قد تطور

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٥٩-٦٤.

[٢] كريمر، صمويل نوح: أساطير العالم القديم، تر: أحمد عبد الحميد يوسف، مر: عبد المنعم أبو بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص٧-٨.

[٣] النوري، قيس: الأساطير وعلم الأجناس، بغداد، ١٩٨١م، ص١٠-١١.

مرحلة بعد أخرى، وعلى هذا الأساس نسمع هناك من يطرح أفكاراً نكتشف من خلالها هذه الفكرة التطورية؛ بمعنى آخر: إن الأديان اختلفت باختلاف الزمان والتي ظهرت فيها وعبّرت عنها وهناك مَن لهم آراء منغلقة أو خاصة تقول إنه ليس هناك تطور ديني؛ وإنما الدين نضج وظهر في الفترة التي ظهر فيها، أما الحد الفاصل بين ما قبل الظهور وما بعده وهو المهمة والذي يشغل البال والفكر، وإن روح التاريخ وهدفه وحركته يعبر عنها هذا الظهور للدين وهذه الفكرة التي توجد في الأديان السماوية؛ لأن كل دين سماوي يُعَبِّرُ عن حصيلة ما سبقه من أديان.

لقد مرّت بالتاريخ حضارات كثيرة متعددة أبرزها العراقية والمصرية واليونانية، وقامت حضارات في بلاد الشام، وفي الصين، وأمريكا اللاتينية، وفي كل فترة تاريخية يسودها فكر ديني متشابه على سبيل المثال في زمن الحضارات القديمة المصرية والعراقية واليونانية تمتاز بتعدد الآلهة، فإذا صح القول فإنه عندما تظهر أفكار وتنتشر تمر بمرحلة زمنية معينة إلى أن تظهر فكرة جديدة أخرى تزيلها بصورة تدريجية، وتسيطر عليها، وتقضي عليها مثلما حصل في المسيحية والإسلام.

بدأ الإنسان يجسد الآلهة بأشكال حسية؛ وذلك نتيجة خوفه من المظاهر الطبيعية وأول ما عبد الإنسان البدائي هي الكواكب، والظواهر الطبيعية ثم تحولت إلى هيئة إنسان كما في حضارة الإغريق زيوس كبير الآلهة. في حين الرومان واليونان طغت عليهم التعددية في الدين على الرغم من إيمانهم بالتعددية المادية وأن تفكيرهم الميتافيزيقي نحو النظرة إلى إله واحد يُدير الكون.

وارتبطت الآلهة عندهم بالحياة الاجتماعية مثلاً عند اليونانيين ارتبطت بالكبار والصغار، فالآلهة كبار والبشر صغار ومن ثم تسود هناك بينهم علاقات أسرية. ومسألة هدف التاريخ: هل كان للوثنيين هدف؟ وهل للتاريخ غاية نهائية؟

كان الاهتمام بالطبيعة والموت؛ لأنه بموت الإنسان يعكس الوجه الاعتيادي للطبيعة، إذاً البعث والخلود يرتبط عندهم بالطبيعة. ففكرة الخلود كانت فكرة غامضة تشمل على

خلود الذات في نطاق العمل الحياتي، وتطرف المصريون القدماء في الخلود، وأبرز مثال هو الأهرامات، وهذا الربط بين الدين والعلم، وكان يدفن الملك مع حاشيته وكنوزه، وأيضاً المصريون كانت لديهم فكرة البعث والانبعاث، وكان هناك عالمان الأول عالم الأرض، والثاني عالم السماء، وإن عالم الأرواح يقطن الأرض. أما الملوك فهم خالدون حسب رأيهم مع الإله، ورمز له بسفينة الشمس حيث تدور حول الأرض كما اعتقد المصريون، وأيضاً بتناسخ الأرواح حيث إن الأرواح الخيّرة تندمج مع الأرواح الخيّرة، وعلى العكس الأرواح الشريرة تندمج مع الأرواح الشريرة، وفكرة الفردوس والنعيم في حين يكون الفردوس السماوي من حصة الطيبين، أما الخُبثاء فتكون النار والجحيم نصيبهم[١].

٣- التفسير البطولي للتاريخ:

يُعَدُّ **ماكس شيلر** من دعاة فلسفة البطل في التاريخ، ووضع كتاباً ربط فيه بين ثلاثة مفاهيم: البطل، والعبقرية، والقديس، ولكنه يعطي لكل مفهوم خصوصية في الدور التاريخي الذي يؤديه كل واحد من هؤلاء. والبطل في رأيه يعبر عن القيم الحيوية، وفي الوقت نفسه يكون مسؤولاً عن أعماله وقراراته، فإذا كانت الأعمال إيجابية كان بطلاً حقيقياً، وإذا كانت سلبية يطلق عليه البطل الفاشل، وهو المسؤول عن رقي شعبه وتقدمه وقيادته نحو المجد ونحو الأفضل.

وتتجلى العبقرية في قيم موضوعية فاعلة ودور أساسي في التاريخ، ولكن هذه العبقرية تتجلى بصورة أساسية بثلاث ركائز، الأولى على شكل الجمال، ويُعبر عنه بالفن وألوانه ومدارسه وصوره. والثانية تعبر عن المعرفة وتعكس الفلسفة والحكمة، والثالثة للعبقرية على صورة الحق، وهو يربط العدالة والتشريع ثم يشير إلى أن هذه المعرفة لها أبطالها ومشاهيرها.

أما القديس عند شيلر الذي يسير على خطى النبي، ولكن هل يمكن أن يكون نبياً، أي القديس قديساً، وبشكل عام القديسون أُناس يفضلون أنفسهم على ذاتهم ويكونون ذوي

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٦٤-٦٦.

تأثير نفسي واجتماعي؛ فضلاً عن أن القديس يتجاوز هذه الحالة، والسبب أنه خالد في أذهان الناس ويأتي برسالة إلى العالم والبشرية التي تنادي بالحرية والسلام وربما كان يُعبِّر عن النبي. وأنه من الملاحظ ليس من الضروري كل عبقري يصبح بطلاً، فالعبقري إذا ما أُتيحت له الظروف المناسبة يمكن أن يكون بطلاً.

أما **شوبنهاور** فقد وضع كتاب "العبقرية" حاول أن يُعطي تفسيراً مثالياً للعبقرية، وهو لا يريد أن يُشير إلى العبقرية على أنها إلهام إلهي، ولكن يقرنها بالصفات التي تسيطر عليها وعلى الشخص، وتجعله مميزاً عن الآخرين. ولهذا السبب أطلق على تفسير شوبنهاور للعبقرية بـ "التفسير الخيالي" خلال ربطهِ بالغربة، ويقول: "يكفي لكي تكون لدينا أفكار إبداعية وربما تكون خالدة، يكفي أن نغترب عن العالم والأشياء للحظات قليلة حتى تبدو أكثر الموضوعات والأحداث أُلفة جديدة مجهولة تماماً؛ لأنها هي الكيفية التي تتجلى بها ماهية الحقيقة".

أما الفيلسوف **هيجل**، فهو أقرب إلى الواقعية، وحاول إعطاء تفسير للبطل بربطهِ بين الذات والموضوع أو بين الفرد والمجتمع، فهو ينظر لمفهوم الرجل العظيم أو البطل نظرة جدلية مثالية وليست مادية ماركسية، ويقول هيجل إن الناس العظام في التاريخ هم أولئك الذين تشتمل آراؤهم الشخصية على الصفة الجوهرية التي تقيم روح العالم، وإن أهدافهم المكتسبة ودعواتهم هي تختلف عما هو متعارف عليه من نظم سائدة وموجودة، فيحرك البطل الذي يمتلكها نحو الأمام، وتعكس الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه. ورأي هيجل في البطل هو المنقذ الحضاري بقوله إذا قُدّر لأمة أداء دورها في التاريخ من تصور مسرح الأحداث تلاشت الفجوة بين الإمكانات المعبّرة عن الوجود بالقوة، وبين الواقع الموضوعي المتوفر بالفعل، ذلك أن الحضارات كالأفراد حيث يصل الفرد إلى النبوغ إن أمكنه أن يستثمر موهبته الفردية إلى حدٍّ يبلغ به حدَّ درجة النبوغ.

وهكذا، فإن هيجل بهذه العبارات يقول إن هناك إمكانات للإنسان المُبدع، ولكن إبداع هذا المُبدع لا يظهر في الفراغ؛ وإنما يتفتح داخل المحيط الذي يولد فيهِ أي المجتمع.

ويرى هيجل أن البطل يظهر ليُعَبِّرَ عن روح الشعب الذي يولد فيه، ويُعدُّهُ إجراء من الروح المطلق الذي هو غاية التاريخ. وقيل إن هيجل في شبابهِ لما رأى نابليون عندما احتل مدينة ألمانية وكان شاهداً كتب تصوره عن هذا الرجل، أي نابليون بقوله: "**رأيت روح العالم متجسدة فوق هذا الحصان**".

وهذا معناه أن هيجل بدأ يلمس الواقع بأن هؤلاء الأفراد أو المشهورين بدأوا يحركون سير التاريخ، وبذلك أعطى تفسيراً فلسفياً لدور البطل وبُعده هذا ولو أنه مثالي، إلا أنه لم يفصل بين البطل والمكونات الاجتماعية الجدلية لظهوره[1].

٤- التفسير المثالي للتاريخ

يُمثِّل **جورج فيلهلم فريدريش هيجل** الفيلسوف الألماني الأبرز في هذا الاتجاه، وكان قد ولد سنة ١٧٧٠م في شتوتغارت في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا، ويُعد هيجل أحد أهم الفلاسفة الألمان، حيث يُعد أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وطور المنهج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود الأطروحة ثم نقيضها ثم التوليف بينهما. كما كان هيجل آخر بناة "المشاريع الفلسفية الكبرى" في العصر الحديث. وكان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة.وعُرِف عنه أُسلوبه الغامض والمعقد في الفلسفة، وقال بهذا الصدد: إن الفلسفة تكتب وتناقش بهذه الصيغة، وعُرف بالعقلية المحافظة والتقليدية رغم مبادئه، ومنها المنطق الجدلي التاريخي، وقد كتب في الظواهر الاجتماعية والتاريخية والفلسفية.

ومن أهم آرائه في فلسفة التاريخ: **المنطق الجدلي** ومحوره الأساسي هو أن كل فكرة في التاريخ تظهر تحمل نقيضها وضدها ونفيسها، والفكرة ونقيضها حاصل جمعها يطلق عليه المركّب، فالتاريخ تحركهُ ثلاثية جدلية هي: الأطروحة، والنقيض والمركّب. والأخير هو الفكرة الجديدة، ويُظهِرُ لنا نقيضاً يتحول إلى أطروحة ثم مركّب جديد إلى ما لا

---

[1] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٧٥-٨٠.

نهاية، وأطلق عليه "المالانهاية". ومن آرائه المهمة **الروح المطلق**، وهو الركن الثاني الغاية السامية بحركة التاريخ لا يمكن إدراكها، ويسعى لها الإنسان أبداً وله جذور.

إن المنطق الجدلي في اليونان وحضارتها، وإن لكل لحظة كوناً خاصاً يختلف عن اللحظات الأخرى، وتم تشبيه النهر بديمومة الحياة ومياههُ التجديد فيها. وعُرِف عن أرسطو استعماله المنطق، ولكن هيجل وضع قانوناً منضبطاً أخذه ماركس بعد ذلك. فالمنطق الجدلي عند ماركس حوّله من المثالية إلى المادية. ويعُرف بين الماركسيين بأن ماركس عمل على تحويل جدل هيجل من رأسهِ إلى قدميهِ. وعلى الرغم من اختلاف الرجلين حيث فسّره الأول مثالياً، وفسّره الثاني مادياً[1].

وقد أشار هيجل إلى أن التاريخ حركة مستمرة كل لحظة من لحظاتهِ تختلف عما سبقها، وتحمل جزءاً من الظاهرة التي سبقتها وهي باستمرار، وقد تطرّف هيجل وقال إن اللحظة تختلف عن السابقة لكي يؤكد أن الظواهر التاريخية تتغير باستمرار وهذا التغيير قائم على التناقض.

أما الروح المطلق، فقد أشار هيجل إلى أنها جوهر حركةِ التاريخِ وهدفه الذي يسعى إليه هو البشريةُ جمعاء، ويظهر الروح المطلق في مظاهر بالتاريخ والسياسة والفن، وقال هيجل إن النشاط الإنساني في استمراره بعيد عن الحتمية للوصول إلى الروح، وربط هيجل بين الحرية وحركة التاريخ، فالتاريخ صراع دائم للحركية من أجل الوصول إلى الروح المطلق.

وقد وُجِّهَت لهذه النظرية انتقادات عدة على أنها نظرية بحتة، وأكدت على أن الفكر يحرك التاريخ بينما ماركس رأى أن المادة تعكس الأفكار. ونظر هيجل للتاريخ نظرة عقلانية منطقية فسّر بها أحداث التاريخ، وأسقط مسألة العواطف الإنسانية وأثره في تحديد العديد من السلوكيات، وجمع تاريخ العالم بالروح المطلق، واعتقد أنها تسير رغماً عن

---

[1] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٩٨؛ ربيع، محمد محمود: مناهج البحث في العلوم السياسية، مكتبة الفلاح، ط٢، الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٢٧٣-٢٧٧.

الجميع، وأنهم وجدوا في خدمتها، ولقد مجّد الدولة بعدَّها الأداة المعبرة للروح المطلق بينما الدولة وسيلة لتنظيم الحالة، وليس كحالة جامدة؛ بل تتغير بتغير نضج الإنسان، فكلما كان الإنسانُ أكثر ضبطاً وقد خفَّ عبئه عن الدولة على ما قاله هيجل، ومهّد لكثير من التطبيقات التي عُدَّت الدولة أداة لسيطرة النازية والفاشية، ويُعَدُّ هيجل من الفلاسفة المثاليين الذين مهّدوا الأجواءَ لأصحاب النظرية المادية عندما أخذوا أفعالهُ بالنظرية الديالكتيكية رغم الاختلاف بالمنهج[١].

كما أبدى الفيلسوف الألماني "هيجل" تقديره للإسلام؛ لأن الله الواحد الأحد في الدين الإسلامي يحرم التمييز العرقي والطائفي، ويحرم استعلاء طبقة على أساس الملكية وحدها، ويعود المسلمين الدقة في حياتهم بفروض أهمها الصوم والصلاة والزكاة[٢]. وقال هيجل: "يُعد المبدأ الإسلامي– أو روح التنوير في العالم الشرقي– أول مبدأ يقف في وجه البربرية"[٣].

٥– التفسير المادي (الاقتصادي) للتاريخ:

ولد كارل ماركس سنة ١٨١٨م من عائلة يهودية ألمانية ثم تحول وهو طفل إلى المسيحية، وكان عُمره ٦سنوات، وانتقلت عائلته إلى المسيحية، وعندما نضج فكره لم يتفق مع المسيحية واليهودية، ولم يهتم بها وهيأ نفسه لدراسة الفلسفة، وكان يريد دراستها، وكتب أطروحة عن هيروقليطس، عندما درس الفلسفة أعجب بجدل هيجل، ولكنه أنكر إسرافه في التصورية فاعتنق المادية.ولم ينل منصباً جامعياً، واشتغل محرراً في إحدى الصحف العالمية، وبعد تبنيه الخط اليساري الهيجلي والحركة الاشتراكية العمالية عقد

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٩٩.

[٢] العفاني، أبو التراب سيد بن حسين بن عبد الله: وَا مُحَمَّدَاهُ {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ}، دار العفاني، ط١، مصر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ج٤، ص٣٦٨.

[٣] العمري، أكرم بن ضياء: عصر الخلافة الراشدة – محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، مكتبة العبيكان، د.ت، ص٣٤٦.

العزم على التعمق في التاريخ الأوروبي الاشتراكي، وهاجر من ألمانيا إلى فرنسا، وكان عمره خمسةً وعشرين عاماً، وكتب ملاحظة تدل على اعتلاء المسائل الثورية عندما ترك ألمانيا بسبب ما عاناه من مسائل فيها، وسار وراء الروح الثورية، فكان قد هيَّأ نفسه لمسائل بعيدة، والتقى بالاشتراكيين الفرنسيين، مثل: فريدرك أنجلز، وأصبح من أكبر أصدقائهِ المخلصين، وكان والده صاحب مصنع في إنكلترا، وحدَّد هؤلاء سُبل الكفاح من أجل تحرير الطبقة العاملة.

وفي عام ١٨٤٨م وجّه هؤلاء نداءً إلى عمال العالم للاتحاد، وقالوا العالم صراع بين مُستَغِل ومُستغَل، والطبقة البرجوازية تقوم بدور الإقطاعية نفسها بوجهٍ جديد وحثَّ العمال على القيام بثورة ضدهم.

إلا أن ماركس طُرِدَ من فرنسا، وذهب إلى بلجيكا ثم استقر في لندن في شقة صغيرة يكتب ويتأمل وقضى أوقاته في المتحف البريطاني. ومات ماركس ١٨٨٣م بعد أن ترك كتاب "رأس المال" ونقد الاقتصاد السياسي، وبؤس الفلسفة، وهيأت للنظرية الماركسية فيما بعد[١].

ظهرت بدايات الفلسفة الماركسية في الأربعينيات من القرن التاسع عشر على يد المفكر السياسي الألماني كارل ماركس وزميله المفكر وعالم الطبيعيات فريد ريش إنجلز ١٨٢٠ –١٨٩٥م. وتقوم الماركسية على أسس ثلاثة: المادية الجدلية، والمادية التاريخية، والاشتراكية العلمية.

ترى الماركسية أن الفهم المتوازن لجوهر الصراع بين المدارس الفلسفية المختلفة منذ آلاف السنين وحتى الآن لا يمكن التوصل إليه دون إدراك حقيقة هامة، وهي أن المادية والمثالية هما الاتجاهان الأساسيان في الفلسفة. كما أن كل مدرسة من تلك المدارس

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص١٠٠-١٠١؛ مكرم، يوسف: تاريخ الفلسفة الحديثة، مكتبة الدراسات الفلسفية، ط٥، د.م، د.ت، ص٤٠١.

كانت تحدد موقعها من ذلك الصراع من خلال إجاباتها عن المسألة الرئيسية، وهي علاقة الفكر بالواقع.

تتضح أهمية العلاقة بين الفلسفة والمنهج في المفهوم الماركسي من أن الصراع بين الأفكار على الصعيد الفلسفي لم يقتصر قط على تلك المسألة الرئيسية، وإنما كان يتعداها في كثير من الأحيان إلى مسائل أخرى كالعلاقة بين المنهج والسببية، وبين الحتمية والمصادفة[١].

المادية التاريخية الجدلية مبدؤها أن المادة هي كل الموجود، وأن مظاهر الوجود على اختلافها نتيجة تطور متصل للقوى المادية. غير أن ماركس قليل العناية بدراسة المراتب العليا، وهو يوجه همه إلى دراسة التاريخ الإنساني، ومن هنا جاء وصف مذهبه بالمادية التاريخية. فعنده إن نمو الحياة الإنسانية، فردية واجتماعية، يتوقف كله على الظروف المادية والاقتصادية، وإن درجة الحضارة تقاس بدرجة الثروة الزراعية والصناعية، وإن نوع الإنتاج في الحياة المادية شرط تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية على العموم. فليس وجدان الناس هو الذي يعين وجودهم، وإنما هو وجودهم الاجتماعي الذي يعين وجدانهم. والحياة الاقتصادية تحقق قانون الصيرورة بأوقاته الثلاثة التي هي القضية ونقيضها والمركب منهما،وهذه هي المادية الجدلية، ومظهرها الاجتماعي الراهن "تنازع الطبقات" ويعرض ماركس الدليل على هذه النظرية بدراسة الحياة الاقتصادية على ما كانت في أيامه[٢].

هذه النظرية تُعِدُّ العامل الاقتصادي محور حركة التاريخ وتفسيره، ورغم أنها لا تضعف من أهمية العوامل الأخرى، لقد سبق ماركس في الكتابة عن هذه النظرية عددٌ من المؤلفين والكتّاب، وأكدوا على مسألة التعليل الاقتصادي والمادي للتاريخ، لكنهم لم يبحثوا مثل ماركس؛ لأنه وضع قواعد وأنظمة وبراهين عُرِفت بالنظرية أو المذهب أو

---

[١] ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، ص١٢١.

[٢] مكرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص٤٠٢.

الفلسفة. وأبرز العوامل لظهور النظرية للوجود هي التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية في أوروبا في المجالات الاجتماعية والسياسية، ونمو الصناعة والإنتاج، وظهور طبقة العمال وأعدادها الكبيرة، وسوء الوضع المادي والصحي والاستغلال فدفع البؤس إلى ظهور المصلحين، ومنهم: الاشتراكيون من أجل الأخذ بيد الطبقة العاملة التي أخذت أعدادها بالنمو والازدياد، وظهر اشتراكيون في أوروبا وفرنسا وأعطوها آراء مثل سان سيمون وفورييه وبرودون وغيرهم، وفي أثناء الثورة الفرنسية ظهر مفكرون، وفي ألمانيا وإنكلترا. وإن الكُتّاب الاقتصاديين يُعدُّون مصادر فكرية لماركس مثل آدم سميث صاحب كتاب "ثروة الأُمم" وتوماس مالتوس الذي قال إن ازدياد السكان أكثر من ازدياد الغذاء، رغم الحروب والأمراض، ومع هذا اقترح حلولاً لمعالجة المسألة من تحديد الزواج والنسل، وتأخير الزواج. ويعدُّها الماركسيون نظريات مثالية لا تدخل في صلب الموضوع والمشكلة الأساسية.

وجاء كارل ماركس بالفكرة الأممية، ومن العوامل الرئيسة التي أثرَّت بهِ يقول ماركس: إذا نظرنا للتاريخ هو صراع الطبقات، فالطبقة التي تملك هي التي تحكم والتي لا تملك فتُحكم، فهو صراع بين السادة والعبيد ثم بين الرأسمالي والعامل، ثم دَرَس تطور التاريخ.

وقد وُجِّهت الانتقادات نحو الماركسية فعدّوا المذهب الماركسي يمثل مذهباً فلسفياً يستند إلى قضايا يعدّها ماركس مُسلمات لا تحتاج إلى استدلال، ولا تقبل الشك. وعُدَّ مذهباً طبيعياً يختلف عن المذاهب الفلسفية كلها، وعُدَّت القضايا التي جاء بها مُسلمات لا تقبل النقاش، وفوق النقد لكن مذهبه لا يفترق عن أي مذهب.

ثم إنها نظرية واحدة في التفسير التاريخي إذ تجعل العوامل الروحية والفكرية تابعة للعامل الاقتصادي، وتغفل الفردية الواقعية التاريخية، فليست أحادية التفسير وهي التي تصلح للإنسان، وإنما منهج متكامل العوامل الذي يثبت التكافؤ في العوامل.

وقد عَدّ ماركس المادية التاريخية تفسيراً لواقع التاريخ وتحليلاً عملياً له، ومع ذلك تختلط نظريته بين الواقع وعالم القيم، وانتقد الرأسمالية، لكنه بشّر بالشيوعية بعدّها

المجتمع الذي تتحقق فيه السعادة الإنسانية، ويحصل العمال على أمل تحقق الفردوس على الأرض. فنظرية ماركس لا تصف الواقع؛ وإنما تتنبأ بأفضلية المجتمع اللاطبقي حيث نهاية آلام البشرية وهو يتعارض مع العلمية الواقعية[١].

رابعاً- النزعة التاريخية الأوروبية الحديثة:

١- جيوفاني فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤م):

ولد في نابولي بإيطاليا، وقد عدّه كثير من الباحثين أول من أرسى قواعد فلسفة التاريخ في العصر الحديث[٢]، وأول من حاول أن يعطي قيمة جديدة للمعرفة الإنسانية، وتأثر بمنهج فرنسيس بيكون ومدرسته التجريبية، لا سيما في النقد والتحليل للمنهج التاريخي[٣].

انطلق فيكو في نظريته القائمة على مبدأ التعاقب الدوري للحضارات من انتقاده لطبيعة المعرفة عند الفيلسوف الفرنسي ديكارت الذي ولد سنة ١٥٩٦م، والتي عبّر عنها في كتابه "تأملات في الفلسفة الأولى التي أثبتت وجود الله، والتفرقة بين العقل والجسم"، والتي تقوم على أساس الشكّ في كل شيء بما في ذلك شكه بالله. فقد اتبع منهج التحري والمناقشة حتى وصل إلى النتيجة النهائية التي تأكد له فيها حقيقة وجود الله[٤].

وقد انتقد فيكو فلسفة الشك عند ديكارت بقوله: إن الدخول في جدل الأدلة على وجود إله تنبثق عن تطاول لا يليق بالذات الإلهية، وإن عمله كما لو كان الإنسان أصبح يتحكم بالله[٥]. ولأن فيكو قد اعتمد على الشك في كل شيء فقد وجه نقداً شديداً للمؤرخين وعَدَّ أن كل ما يقومون به وهمٌ.

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص١٠١-١٠٤.

[٢] شاخت، ريتشارد: رواد الفلسفة الحديثة، تر: أحمد حمدي محمود، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٤-١٥.

[٣] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٤٨.

[٤] شاخت، رواد الفلسفة الحديثة، ص١٤-٥٤.

[٥] صبحي، في فلسفة التاريخ، ص١٥٤.

ويعتقد فيكو أن التاريخ لون من ألوان المعرفة التي من الممكن أن تستند إلى أساس فلسفي، وانتقد بعضَ مفكري السياسة مثل توماس هوبس صاحب نظرية الحق الإلهي، واعتقد فيكو أن أمثال هؤلاء المفكرين قد حاولوا دراسة الماضي من أجل خدمة أهدافهم وطموحاتهم السياسية، وعُرِف عنه تأثره بالمنهج الفلسفي لأفلاطون، لاسيما بالحجابة في آرائه فيما يخص العناية الإلهية في توجيه التاريخ، وأصدر عام ١٧٢٥م كتابه "أصول علم جديد" عدّ فيه التاريخ فرعاً من الفروع في المجتمع الإنساني، وأن البحث التاريخي يستند إلى أصول منطقية دقيقة، ويؤخذ على فيكو من بعض معاصريه، لاسيما فولتير، تأثره بالمصادر التاريخية التوراتية، وعدّها أساساً لدراسة تاريخ الماضي، فجاء فيكو بنظريته "التعاقب الدوري للحضارات" على أساس مبدأ التطور عندما قسّم الحركة التاريخية إلى حقب ومراحل ثلاث، هي: الحقبة الإلهية، والحقبة البطولية، والحقبة العلمية الإنسانية. وبيّن فيكو في نظريته هذه أن الحضارات تزول مثل سائر الكائنات الحيَّة[١].

أما جوهر هذه النظرية، فتقوم على أساس تقسيم التاريخ إلى أقسام عدة، أوضحها في كتابه "العالم الجديد في الطبيعة المشتركة بين الأمم"، وعَدَّ فيه أن الإنسان ليس مجرد عقل محض؛ وإنما عضوٌ في جماعته، وبما أن العلوم الطبيعية لا يمكن أن تفسر تاريخه فقد انطلق في تفسيرها من منطلق جديد عدّه علماً له قصب السبق فيه[٢].

٢- فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨م):

وهو أديب وفيلسوف إضافة إلى إصداره مقالات وكتباً في التاريخ عن السياسة أو عن تقاليد الشعوب غير الأوروبية، وحاول إنصاف الحضارات القديمة وحضارة العرب، لاسيما عندما كتب عن المغرب[٣].

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٤٩.

[٢] المخلافي، عارف أحمد إسماعيل: محاضرات في مدارس تفسير التاريخ (فلسفة التاريخ) نشأة الحضارات وتطورها وسقوطها، دار الكتاب الجامعي، ط١، صنعاء، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٤.

[٣] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٤٩؛ مكرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص١٨٨.

يُعَدُّ فولتير من فلاسفة عصر التنوير، وهو العصر الذي ظهر عقب الكشوف العلمية في القرن السابع عشر الميلادي، وقد كان هؤلاء الفلاسفة أول من وسع نظرة أوروبا إلى التاريخ، فلم يعد اهتمامهم محصوراً في تاريخ اليونان والرومان دون سائر الحضارات، كذلك أظهروا بوضوح عدم النزوع لأي شكل من أشكال التعصب الديني والقومي. فقد تجاوزوا علاقات السياسة وأخبار الحروب؛ لأنها لا تكشف عن شيء من التقدم، واهتموا بأوجه النشاط الإنساني كالعلم والفن والفلسفة والأدب[١].

أما فولتير فقد قدم نظريته في كتابه "مقالة عن أخلاق الأمم وروحها" حيث استعمل لأول مرة مصطلح فلسفة التاريخ، وتحدث عن الحضارات الصينية والهندية والفارسية والإسلامية بتعاطف، بيّن مدى إسهام كل منها في حضارة العالم عامة، وبالرغم من أنه لم ينسَ الحديث عن تفوق أوروبا بسبب الحرية الفكرية والعلمية كما يرى إلا أنه آمن بوحدة العقل البشري[٢].

اشتهر الفيلسوف فولتير بكونه مؤسس "المدرسة التاريخية العقلانية" لإيمانه العميق بالعلم والعقل، ويعزى إليه فضل النقلة النوعية في مناهج البحث التاريخي الأمر الذي دفع الكثير من المؤرخين أن يعدوه مؤسس علم التاريخ بمفهومه الحالي في الغرب، وهو صاحب أكبر إنتاج أدبي في تاريخ الإنسانية فقد بلغ عدد مقالاته ورسائله وحدها عشرة آلاف.

اهتم فولتير بالتاريخ للحضارات بدل الملوك والقادة؛ لأن أخبار السياسة والحرب، حسب رأيه "لا تفصح عن العقل الإنساني خلال تلك العصور". يقول فولتير في هذا

---

[١] سالم، محمد عزيز نظمي: جدلية التاريخ والحضارة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص٢٤١.

[٢] بارنز، هاري: تاريخ الكتابة التاريخية، تر:محمد عبد الرحمن برج، القاهرة،١٩٨٧م، ج١، ص٢١٥؛ ديورانت، ول: قصة الحضارة، تر: زكي نجيب محمود وآخرون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج٣٧، ص١٢٩.

الصدد: "إن بعض المؤرخين يهتم بالحروب والمعاهدات، ولكني بعد قراءة وصف ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف معركة، وبضع مئات من المعاهدات لم أجد نفسي أكثر حكمة تكتسب من العلم بسيادة طاغية على شعب بربري لا هم له إلا أن يغزو ويدمر"[١].

وقد أثارت آراء فولتير جدلاً كبيراً في عصره، حيث وجّه فولتير نقداً واسعاً للعصور الوسطى وأفكارها، وانتقد الكنيسة ورجال الدين والكهنة والمؤرخين ممن نظروا للتاريخ نظرة جامدة غير حيّة. وقد وَجَّه انتقادات إلى القصص الواردة في التوراة، واعتقد أنها أصبحت يقيناً كاملاً بالحدث التاريخي؛ مما يؤدي إلى الانغلاق على الحضارات الأخرى التي شاركت في صنع التاريخ كالحضارات العراقية والمصرية، وأشار فولتير إلى أن الاعتماد على الكتب اليهودية التاريخية هو تعصب. وأكد أن الله خلق العالم وفق أسس ثابتة ليس لها علاقة بأفعال الإنسان من خيرٍ وشرٍ، وتعود إلى العمل الإنساني وليس للعناية الإلهية كما رأى اللاهوتيون بل للعقل البشري يختار الأفضل ويتقدم. أما الكنيسة فقد وجّه فولتير نقداً لها ولرجال الدين؛ لأنها قد انحازت إلى جانب الطبقات، وتخلت عن المسيحية ومبادئها، ووجّه انتقاداً لها بحيث قال كيف أكتب عن هؤلاء ولم أتمكن من مشاهدتهم عن كثب. فكان فولتير مؤرخاً ساخراً وناقداً، ولكنه لم يقدم البدائل عادةً للأشياء التي ينتقدها فلم يكن بالسياسي العملي[٢].

٣- جوهان جوتفريدهيردر (١٧٤٤-١٨٠٣م):

هو صاحب عدة كتب حول فلسفة التاريخ الإنسانية وأُطلِقَ عليه اسم "روسو ألمانيا" تشبيهاً بروسو فرنسا، وقد جاء هيردر بأفكار تأملية وفلسفية وتاريخية جعلت بعض المفكرين يضعه بمصاف رواد الفلسفة، وقد أكد أموراً عدة، أهمها: أنه أكد على أن التاريخ تجمعه وحدة متكاملة ولها حقائق متراصة، ولكنها تبدو مختلفة ومتنوعة الواحدة

---

[١] بدر، أحمد محمود: تفسير التاريخ من الفترة الكلاسيكية إلى الفترة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، ع٤، مج٢٩، ٢٠٠١م، ص٢٠.

[٢] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٤٩.

عن الأخرى لنوع الوجود، وهذا يمثل ديمومة حيّة للتاريخ؛ أي إن ديمومة التاريخ ترتبط بالتنوع والاختلاف، ويبدو أنه قد تأثر بأفلاطون من ناحية فصل بين ما تحقق من أشياء وما هو مثالي، وكان معجباً بالتراث الشعبي الألماني والطقوس والشعر والأساطير، ولاسيما الشعر الغنائي، واعتقد أن طبيعة الشعب إذا أردنا أن نفهمها علينا أن نقرأ أساطيرها وحكاياتها وشِعرَها الشعبي والغنائي، ومن هنا نستنبط روحية الشعب وقد أعجب بالفنون الأوروبية الوسيطة ولاسيما الفن القوطي، ويعتقد أن هذا الفن ينبع من ذكاء روحية الشعب الذي أنتجه، فكان ذا نزعة رومانتيكية تضفي طابعاً من التمجيد والتبجيل للماضي، وأكد أن الألمان من الشعوب المبدعة، فاحترم وعظّم الشعب، وحاول أن يبني فلسفة تاريخية تعطي للشعوب حقها في تاريخ الحضارات، لكن هيردر هنا أكد ما يبدو على النزعة القومية ومن خلالها كان يريد أن يضع أسساً محددة لطبيعة القومية الألمانية؛ مما جعله في مراتب عظماء المؤرخين الألمان، ولقد أكد ربط الشمولية الإنسانية والخصوصية القومية، وأكد أن وحدة الإنسانية لا تنفي التنوع القومي وبنظرة كل شعب من الشعوب يصبح وجهاً من وجوه التاريخ في تعاقب مستمر في العملية التاريخية، وأكد أيضاً على أن اللغة والشعر يهتمان بنشر روحية الشعب الخاصة والالتزام بها، وهذا ما أكده على القومية الألمانية بغوصهِ بالتاريخ على النزعة القومية. وقد أشار هيردر على أن كل أمة هي متفردة خاصة تختلف عن كل أمة لها طبع أو طابع قومي خاص بها، وهذه الفكرة إذا كانت مُجردة فهي طبيعية، ولكن إذا كان الاعتزاز بالتنوع يتحول للعدوان والاعتداء والتسلط فهنا القومية تحمل مفهوماً عنصرياً تسلطياً.

وقد أصبح هيردر أحد مصادر النازية؛ لكونه قال: "إن الشعوب لا تختلف بالآراء؛ بل بالأعراق والأجناس، أما إذا تحولت إلى تسلط وسيادة فتتحول عملية التنوع إلى نوع من التسلط والتبعية"[1].

---

[1] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٥٠-٥١.

ذهب هيردر إلى أن تاريخ كل شعب هو حصيلة للفعل المتبادل بين مجموعتين من القوى: القوى الخارجية التي تشكل محيطه الجغرافي، والقوى الباطنية التي يعبر عنها بروح الشعب. وهذه الأخيرة هي الأهم والأبقى. فلكل شعب روح من نوع معين توارثها في تكوينه فأصبحت تترجم عنه وتعبر عن نفسها في كل ما خرج أهلها به من نظم وتقاليد، ومثل عليا للحياة. كما غدت بالتالي هي المسئولة عن صورة تاريخ شعبها[١].

٤- روبين كولنجود (١٨٨٩-١٩٤٣م):

مؤرخ إنجليزي درس في أكسفورد حيث اهتم بالآثار والفلسفة، وترك عدداً من المؤلفات، منها "فكرة الطبيعة" وقدّم خلاصة آرائهِ في كتابه "فكرة التاريخ"، وحاول في كتابه هذا أن يربط بين المفهوم الفلسفي والمفهوم التاريخي، واعتمد على الشواهد والحقائق التاريخية ذات الصلة بالموضوع، وأكد على طروحات أبرزها: أن عمليات التاريخ تنظمها الظواهر الداخلية وتشكل منها العمليات الفكرية؛ أي الربط بين الفعل التاريخي والفكرة الظاهرة. وبيّن كولنجود أن كل التاريخ ما هو إلا تاريخ للفكر، وكل حدث تاريخي هو فكرة تاريخية، وأن مهمة المؤرخ هي استعراض الأحداث التي تمثل بظاهرها الأفكار، وأن الخيال التاريخي يرجع إلى المؤرخ الذي لا يقبل الرواية إلا إذا انسجمت مع مقاييسهِ العقلية، وبيّن أن المؤرخ يتصف بأنه يمتلك زمام نفسه وهو بالوقت الذي يُعبر عن حريته وإرادته كمؤرخ سيكشف حرية الإرادة الإنسانية بوصفها القوة الفاعلة بالأحداث التاريخية. ومن خلال طروحاتهِ يؤيد المذهب المثالي، ويعدُّ الأفكار أساس الأشياء وتأثير أفلاطون وهيجل في أفكاره بارز، وهذا ما جعله يرى أن كل فعل تاريخي عندما يحصل له قوة تفكر به.

وهذا جلب عليه نقد الماديين بأن التاريخ على عكس ما قاله كولنجود بأن هناك قوة مادية تحركه وتدفعهُ للتفكير أساساً.

---

[١] صالح، عبد العزيز: الشرق الأدنى القديم في مصر والعراق، دار الزمان، د.م، د.ت، ص٢.

ولكننا نستطيع أن نضع تعليقات على أفكار كولنجود بأن الخيال التاريخي لا يحصل إلا إذا كان للإنسان خزين من التصورات حول الشيء المتخيل، وأن مسألة الربط بين حرية المؤرخ وحرية الكتابة يريد فيها أن يشير إلى أن التحيز مسألة نسبية تخضع إلى الحكم المنطقي للمؤرخ، وبهذه الحالة عندما يكون المؤرخ حرّاً يكتب الحقائق كما هي، ويحمل المؤرخ أمانة في حريته؛ أي حرية الإنسان؛ لذلك يتوجب عليه أن يكون أميناً في كتابته وأحكامه[١].

خامساً- التفسيرات الحضارية للتاريخ:

١- ابن خلدون(٧٣٢-٨٠٨هـ/١٣٣٢-١٤٠٦م):

عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي، فيلسوف ومؤرخ وله باع في علم الاجتماع، أصله من إشبيلية، وولد ونشأ في تونس، وشغل مناصب رفيعة خلال حياته، وكان من المقربين إلى الحكّام، فشغل منصب القضاء في عهد دولة بني مرين، كما انكبَّ على كتابة التاريخ في عهد ملوك بني الأحمر. له مؤلفات عدة، من أهمها: "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" في سبعة مجلدات أولها مقدمته التي عرفت بـ"مقدمة ابن خلدون" وتعد من أصول علم الاجتماع، وله "كتاب في الحساب"، و"رسالة في المنطق"، ومن كتبه "شرح البردة"، و"شفاء السائل لتهذيب المسائل"[٢].

يقدم ابن خلدون في مقدمته تفسيراً لنشوء الدولة في حياة الناس، فهو يرى أن اجتماع البشر ضرورة تحتمها متطلبات الحياة التي يعجز الفرد الواحد عن الإحاطة بها، فكان لا بُدَّ لبني البشر من التعاون الذي هو أساس الاجتماع البشري، غير أن هذا الاجتماع لا

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص٥٤-٥٥.

[٢] الجنابي، قيس حاتم هاني: فلسفة التأريخ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م، ص٥٠؛ الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، بيروت، ٢٠٠٢م، ج٣، ص٣٣٠.

يسلم من وقوع الخلاف والقتال بين الأفراد لتعارض المصالح بينهم، يعقبه قيام الفريق الغالب بتنصيب نفسه فيصلاً في شؤون الناس وقضاياهم وجلوسه فيهم مجلس الحاكم بينهم، وهذا النوع من الملك يعرف بالملك الطبيعي الذي يجري فيه حمل الناس وسوقهم على مقتضى غرض الحاكم وشهوته، لذلك يأتي الظلم والجور والإضرار بمصالح الناس وتكليفهم فوق ما يحتملون؛ فتقع النفرة والعداوة، ويحملهم ذلك على العصيان والمنازعة ثم يقع القتل[١].

ويرى بعض المؤرخين أن الظروف التي عاشها ابن خلدون وتناولها في كتابه شجّعته على وضع نظريتهِ التي أكسبته الشهرة، تلك النظرية التي تضمنت نظرية فلسفية وضعية، واصفاً العصر بكل تناقضاتهِ من سياسة ومجتمع واقتصاد وفلسفة، وقدّم خبرته وتحليلاته في كتابه "المقدمة" حيث أكدَّ وركز في نظريته على أن الحضارات تقوم وتنشأ ثم تسقط مثل الكائن الحي حيث لها ميلاد ثم نشوء ثم نضج وبلوغ إلى أن تصل إلى الموت والفناء. وقسّم مراحل نشوء الحضارة إلى ثلاث مراحل: المرحلة البدوية والمرحلة الحضرية، والمرحلة الترفيهية "النعيم".

أشار ابن خلدون في المرحلة الأولى إلى أنها تظهر على أساس العصبية وغالباً ما يقوم بها شعب يمتاز بالبداوة، مثل: سكان الصحارى والمغول والشعوب التي تعيش بعيدة عن الحضارة، ويعزو لهؤلاء أنهم بناة الحضارة البربرية، فيشير إلى أن هؤلاء القوم يمتازون بالخشونة والحماسة والتماسك، وغالباً ما يعانون من شظف العيش والضعف الاقتصادي، وقد تكيفوا مع النقص الاقتصادي بالتعويض عن طريق الغزو والفضائل التي يحملونها كالشهامة والمروءة والشرف والكرامة والعصبية الموجودة عند البدو؛ لأن طبيعة بيئتهم كيّفتهم لهذه العصبية، وتختلف عن آلاف من العصبية الموجودة الآن بكل المجتمعات.

---

[١] الجنابي، فلسفة التأريخ، ص٥١.

وذكر ابن خلدون إن تكوين المجتمع الذي حصل في منطقة من الأرض وتختلف البقاع والأراضي الواحدة عن الأخرى، فأدى إلى اختلاف المجتمعات واختلاف المناخ والهواء، وله أثر واضح في اختلاف المجتمع، ويظهر في ألوان البشر وأخلاقهم وعقولهم، ومن ثم في نواحي الحياة المختلفة من نوع العمران الذين يبنون إلى درجة التحضر التي يبلغونها.

وذكر ابن خلدون أن المجتمع البشري يتطور، ويسير كحياة الكائن الحي من الطفولة إلى الشباب فالكهولة والهرم ثم الموت، وكذلك حياة الشعوب والأمم تجري عبر الزمان بشكل أدوار فلا يكاد مجتمع قديم يهرم ويشرف على الزوال حتى يكتسحه مجتمع جديد يحلّ محله ويعيد سيرته ناشئاً في طور البداوة، بعد أن مرَّ بطور الفتح أو الغزو ثم ينتهي بطور الحضارة. وهذه الأطوار، هي: طور البداوة ثم طور الغزو أو الفتح ويليه طور الحضارة[1].

ويُعَدُّ ابن خلدون بحق رائداً من رواد التفسير الفلسفي للتاريخ بما قدمه من رؤية كلية لتفسير نشوء الدول والحضارات وانهيارها في كتابه الشهير "المقدمة"، هذه الرؤية تستند إلى إيمانه بنوع من الحتمية التاريخية في نشأة الدول وانهيارها، وعلى إيمانه كذلك بأن الدول والحضارات لها عمر وهي أشبه ما تكون بالكائن الحي الذي يولد وينمو ثم يتجه نحو الهرم والفناء.

وقد جاءت نظرية ابن خلدون في أطوار الدولة معبرة عن هذا الإيمان الحتمي بالتطور التدريجي الذي ما إن يبلغ ذروته حتى يتجه شيئاً فشيئاً إلى الفناء، وقد حدّثنا في

---

[1] ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٢١٥-٢١٦؛ الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص١٠٨-١١١.

مقدمته عن خمسة أطوار للدولة التي هي ذاتها أطوار الحضارة، فأية دولة أو أية حضارة لا بُدَّ أن تمر بهذه الأطوار[١].

إن هذه النظرية التي قدمها ابن خلدون في أطوار الدولة وكيفية نشأة الدول وانهيارها تفسر كذلك كيفية تأسيس الحضارة وكيفية انهيارها، وهذه النشأة وهذا التطور الذي يسري على الحضارات حتى يؤذن بانهيارها لا يتم إلا عبر قوانين ثلاثة يشير إليها ابن خلدون في مقدمته، وهي: قانون العلية وقانون التشابه وقانون الاختلاف، فهذه القوانين الثلاثة هي ما يُشكّل لديه دائرة الجبرية التاريخية التي يلخصها قوله في المقدمة: "**إن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه كما يقال في الأمثال الحكيمة "الناس على دين الملك"، وأهل الملك والسلطان إذا استولوا على الدولة والأمر، فلا بُدَّ من أن يفزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذوا الكثير منها ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك، فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول، فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدها فألفت أيضاً بعض الشيء وكانت الأولى أشد مخالفة ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتى ينتهي إلى المباينة بالجملة**"[٢].

وهذه الجبرية التاريخية تسري على الدولة كما تسري على الحضارات بالصورة الدورية نفسها، التي تأخذ فيها كل حضارة عن سابقتها عوامل قوتها ثم تفضي العلية والتشابه إلى التباين الذي يعني تشكل حضارة جديدة، وتسري على هذه الحضارة الجديدة القوانين نفسها التي أدت إلى نشوئها وازدهارها ثم فنائها في النهاية، وهكذا تتسلسل حلقات التاريخ الإنساني في نظام دوري حلزوني لولبي يأخذ فيه اللاحق عن سابقه، ويؤدي إلى غيره، فيكون التطور التاريخي أشبه بسلسلة حلزونية الشكل تأخذ كل دائرة فيها عن سابقتها وتؤدي إلى لاحقتها[٣].

---

[١] النشار، مصطفى: فلسفة التاريخ، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٦٦-٦٧.

[٢] ابن خلدون، المقدمة، ص٢٦.

[٣] النشار، فلسفة التاريخ، ص٦٩-٧٠.

٢- شبنجلر (١٨٨٠-١٩٣٦م):

مؤرخ وفيلسوف ألماني ولد في مدينة بلاكنبرج، ودرس في جامعة برلين ثم ميونخ، وحصل على الدكتوراه عام ١٩٠٤م، ونشر كتباً عدة، من أهمها "انحلال الغرب" وكَتَبَهُ خلال الحرب العالمية الأولى، وصدر الجزء الأول منه في عام ١٩٢٠م، والجزء الثاني عام ١٩٢٢م، وعُدَّ ممهِّداً للاشتراكية الوطنية في ألمانيا، حيث تنبأ بمصير الحضارة الغربية.وقد كان صدور هذا الكتاب حادثاً أدبياً وفكرياً عظيماً، بل يُعد أعظم حادث فكري وقع في ألمانيا بعد الحرب. وفيه يدرس شبنجلر قوانين النمو والانحلال في التأريخ، ويشرح التطورات التاريخية بطريق الدرس المقارن للعلوم الطبيعية وأصول الحيوان والنبات، ويتناول في بحثه كل ما يتصل بمصير الإنسان وطالعه، سواء من ناحية الدولة أو المجتمع.

ولعل أهم ما ورد في نظرية شبنجلر أن لكل حضارة شخصيتها وخصائصها الذاتية فلا تتماثل حضارتان، ويسمي كل حضارة بأهم سمة أو مقوم لها. ويتولي كل حضارة شخصيتها بحيث تصبح مثل أي كائن حي عضوي من ولادة ونمو وشيخوخة وفناء وموت، ويشبِّه شبنجلر حياة كل حضارة بتوالي الفصول الأربعة، وهي: الربيع وهي فترة البطولة في الأساطير والأشعار. والصيف حيث ظهور القيادات المتوثِّبة الطموحة، وظهور ازدهار دولة المدينة ومرحلة النضج الكامل في الثقافة مع ظهور بوادر الشيخوخة والإرهاق في الملكيات في نهايتها وتسمى الفلسفة بـ "عصر التنوير". أما الشتاء فتفقد الحضارة روحها المبدعة وتصبح مجرد مدينة تُطبق العلم على الصناعة.

وحينما تلتقي حضارتان وتكون إحداهما أشد قوة ولكن الأخرى أعظم إبداعاً وأكثر عراقة أو على الأقل مساوية لها؛ تضطر المهزومة أن تتلاءم ظاهرياً مع الحضارة الغالبة ما دامت لا تستطيع أن تنمو معبرةً عن طبيعتها الخالصة، ويظن من ينظر من السطح أن الحضارة المغلوبة على أمرها قد اختفت بينما هي كامنة خلف القشرة الخارجية التي فرضت عليها، ويسمي شبنجلر هذه الحالة التشكل الكاذب للحضارة. وهناك حالة

أخرى حينما تلتقي حضارة أشد قوة وأكثر عراقة وأعظم خصوبة وخلقاً وإبداعاً بحضارة، ولا زالت في المهد كحضارة الهنود الحمر، والحضارة المكسيكية حيث قضى عليها الفكر والحضارة الغربية الحديثة.

ويقول إن الحضارة الأوروبية اجتازت مرحلة الخلق والإبداع إلى مرحلة المدنية وتحوّل الفلسفة إلى جانب علمي معبَّر عن المدينة في القرن الثامن عشر الميلادي في أوروبا، وظهرت الشيخوخة وعبّرت عن جزع أشد في الرومانتيكية.

تأثر شبنجلر بما لحق بأوروبا من خراب في الحرب العالمية الأولى؛ مما قاده إلى التأمل ودراسة التاريخ في محاولة لاكتشاف القوانين والحِكم والعظات لمنع هذه الكوارث، ولكنه لم يطرح مسائل حول سقوط الحضارة، وتنبأ فيه بسقوط الغرب وانهيار الحضارة الغربية. ووضع شبنجلر خطته أو نظريته التي تقوم على أن الحضارة كالكائن الحيّ، وقد وجه النقد لهذه النظرية بأن الإنسان أفضل من الطبيعة حيث يقوم بتغييرها، فلا يمكن التشبيه بين الإنسان صاحب العقل والفكر والحكم والتخيل مع الطبيعة، وهذا ما ردَّ عليه شبنجلر بأن الحضارات تولد مثل الإنسان وتنضج ثم تموت بعد مرحلة الشباب والكهولة، بحيث شبهها كما ذكرنا بالفصول الأربعة الربيع (الميلاد) والصيف (القوة) والخريف (النضج) والشتاء (السُبات) أي الموت والنهاية.

وأكد شبنجلر على مقولة شهيرة، وهي وحدة المصير؛ أي إنها بنظرهِ تعود إلى أن كل شعب من الشعوب له عاداته وتقاليده وإرادته الخاصة به، والتي جاءت من تراكم زمني بعيد، فلكل شعب مظهر عام يتصف به ويبقى متوارثاً بين أبنائهِ عبر التاريخ.

إن الشعوب ذات الصفة المعينة تبقى محافظة عليها مع مرور الأخطار فهي لا تتفاعل ولا تأخذ من الأخرى؛ بل تبدع بذاتها فإبداعها لم يأتِ من أقوام أخرى؛ بل الشعب ابتدعها[١].

---

[١] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص١١٥-١١٧.

٣- أرنولد توينبي (١٨٨٩-١٩٧٦م):

مؤرخ وفيلسوف إنكليزي درس اليونانية واللاتينية في أكسفورد، وُلِد في لندن عام ١٨٨٩م. بدأ حياته العملية مدرساً في جامعة اكسفورد في الفترة من سنة ١٩١٢م إلى سنة ١٩١٥م، ثم التحق بالعمل في قسم الاستخبارات السياسية في وزارة الخارجية البريطانية. ثم ترك الخدمة الحكومية ليصبح أستاذاً للتاريخ البيزنطي واللغة اليونانية المعاصرة سنة ١٩١٩م في جامعة لندن. ثم عُين عام ١٩٢٥م أستاذًا للتاريخ الدولي في الجامعة نفسها ومديراً للدراسات في المعهد الملكي للشؤون الدولية، واحتفظ بأستاذيته في جامعة لندن حتى تقاعده عام ١٩٥٥م.وهو من أشهر المؤرخين في القرن العشرين، وضع كتباً عدة، أهمها: "دراسة التاريخ" في عشرة مجلدات، ثم كُتب هي: "الحضارة الهيلينية"، "محاكاة الحضارة"، "الحرب والحضارة"، "أمريكا والثورة العالمية"، "الثورة الصناعية"، و"العلم والعرب"[١].

تُعَدُّ نظرية توينبي من أهم النظريات في فلسفة التاريخ؛ لكونه مؤرخاً معاصراً عاش وشاهد المشكلات العالمية، ودرس حضارات العالم القديمة والحديثة، وطوال نصف قرن من الزمن حيث تجول كثيراً في سفراته ورحلاته، وقام بتقويم لجميع الحضارات دون تفضيل الحضارة الغربية، واستبعد القومية في دراسته التاريخية، وهذا ما جاء في نظريته "التحدي والاستجابة" التي تشير إلى أن عامل البيئة بمفرده لا يمثل عاملاً إيجابياً في إيقاظ الجنس البشري ولا تقوم الحضارات نتيجة العرق الجنسي أو نتيجة العوامل الجغرافية، وأن الحضارات نشأت في أراضٍ جرداء، فالظروف الطبيعية والظروف البشرية يشكلان تحديين يستثيران الإنسان، وأن تحدي الوسط البشري يتمثل في العدوان الخارجي من دولة مجاورة أو جماعة ويشكل العدوان غزواً مما يكون حافزاً لقيام حضارة، وتحدث الاستجابة من خلال طرد الغازي أو الغزاة والتخلص من القوة الضاغطة والانتقام والقصاص منه أو منهم.

---

[١] الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، ج١٠، ص٦٩٧.

وتعتمد نظرية التحدي والاستجابة على استمرار التحدي وتكراره على حضارة من الحضارات، وتنتهي بغزو عميق لتلك الحضارة إذا ما أخفقت في خلق استجابات تطرحها إزاء تلك الحضارات. أما إذا استطاعت تلك الحضارات أن تجيب على التحدي، فإن الحضارة سوف تتقدم إلى الأمام حضارياً.

أما أسباب سقوط الحضارة بحسب توينبي فتعود إلى عوامل عدة، أولها القصور والضعف في الطاقات الإبداعية عند الصفوة المختارة من المشاهير والسياسيين والفلاسفة. والسبب الثاني فهو سقوط الحضارة حيث تحمل تلك الحضارة بذور سقوطها منذ نشأتها، وبرأي توينبي إن هذه المرحلة بداية الضعف لتلك الحضارة، ويرى أن النخبة الحاكمة تقود الشعب نحو الفتوحات وتشكيل الإمبراطوريات للتخلص من المشاكل التي تواجهها، وأن كل إمبراطورية تحمل بذرة سقوطها منذ البداية أي إن مرحلة الإمبراطورية هي مرحلة بداية السقوط والاضمحلال لها، ويشير إلى أن تشكيل الإمبراطوريات من الأقليات يقود للحرب والثورات والتمردات، وهذه تؤدي إلى الضعف والسقوط، مثل: الدولة الآشورية والإمبراطورية الرومانية.

أما السبب الثالث الذي يطرحه توينبي فهو العامل الروحي والديني فإذا أرادت حضارة ما أن تحافظ على نفسها من السقوط فعليها أن تحقق استجابة ناجحة على هذا التحدي، ويعزو العامل الديني أو الروحي؛ إذ بقي متماسكاً وقوياً تبقى الاستجابة قائمة، أي إن التمسك بالقيم الروحية يجعل الحضارة متماسكة.

والعامل الرابع فهو وجود محاولات تقوم بها بعض الحضارات من أجل الاستجابة الناجحة أو الدفاع عن نفسها أمام التحديات، وتختار بذلك طريقتين: الأولى النكوص أو الرجوع نحو الماضي، والطريقة الثانية التوجه نحو المستقبل، وأنها تقوم بذلك بأخذ الاستجابة الناجحة ويقودها عبقري مبدع مخلص للمجتمع[1].

---

[1] الزيدي، المدخل إلى فلسفة التاريخ، ص١١٨-١٢١.

سادساً– مدرسة الحوليات الفرنسية (رؤية جديدة لمنهج البحث التاريخي)

إذا بحثنا في الثقافة الفرنسية عن الإرهاصات الأولى لنشأة مدرسة الحوليات فسنجد أن مبادئها قد سبق أن نادى بها مفكرو عصر الأنوار. ففولتير دعا إلى تاريخ اقتصادي وليس تاريخ الأحداث، وتاريخ التقنيات والعادات وإلى تاريخ البنى وليس تاريخ الأحداث، تاريخ حراك وليس تاريخ جمود، تاريخ تفسيري وليس سرداً وصفياً، فكانت غايته كتابة تاريخ كلي[١]. وفي الثلث الأول من القرن التاسع عشر نادى شاتوبريان في مقدمة كتابه "دراسات تاريخية" بكتابة التاريخ الراهن المعبر عن الاهتمامات الراهنة للمجتمع وضرورة اعتماد المقارنة بين أنظمة مختلفة المبادئ والأسس، مثل النظام القديم والجديد الذي ولدته الثورة الفرنسية بعد سنة ١٧٨٩م. ولهذا وجه انتقادات لاذعة للمدرسة الوصفية والحتمية التي غلب على كتابها المنظور الديني والسياسي والنظرة الجامدة للتاريخ ولغة الأدب، فدعا إلى القطع مع منطلقاتها والاهتمام في المقابل بالتحولات التاريخية وبالأحداث بدل الأشخاص. لقد كان منظوره إلى المصادر التاريخية يحمل نفحات تجديدية، إذ أكد على أهمية إعادة النظر في الحوليات اللاتينية والاستناد إلى الأشعار والقوانين والعادات والتقاليد، فضلاً عن الخرائط وأسماء الأعلام والأماكن. ويقول في هذا الشأن: "إني أنصح المؤرخين الجدد بقراءة دقيقة لحوليات مختلف المناطق وتقاليدها وعاداتها، فهناك يكمن التاريخ الحقيقي لفرنسا منذ نشأة الملكية بها قبل ثمانية قرون"[٢].

وجمع المؤرخ كيزو كل ما يمت بصلة بتاريخ فرنسا منذ القرن الخامس عشر إلى حدود القرن الثامن عشر، معتبراً أن البلاد لا تتوفر إلا على تاريخ سياسي وديني وأدبي، وينقصها التاريخ الشمولي الذي يبرز الحضارة الفرنسية في كليتها باعتبارها تركيباً لنتائج

---

[١] لوكوف، جاك: التاريخ الجديد، تر: محمد طاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧م، ص١٠٠.

[٢] مسكيت، محمد: مدرسة الحوليات وتأثيراتها على الكتابات التاريخية المغربية المعاصرة، دورية كان التاريخية، السنة الثالثة عشر، العدد السابع والأربعين، مارس ٢٠٢٠م، ص٨٩–١٠٤، ص٩٠–٩١.

ومخلفات الأحداث عبر مسار تاريخي طويل. ولم تستهويه الأحداث الفردية بقدر ما اتجه نحو محاولة البحث عن المرتكزات العميقة لتاريخ أوروبا عامة وتاريخ فرنسا خاصة، حيث حاول البحث عن أسس ومبادئ تنظيمها الاجتماعي للإمبراطورية الرومانية والكنيسة وللأرستقراطية وللمدن التجارية وغيرها. وهذا العمق الزمني أكده بجعل البنية البطيئة التطور تحتل مكانة بارزة فميز بين الأحداث المادية (الحروب والمعارك...) واللامادية والفردية والعامة. وكان اهتمامه منصبّاً بالأساس على هذه الأخيرة التي اعتبرها منكبة وخفية وتمتد على مدى زمني طويل، كما لها أهمية كبرى في توجيه التاريخ.

ويشاركه ميشليه في تصوره للتاريخ وللحضارة الأوروبية، وفي رسم الخطوط العريضة والمعالم الكبرى لمدرسة الحوليات. فقد انتقد الكتابة التاريخية حول فرنسا مبرراً أنها اقتصرت على البعد السياسي والفردي، ووضع في المقابل نظرة شاملة للتاريخ بدمج المعطيات الطبيعية والاقتصادية والفكرية. وعبّر عن ذلك بالقول: "لم يكن لفرنسا تاريخ وإنما حوليات ولا أحد منهم اهتم بوحدة عناصرها الطبيعية وجغرافيتها الحية ولا لدقائق تطوراتها المختلفة". وعلى هذا المنوال، أزال الحجاب عن نظرة مغايرة للتاريخ موضوعاً ومنهجاً، ففتح مجالات بحثية بقيت خارج الكتابة التاريخية. وهذا الإحساس الجامح بضرورة التغيير والإرادة القوية في تفكيك التاريخ الكلاسيكي نستشفه بقوله: "عن التاريخ كما أراه يظل ضعيفاً في منهجه، تاريخ قليل العناية بالجوانب المادية، تاريخ يأخذ بالحسبان الأجناس ولا يأخذ بالاعتبار الأرض والمناخ والمواد الغذائية وغيرها"[1].

والحاصل أن انتقادات هؤلاء المؤرخين كانت تعبر عن الحاجة إلى تجديد الكتابة التاريخية المنتشرة خلال القرن التاسع عشر بفرنسا. كما أن توجهاتهم واقتراحاتهم تسعى إلى تغيير آليات تحليل التاريخ غير أن تطبيق منطلقاتهم المنهجية والتوجيهية ظل محدوداً. فالمؤرخ شاتوبريان استمر في تتبع الحياة الشخصية لأمراء فرنسا والتأريخ للملكية الفرنسية، وكان اهتمامه بالتاريخ الديني واضح ضمن كتابه دراسات تاريخية. لهذا

---

[1] مسكيت، مدرسة الحوليات، ص٩١.

فعلى الرغم من إفصاح مؤرخي القرن الثامن عشر عن أهمية التاريخ الاجتماعي والثقافي وكتابة التاريخ الشمولي تحت عنوان تاريخ الحضارة؛ فإن مناهج بحثهم تبدو محدودة عملياً، فقد استمر اهتمامهم بجمع الوثائق والأدلة، ونادراً ما كانوا يعكفون عن تحليلها وخلت مؤلفاتهم من الإدراك والإحساس بحقيقة التطور والتغير الإنساني. لكن يبقى ذلك الواقع محكوماً بشروط موضوعية لعل أبرزها أن التاريخ لم يكن مادة دراسية مستقلة تدرس بمعزل عن بقية المواد الأدبية سوى داخل قصور الأمراء[١].

تأثرت مدرسة الحوليات بالمناخ الفكري السائد في العالم والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمطلع القرن العشرين. وتشكلت الأسس المنهجية من عصارة تفاعل مؤرخي تلك الفترة من مختلف التطورات الفكرية التي عاشتها أوروبا آنذاك، حيث تطور علم الاجتماع وعلم النفس فضلاً عن اندلاع الثورة العلمية وظهور النظرية النسبية. خلق ذلك جواً فكرياً اتسم بسيادة الاحتمالات وبكون الحقيقة التاريخية نسبية، ووجودها خارج منطوق الوثيقة والواقعة التي تحتضنها، بل يتم الوصول إليها عبر التفسير والتأويل والتكامل مع العلوم الأخرى[٢].

كما خلفت الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٢٩م تبعات سياسية واجتماعية (ظهور حركات سياسية راديكالية، الثورات الاجتماعية، والتنظيمات النقابية..) فرضت على المؤرخ توجيه أبحاثه نحو الاقتصاد الذي أضحى يحكم ويوجه المسار التاريخي لشعوب العالم. وإن صدور المجلة خلال كانون الثاني من تلك السنة أي قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في أواخر شهر تشرين الأول من نفس السنة. إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمطلع الثلاثينيات بفرنسا كانت فعّالة جداً في إشعاع مدرسة الحوليات. ففي هذه الفترة حاول

---

[١] قاسم، عبده قاسم: تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية، مجلة عالم الفكر، ع١، الكويت، ١٩٨٩م، مج٢، ص١٦٩-٢١٤.

[٢] كوثراني، وجيه: تاريخ التأريخ، اتجاهات –مدارس– مناهج، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ٢٠١٣م، ص٢٠٦.

سيميان فهم واستيعاب الواقع العالمي ببحثه في التقلبات الاقتصادية الطويلة المدى وعلاقتها ببحثه بالأزمة الاقتصادية. وكذلك دراسة الأجرة وعلاقتها بالتطور الاجتماعي والنقدي. وسلك لابروس نفس المسار، حيث حلّل تطور حركة الأسعار والمداخيل بفرنسا خلال القرن الثامن عشر، مؤكداً بذلك أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي في فهم المجتمع الفرنسي من ناحية، واندلاع الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م من ناحية أخرى. كما هيمنت على أعداد المجلة خلال الثلاثينيات مواضيع تتعلق بتاريخ المذاهب الاقتصادية وتطور آليات التبادل التجاري وخصائص النظام البنكي وتاريخ الهجرة والعبيد ونشأة التجمعات الحضرية وغيرها من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية.

إذا كان المؤرخين الألمان قد وضعوا الأسس العلمية للتاريخ خلال القرن التاسع عشر من خلال المدرسة الوضعية فقد ظهر في فرنسا بعد هزيمتها في حرب ١٨٧٠م أمام ألمانيا، جامعيون معجبون بتقنيات البحث التاريخي الألماني أسسوا "المجلة التاريخية"، وهو المجهود الذي جسده كذلك كتاب لانجلوا وسينبوس: "المدخل إلى الدراسات التاريخية" سنة ١٨٩٨م[١]، والذي يُعَدُّ أول كتاب توجيهي في منهجية البحث التاريخي، حيث يوضح المراحل والخطوات المنهجية الصارمة لترتيب وتصنيف الوثائق وتحقيقها ونقدها. وإن كانت لهذه التجربة فوائد علمية مهمة على الكتابة التاريخية فإنها جوبهت بهجوم شرس من طرف الباحثين الفرنسيين الملتفين حول مجلة التركيب التاريخي التي أنشأها هنري بير سنة ١٩٠٠م، إذ اعتبر أولئك الوضعانيين مجرد مهتمين بالتاريخ الحدثي المعتمد على الوثائق المكتوبة، لذلك سخروا من منهجيتهم الصارمة بالقول إنهم كانوا سذجاً ومجرد رواة حكايات سطحية[٢].

---

[١] العراوي، عبد الله: مفهوم التاريخ الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م، ص١٨٧.

[٢] هورس، جوزف: قيمة التاريخ، تر: نسيم نصر، منشورات عويدات، ط٣، د.م، ١٩٨٦م، ص١١٢.

انطلاقاً من ذلك، قاد الأستاذان لوسيان فيفر ومارك بلوخ خلال الثلث الأول من القرن العشرين، انطلاقاً من جامعة ستراسبورغ ثورة في مجال الكتابة التاريخية. كانت غايتها هي تجاوز التاريخ السياسي والدبلوماسي والعسكري والاهتمام بجميع أوجه الحياة المجتمعية، وكذا نفخ روح القومية في دراسة التاريخ بمحاولة الاستقلال عن إمامة الجرمان مع الاعتماد على التراث الفكري الفرنسي في التأسيس لمنهجيتهما الجديدة[١]. وهكذا تم تأسيس مجلة حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٢٩م. ويعلق بيير شونو على هذا الحدث بالقول: "لنقر، بدون تردد: التاريخ علم الإنسان ولد سنة ١٩٢٩م وبداية ١٩٣٠م"[٢]. وفي عددها الأول تم تحديد الأهداف الواعدة لهذه المجلة في توحيد العلوم الإنسانية والاجتماعية والانفتاح بين مختلف التخصصات، فضلاً عن الانتقال من السجال النظري إلى الإنجازات العملية[٣]، التي خلخلت سير التاريخ التقليدي وأسست للتاريخ الجديد.

وتتمثل المعركة الكبرى لدى رواد الحوليات في نقد فكرة الحدث التاريخي، كما كان معروفاً ومتداولاً وسط المؤرخين التقليديين. فقد شكّل استحضار الوقائع لُبَّ مفهوم الحدث لديهم، إما اعتباره شكلاً من أشكال السببية والذي يؤدي إلى نتيجة معينة أو واقعة فردية إيجابية أو سلبية، وتم استعماله كذلك كقطيعة[٤]. وقد ظل الحديث بالأساس عن الأبعاد المادية للوقائع. وعلى العكس، فالحدث التاريخي لدى الرواد ليس معطى جاهزاً ينكشف تلقائياً للمؤرخ، وليس مجرد جمع لوقائع متفرقة، بل يعني تركيباً علمياً للوثيقة بما يسمح بإعادة رسم الماضي وتفسيره[٥]. وبصيغة أخرى، لم يعد الحدث المعطى جاهزاً وإنما يتم

---

[١] العراوي، مفهوم التاريخ، ص١٨٧.

[٢] مسكيت، مدرسة الحوليات، ص٩٢.

[٣] كوثراني، تاريخ التأريخ، ص٢٠٧-٢٠٨.

[٤] طحطح، خاليد فؤاد: عودة الحدث التاريخي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠١٤م، ص٣٣-٣٤.

[٥] لوكوف، التاريخ الجديد، ص٨٦-٨٨.

بناؤه وتركيبه من طرف المؤرخ عن طريق تمحيص مجموعة من الشواهد أو الآثار الناتجة عنه. وما يهم لوسيان فيبر ليس الحدث بحد ذاته، وإنما كيفية وقوعه أي ضرورة تحليل وتمحيص ودراسة البنية التي تولد عنها، ووضعها ضمن البنيات المحيطة به. لهذا نجده يشبّه الأحداث بأكوام من الحصى في حقول التاريخ المهيأة من طرف بنائين متطوعين، ثم تركت دون جدوى في الميدان، ليأتي المؤرخ الذي يشبه المهندس فيستغلها في بناء متين[١].

تحولت مجلة الحوليات إلى منبر تحلقت حوله أقلام من حقول معرفية مختلفة أعطت الانطلاقة لمنهج تاريخي جديد، لا يتسع المجال هنا للاستفاضة في تتبع كل أجياله.فقد عمل رواد الحوليات ابتداءاً من أواخر الستينات (إمانويل لورا لاديري- جاك لوكوف- جورج ديبي- مارك فيرو) على تنويع مقارباتهم المنهجية مستفيدين من التراكم المعرفي والمنهجي الذي حققه البحث التاريخي. واستدعى ذلك الاستمرار في الانفتاح على علوم متعددة بشكل بعيد جداً عن النظرية الانفصالية للعلوم كما وضعها ووظفها المؤرخون الوضعانيون.

وهكذا يظهر إن الحوليات اتسمت طوال مسارها بالتجديد المستمر والتفاعل مع القضايا الفكرية والمجتمعية المستجدة. وتميزت كذلك بانفتاحها على عدد من المجالات الجغرافية الأخرى وتبني مقارباتها من طرف مؤرخين خارج فرنسا، إذ نجد ممثلين عنها في الهند والبرازيل والسنغال وتركيا، مروراً باليونان وتونس[٢]. وفي هذا الصدد، برز مؤرخون مجددون في شمال إفريقيا منذ أواسط السبعينيات حاولوا تبني مقاربتها.

وهكذا عُدّت مدرسة الحوليات حلقة من حلقات الإنتاج المعرفي التاريخي تجاوز الحدود الفرنسية، وفتحت آفاقاً جديدة للبحث التاريخي سواء من حيث الرؤية أو قضايا الاستغلال استجابة للمتغيرات المعرفية والتاريخية التي عرفها العالم خلال القرن العشرين،

---

[١] مسكيت، مدرسة الحوليات، ص٩٣.

[٢] العراوي، مفهوم التاريخ، ص١٨٩.

حيث تغير الواقع التاريخي وتطورت المناهج العلمية. وبفضلها انتقل التاريخ من مقاربة ماضوية إلى علم يهتم بالموازنة مع الماضي بالإشكالات المعاصرة، ومن علم يقتصر على دراسة التحولات إلى علم يهتم بالثوابت والبنيات ويقدم إجابة عن الإشكاليات التي يواجهها الإنسان المعاصر.

الفصل الثالث
مصادر التاريخ

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

إن اختيار موضوع البحث ووضع خطة أولية له، ها هو إلا بداية الطريق للشروع في عملية إنجاز البحث، ولا بُدَّ من الرجوع إلى الأصول أو المصادر والوثائق لجمع المادة التاريخية اللازمة لكتابة البحث ويُطلق على هذه العملية اسم جمع الأصول أو "التقميش". وقد جاءت اللفظة الأخيرة في المعاجم العربية بمعنى "جمع الشيء". وأول من استخدمها بهذا المعنى من المحدثين هو أسد رستم[١]. والأصول أو المصادر، ما هي إلا الآثار المتخلفة من الأحداث التاريخية. ولهذا فهي تسمى أيضاً بالوثائق ولا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق، وإذا ما فُقدت هذه الوثائق أو الأصول، ضاع التاريخ "إذ لا بديل عن الوثائق وحيث لا وثائق لا تاريخ"[٢]، لذا فإن الخطوة الأولى بعد اختيار الموضوع هي البحث عن الوثائق المتعلقة به.

الكتابة التاريخية تحتاج لمصادر يستقي منها المؤرخ معلوماته فهو لا يكتب من خيال بل يلجأ إلى عدة أوعية متنوعة تحمل معلومات على درجات متفاوتة من الأهمية. إلا أن هذه قد تكون نسبية حسب موضوع البحث، فالمؤرخ يعتبر دائماً السجلات الرسمية والتقارير الحكومية هي مصادر من الدرجة الاولى، تضم هذه عقود الإيجارات، وقوائم الضرائب، وسجلات الأراضي...إلخ. فالمؤرخ عندما يستخدم هذه فهو على يقين بأن ما جاء فيها مطابقاً للحقيقة، فموظف الجمارك ليست له مصلحة في تعديل الأرقام مثلاً، أو ضابط السجلات في الأراضي يكتب الأسماء وحجم الحيازات كما هي، أسماء المواليد والوفيات...إلخ، فهو لا يتحيز أو يحاول كسب مصلحة معينة، بل يسجل الحقيقة كما هي، هذه معلومات قد يستخدمها المؤرخ في أبحاث اقتصادية اجتماعية متنوعة، كما أن هناك وثائق تتعلق بالوصايا التي يتركها أشخاص أدوا دوراً في الحياة السياسية ويمكن

---

[١] مصطلح التاريخ، مركز تراث للبحوث والدراسات، ط١، مصر، ٢٠١٤م، ص١.

[٢] بدوي، عبد الرحمن: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط٣، الكويت، ١٩٧٧م، ص٣٣؛ رستم، مصطلح التاريخ، ص١.

التعرف على ممتلكاتهم وقد كتبوا الوصايا لإثبات حق قانوني، ينطبق هذا على القوائم التي تصدرها الوزارات بخصوص أسعار سلع معينة أو السلع المستوردة أو الترخيص الذي يمنح للشركات أو الأفراد. فمثل هذه الوثائق لم يقصد كاتبوها أن تكون شاهد على التاريخ أو يستمد منها معلومات تاريخية فربما كشفوا فيها بعض المعلومات السرية[١].

هناك بعض الرسائل الخاصة المتبادلة بين أشخاص كانوا في السلطة فهم يعبرون في هذه عن آرائهم الشخصية التي لا تظهر في التصريحات العلنية وبالتالي يمكن أن يستفيد المؤرخ من هذه الخطابات في تشكيل صورة واضحة عن أحداث معينة، نجد كثيراً من الساسة يضعون هذه الأوراق في دور الأرشيف ليستفيد منها الباحثون بعد انقضاء القيد الزمني[٢].

أولاً- الوثائق:

عندما نذكر علم التاريخ نذكر على الفور الوثائق، والوثيقة هي أرقى أنواع المصادر، ولكن الوثائق درجات وأنواع، فهناك وثائق الطراز الأول. ونعني بالوثيقة من الطراز الأول هي تلك الكتابة أو المستند أو الخطاب أو المكتوب أو المعاملات الرسمية التي لم يُرد بها كاتبها أو منشؤها أن تكون شاهداً على التاريخ، ومن ذلك عقود البيع والشراء والإيجار والزواج والوقفيات، وقوائم الأسماء وكشوف الحسابات والتقارير السرية...إلخ[٣].

استخدمت كلمة وثيقة لتشمل هذه الطائفة من التقارير والأوامر القضائية والتعليمات والسجلات، كلمة وثيقة ترجمت للإنكليزية "Document" مشتقة من اللاتينية "Decree" بمعنى يعلم. وتعني كلمة "الوثائق" في مفهومها العام كل الأصول التي يستخدمها المؤرخ

---

[١] الشيخ، عبد الرحمن عبد الله: المدخل إلى علم التاريخ، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص٣٩.

[٢] حمزة، ميمونة ميرغني: دراسات في منهجية البحث التاريخي، مر: حمود حروب اللصاصمة، دار الخليج، ط١، عمان، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص٨١-٨٢.

[٣] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٢٥.

للحصول على معلومات تاريخية، سواء كانت مكتوبة على الورق أو غير مكتوبة كالآثار المادية، ولكنها تعني في المعنى الدقيق الذي اصطلح عليه المؤرخون: "الكتابة الرسمية أو شبه الرسمية، مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة أو عادات الشعوب أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو التي تقدم إليهم أو المذكرات الشخصية أو اليومية"[١].

ثم إن الوثيقة لا تعني ما هو مكتوب على الورق، بل هي كل ما دونه الإنسان على أي شيء: العظم أو الطين غير الناضج أو الجلد أو البردي أو الخشب.

وتزداد قيمة الوثائق إذا كانت سرّية خاصة في موضوعات أو مجالات بعينها. ومن الطبيعي أنها، أي الوثائق، كانت سرية وقت صدورها، ولكن الباحث يمكنه الحصول عليها بعد مرور المدة القانونية التي يحددها الأرشيف التاريخي أو دار الوثائق التاريخية. وترجع أهمية هذه الوثائق أو المراسلات السرية أنها في بعض الحالات تذكر النوايا الحقيقية أو الاتجاهات الحقيقية أو الواقع الفعلي، وجميعها يتعذر لسبب أو لآخر الإعلان عنها[٢].

استخدم السوريون الطين غير الناضج كمادة للكتابة، وكانت أول الكتب التي عرفها الإنسان عبارة عن قطع صغيرة من الطين يستطيع الكاتب أن يحملها معه. وقد ترك البابليون الذين استخدموا الطين أيضاً قانون حمورابي مكتوباً على مثل هذه الألواح وهو محفوظ الآن في متحف اللوفر بباريس؛ ثم أصبح ورق البردي هو المادة السائدة في الكتابة حتى عام ١٠٢٢م فاستخدم الإغريق البردي والرق، وبدأت تتخذ الكتب شكل لفافات تشبه الكتاب الحالي.

---

[١] عثمان، حسن: منهج البحث التاريخي، دار المعارف، ط٤، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٣٠.

[٢] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٢٦.

جاء غزو البرابرة وانهيار الإمبراطورية الرومانية ليحمل معه انهيار عصر الفنون والآداب الكلاسيكية وضاعت كثير من المخطوطات؛ إلا ما تمكن رجال الدين من الاحتفاظ بها في الأديرة والكنائس. في القرن السادس أصبحت هذه مراكز الدراسات وبدأت حركة نشطة لنسخ المخطوطات لاسيما في إيرلندا. وعند مجيء شارلمان (٧٦٨-٨١٤م) شجّع العلماء والأدباء وأنشأ مدرسة البلاط ودعا الأساتذة للتدريس فيها فنشطت حركة النسخ بواسطة الرهبان والعلماء، وأصبحت هذه المصدر الأساسي للمعلومات عن العالم القديم.

استخدم الناسخ الرق المجفف وأقلام مصنوعة من ريش الطيور، ولقد عرفوا الحبر واستخدموا ألوان مختلفة منه، ومن الطبيعي أن تكون مكتبات الأديرة صغيرة بسبب صعوبة نسخ كميات كبيرة من المخطوطات[١].

واكب الازدهار الثقافي في عصر النهضة ظهور الجامعات فأصبحت هذه مراكز لنسخ الكتب وأصبح النسخ في حد ذاته علم معترف به يحصل الناسخ على شهادة من الجامعة التي يعمل فيها توضح دقته ومهارته، لقد زاد الإقبال على اقتناء الكتب ولم يكن من السهل تلبيته بواسطة النسخ اليدوي فبدأ البحث عن طريقة أسرع، لاسيما أن الورق قد تطور وأصبح رخيص الثمن وجيد الصنع. فقد اكتشف الورق في الصين في القرن الثاني الميلادي، ولكن استخدامه كان محدوداً فنقله التجار إلى أوروبا في القرن الثامن الميلادي، فاستخدمه المصريون بدلاً عن البردي، ثم استخدمه المسلمون في إسبانيا في القرن الحادي عشر الميلادي، وانتجته إيطاليا سنة ١٢٧٠م. صاحب هذا اختراع الطباعة بالأحرف المتحركة ولقد تطور هذا إلى أن انتشرت الطباعة وانتهى عهد النسخ. وكان الألماني يوحنا غوتنبرغ الرائد في هذا المجال فطبع أولاً (٤٢ سطراً) من الإنجيل. وفي عام ١٧٠٠م أخذ الكتاب شكله الحالي صفحة عنوان واسم المؤلف ورسوم وقائمة ومحتويات.

---

[١] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٥٢.

بعد اكتشاف الطباعة اشتهرت وثائق كثيرة كمصادر للتاريخ منها: وثيقة العهد العظيم التي أصدرها الملك يوحنا في إنكلترا لصالح النبلاء وأصبحت أساس التطورات الدستورية في تلك البلاد، ثم ظهرت المعاهدات والاتفاقيات بين الدول وقرارات المؤتمرات...إلخ.

ولقد أخذت الدول تهتم بالحفاظ على هذه السجلات والوثائق وتحفظها في أماكن أمينة، وتضع لها لوائح وقوانين من أجل تسهيل استخدامها بواسطة الباحثين، لقد رأت كثير من الدول تحديد فترة زمنية قبل أن تسمح بالاطلاع على بعض الوثائق المتعلقة بالسياسة الداخلية، وأمور الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية. بعض هذه تبقى سرية لفترة طويلة إذا كان في هذا مصلحة للدولة والمحافظة على أمنها القومي، أحياناً يسمح للباحثين الاطلاع على الوثائق بعد مرور فترة محددة ما بين ٣٠-٥٠ عاماً على أساس أن أغلب الأشخاص المعاصرين لهذه الأحداث يكونوا قد رحلوا أو خرجوا من مناصبهم ولا يكون هناك خوف على الباحث ليتناول ما جاء بهذه الوثائق بحرية تامة[١].

لقد أسست فرنسا أول دار للوثائق بعد الثورة الفرنسية في عام ١٧٩٠م تحت اسم الأرشيف القومي الفرنسي، واحتفظت فيه بمجموعة من القرارات والوثائق المتعلقة بالجمعية التأسيسية. وفي بريطانيا تأسست دار الوثائق البريطانية لتضم كل مستندات المملكة في عام ١٨٥٦م. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إنشاء الأرشيف القومي عام ١٩٣٣م[٢].

من المهام التي يضطلع بها المؤرخون نشر نصوص لوثائق توفر مصادر لمعلومات تاريخية يستخدمها الباحثون في دراستهم العلمي أو غيرها، من هذه مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدية التي جمعها محمد حميد الله أبادي ونشره في عام ١٩٦٩م في بيروت، كما نشر محمد فؤاد شكري نصوص من التاريخ الحديث والمعاصر،

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص٨٤.

[٢] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٥٧.

ونشرت مجموعات كبيرة من أصول التاريخ الأوروبي منها كتاب هيرونز: تاريخ الدبلوماسية في الشرق الأدنى "History of Diplomacy in the near East".

- **أقسام الوثائق:**

لا بُدَّ أن يدقق المؤرخ في الوثائق ويتأكد أنها أصلية ولم تكتب لأغراض معينة أو جرى تزويرها لتحقيق مصلحة، ومن أشهر الوثائق التي تبين أنها مزورة الوثيقة التي عُرفت بـ "هبة قسطنطين" التي ادعى الباباوات في القرن التاسع أن الإمبراطور قسطنطين قد كتبها وتنازل بمقتضاها عن السلطة الزمنية للبابا سلفستر الأول (٣٢٥م). وقد أراد الباباوات بهذه دعم مراكزهم بسبب الصراع الذي اندلع بين الكنيسة والإمبراطورية حول سمو سلطة الكنيسة ومسائل أخرى، لكن في عصر النهضة جرى الكشف عن هذه الوثيقة بواسطة المؤرخ الإيطالي لورنزو فالا فأثبت أنها مزورة عندما استخدم أساليب الكشف عن التزوير: نوع الورق والقلم وأسلوب الكتابة، فهذه لا تعود إلى القرن الرابع حينما عاش قسطنطين بل إلى القرن التاسع.

كذلك هناك الوثيقة التي قدمها اليهود للخليفة العباسي عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٦م، وثبت أنها مزورة أيضاً وادعوا فيها أن الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم أسقط عنهم الجزية وجاءت فيها أسماء بعض الصحابة، فعرضها الخليفة على المؤرخ الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي فأثبت أنها مزورة ذلك لأن معاوية الذي جاء ذكره في الوثيقة أسلم سنة ٨هـ/٦٣٠م بينما كان فتح خيبر سنة ٧هـ/٦٢٩م وفيها أيضاً شهادة لسعد بن معاذ وقد مات يوم بني قريظة سنة ٥هـ/٦٢٧م. فكان أن اعتمد الخليفة على هذا الرأي واعتبر الوثيقة مزورة[١].

يحتاج الباحث للإلمام ببعض النواحي الفنية لعلم الوثائق مثل نوع الورق، الحبر والأقلام المستخدمة على مر العصور، والآن أصبحت هناك وسائل للكشف عن أجزاء الوثائق غير الواضحة بتعريضها للأشعة الحمراء.

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص٨٦.

وتقسم الوثائق أو الأصول عادة إلى أقسام عدة نذكر منها:

١. **الأصول أو المصادر المدونة.**

وتصنف إلى صنفين أساسيين وهما:

أ- **المصادر الأولية:**

وهي تضم الوثائق والكتب القديمة التي دونها المؤرخون القدماء الذين عاصروا الأحداث التي كتبوا عنها أو كانوا قريبين منها. وهي تشمل أيضاً الوثائق الخاصة بأحداث التاريخ الحديث، والمذكرات الشخصية التي كان مؤلفوها شهود عيان للوقائع التي عاصروها في الحقب الحديثة التي عاشوا فيها[١].

ب- **المراجع الثانوية:**

وهي تضم المؤلفات الحديثة التي كتبها مؤلفون معاصرون عن موضوعات قديمة وهي تعتمد في معلوماتها على المصادر الأولية[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخلط الذي يقع أحياناً بين المصادر والمراجع فهناك من يقول المصادر ويقصد بها المراجع، ومنهم من يقول المراجع ويريد بها المصادر، ومنهم من يُطلق أحدى اللفظتين ويقصد بها الاثنين. ولكن لا بُدَّ من التحديد وعدم الخلط، فالمراجع الثانوية مؤلفات حديثة ألفت لعامة القراء لتكون أنسب ما يرجعون إليه للعلم بالشيء، أو جمع مادتهم وتأليفها.

وخلاصة القول في المراجع: "أنها أُلفت للقراءة أولاً، أما المصادر فهي للمؤلفين أولاً، إن المراجع العامة لطالبي المعرفة، أما المتخصصون فيذهبون إلى ما هو أبعد منها إلى المصدر أو المنبع إن شئت"[٣]. ومهما تبلغ المراجع من القوة والأهمية، فهي تظل ثانوية في عمل الباحث، وثانوية جداً ويرجع إليها للإلمام بأوائل الأشياء أو للوقوف على وجهة

---

[1] L.G. Brandon, History A Guide to Advanced Study, Edward Amold, London 1976, p. 1-2.

[2] Ibid., p.2.

[٣] الطاهر، جواد: منهج البحث الأدبي، منشورات مكتبة النهضة، ط٢، بغداد، ١٩٧٢م، ص٧٧.

نظر، أو رأي خاص أدلى به المؤلف الحديث، أو الاطلاع على خبر روي في مصدر قديم لم يتيسر للباحث الحصول عليه.

٢- المصادر المادية:

أي المخلفات الأثرية من نقوش وآثار قديمة قد ورثناها من الماضي البعيد أو القريب، كالأهرامات في مصر والأبراج المدرجة في العراق وغيرها من المباني وأنواع الفنون والصناعات الفخارية والمنحوتات والنقود[١]. وتشمل هذه المصادر تصانيف عديدة نذكر منها:

أ- الآثار[٢]:

ونعني بها كل مخلفات الماضي من أواني وأدوات زينة وزراعة وغيرها، وتدلنا على المستوى الحضاري الذي وصل إليه عهد ما. ورغم أنه علم حديث نسبياً ظهر ما بين ١٨٤٠-١٨٧٠م إلا أنه تطور بشكل مذهل ليكشف عن معلومات ثرية في جوانب الحياة كافة عبر العصور.

وأهمية الآثار أن مجال التزوير أو التحريف فيها ضئيل بل ما نستنتجه منها هو مطابق للحقيقة؛ لأن صانعها في الغالب ليست له مصلحة في إظهارها بشكل مغاير، فالآنية أو أداة الحرث مصنوعة من مادة معينة وشكلها الفني محدد مما يجعل المؤرخ يستنتج مستوى تلك الشعوب المستخدمة لهذه الآنية، وتوفر المادة لديهم وتطور الصناعة نفسها.

ويلاحظ أن التاريخ القديم يعتمد على الآثار ومخلفات الإنسان ليبني منها وصفاً حضارياً لحياة الشعوب في تلك الأزمنة بسبب عدم وجود مصادر أخرى. ويمكن أن

---

[١] باقر، طه: طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠م، ص٦٢-٦٣.

[٢] للتوسع في علم الآثار انظر: النايف، حسام؛ المرعشلي، ميسون: المدخل إلى أصول البحث، جامعة دمشق، ٢٠١٩-٢٠٢٠م، ص١١٩-١٢٥.

تحسم المعلومات المستمدة من الآثار بشكل كامل بعض الأمور التي يختلف حولها المؤرخون. مثلاً: حدث خلاف حول زمن الانتهاء من العمل في جامع أحمد بن طولون في القاهرة، ولكن أثناء عملية الكشف عن النقوش في المسجد تم اكتشاف لوحة رخامية أوضحت تاريخ الانتهاء منه.

وهناك أيضاً شواهد القبور التي يمكن أن تمد المؤرخ بمعلومات مهمة: نجد اسم المتوفى وتاريخ وفاته، وأحياناً عقيدته، ويمكن أن نستنتج منها معلومات إضافية: كنوع الحجر والخط، وأحياناً يكتب الخطاط اسمه عليه، قد نجد نقوش وكتابات على أواني وتحف مختلفة يمكن أن تساعد المؤرخ في دراسات عن موضوعات متعددة وقد وجد مثل هذه في بادية الشام وفي أطراف الجزيرة العربية تعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد.

وفي كثير من الأحيان يعود المؤرخ إلى الكتابات الأثرية والنقوش إذا صادفته قضية غير واضحة في المصادر المكتوبة أو هناك خلاف حولها والأثر يحسم الأمر بشكل نهائي؛ لأن نادراً ما نجد فيه تزوير أو تحريف، لقد قام بعض الباحثين بإصدار مجموعات تضم النقوش التي تم العثور عليها مع شروحات[١].

ب- المسكوكات[٢]:

تكمن أهميتها كمصدر من مصادر التاريخ أنها صادقة غير خاضعة للتحريف أو التزوير، وهي وثائق رسمية تستنتج منها معلومات قيمة، مثل: اسم الحاكم، تاريخ سك العملة، مستوى الصناعة، ونوع المعدن الذي صنعت منه، الشعار وأهميته. فمثلاً وجود النخلة أو المراكب الشراعية تعني أهمية هذه الأشياء بالنسبة للدولة صاحبة العملة، كما أن وجود عملات في أماكن معينة قد تعني قيام تبادل تجاري. واستخدام ألقاب لبعض الحكام يمكن أن يظهر في العملة، فمثلاً: كشف المؤرخون أن عملة ضربت في القاهرة في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون كتب عليها لقب أمير المؤمنين وهذا ما لم

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص٨٦-٨٧.

[٢] للتوسع في المسكوكات انظر: النايف؛ المرعشلي، المدخل إلى أصول البحث، ص١١٢- ١١٩.

تشر إليه المراجع التاريخية التي وصلت إلينا. وعدم وجود عملة خاصة بالدولة يستدعي البحث والتقصي، ربما يكون بسبب ضعفها أو غير ذلك. فنجد عرب الجاهلية لم يسكوا عملة خاصة بهم بل استخدموا الدينار البيزنطي والدرهم الساساني رغم نشاط تجارتهم الواسع مع الشمال والجنوب، وبقيت هذه العملة مستخدمة إلى أن عرّبها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ما بين ٦٥-٦٨هـ/٦٨٥-٦٨٨م[١].

أما النقد الورقي فقد عرفته أوروبا في القرن السادس عشر الميلادي عندما ظهرت أولاً البنكنوت في إيطاليا وإنكلترا، وأصبحت أوراقه مقبولة في التسويات المالية فأصبحت الحكومات تصدر أوراق نقدية، وقد عرف المسلمون في آسيا الوسطى العملات الورقية قبل أوروبا ومنذ القرن الثالث عشر الميلادي، وكان يستخدم ورق التوت وعليه ختم وتوقيع والشهادة[٢].

والواقع أن الباحث يمكنه أن يكتب تاريخاً كاملاً مسلسلاً زمنياً على نحو دقيق، فضلاً عن أن الكثير من الإشارات الحضارية والثقافية إذا كان بين يديه سلسلة متكاملة ومتعددة من المسكوكات[٣].

ومن النقود تتجلى ظواهر الدولة، فنعلم الحالة السياسية والمعاملات المدنية، والعلاقات الشرعية، والأوزان المعتادة، والخطوط وتطوراتها، وسائر وسائل الحضارة مما له اتصال بها، فهي من أجل آثار المجتمع في عصوره العديدة ولو بطريق الاستنتاج والانتقال الفكري[٤].

ومن كل ما سبق تتضح أهمية دراسة المسكوكات عامة والعملة خاصة كمصدر من مصادر التاريخ، لذا فإن الباحث ينصح دائماً بمراجعة قوائم النقود المنشورة في العصر

---

[١] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٦٥.

[٢] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص٤٤.

[٣] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٦٦.

[٤] العزاوي، عباس: تاريخ النقود العراقية، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، ص٥.

الذي يؤرخ له، ومما يؤسف له أن المصنفين في المكتبات يجعلون مراجع المسكوكات في باب الفنون مما يجعل كثيراً من الباحثين لا يهتدون لمكانها[١].

ج- الأختام والمعايير والأوزان[٢]:

وهي تشمل الأختام، والمعايير، والأوزان، وتفيد في معرفة أسماء الملوك وألقابهم والعقيدة الدينية، والمادة المصنوع منها الختم، المستوى الفني في ذلك العصر، كما تشير إلى مستوى الصنعة في العصر الذي ينتمي إليه الختم[٣].

وقد استخدم المسلمون في صدر الإسلام الطين المحروق "الفخار" لصناعة الأختام، كما استخدم الأمويون الشمع وكثير من هذه محفوظة في المتاحف العربية.

أما بما يتعلق بالمعايير والأوزان والتي عُرفت بـ "الصنوج" فقد أصدرها ديوان الخراج، وعلى الصنوج كتابات عربية تفيد كثيراً في مجال تطور الخط العربي، وتفيد هذه في دراسة التاريخ الاقتصادي لمرحلة ما والذي أضحى فرعاً مهماً للدراسات التاريخية[٤].

٣- الرحلات:

تُعَدُّ كتب الرحّالة والجغرافيين من أهم المراجع التي يرجع إليها الباحث التاريخي بل أنها تُعَدُّ مراجع جيدة من الدرجة الأولى؛ لأن الرحّالة قوم عايشوا كثيراً من الأحداث وجابوا الآفاق، وليس من رأى كمن سمع. وهذا لا يمنع من تقويم المرجع أو الكتاب عن الرحلة من حيث معرفة مؤلفه ومذهبه واتجاهه السياسي وشيوخه وغرضه من الرحلة فكل أولئك يحدد لنا درجة علمه ومدى نزاهته[٥].

---

[١] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٦٨.

[٢] للتوسع في الاختام والرنوك انظر: النايف؛ المرعشلي، المدخل إلى أصول البحث، ص١١٠- ١١٢.

[٣] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٧٧.

[٤] علي، جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط٤، د.م، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ج١، ص٥٨؛ مهران، محمد بيومي: دراسات في تاريخ العرب القديم، دار المعرفة الجامعية، ط٢، د.م، د.ت، ص٣٠-٣١.

[٥] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٩٢.

وكتب الرحالة اهتمت بتسجيل أحداث ومشاهدات تُعَدُّ مصدراً مهماً للتاريخ، ففي التاريخ الأوروبي ظهر كتاب **سترابو** (ت١٩ ق.م) وهو رحالة يوناني ألف كتاباً مهماً باللغة اليونانية في سبعة عشر جزءاً سماه "الجغرافيا" قد وصف فيه الأحوال الجغرافية الطبيعية لمقاطعات الإمبراطورية الرومانية الرئيسية، وتاريخها، وحالات سكانها، وغريب عاداتهم وعقائدهم. وللكتاب شأن كبير؛ إذا اشتمل على كثير من الأخبار التي لا تتيسر في كتاب آخر. وقد اعتمد فيه على ما ذكره الكتّاب السابقون[١]. كما ظهر كتاب عرف باسم "المرشد الملاحي في البحر الأريتيري" مجهول المؤلف، ولكن يبدو أن كاتبه تاجراً إغريقياً كتب وصفاً لساحل إفريقيا الشرقي وموانئ البحر الأحمر في القرن الأول الميلادي. كما ظهر **ماركو بولو** (ت٧٢٥هـ/١٣٢٤م) وهو مستكشف ورحالة إيطالي، وُلِد في البندقية كان من عائلة من كبار التجار، الذين أقاموا علاقات تجارية في القسطنطينية والبحر الأسود وإمبراطورية التتار، ونشر ماركو بولو تفاصيل عن رحلته إلى آسيا تحت اسم "بلاد العجائب" كشف فيه عن أحوال تلك البلدان وطرق التجارة فيها[٢].

أما الرحالة الألماني **هنري بارث** (ت١٨٦٥م) فقد كتب عن شمال إفريقيا خلال ١٨٤٩-١٨٥٥م تضمنت كتبه بعض المخطوطات والوثائق العربية في كتاب من جزئيين. أما بالنسبة للتاريخ الإسلامي فهناك عدد من المؤلفات لكبار المؤرخين والرحالة رحلات المسعودي، وابن حوقل، والإدريسي، واليعقوبي، وابن بطوطة، والمقدسي...إلخ.

ومن الواجب علينا أن ندقق فيما كتبه هؤلاء الرحالة ولا نأخذ كل ما جاء بها مسلماً به، فهي تمدنا بذخيرة هائلة من المعلومات التاريخية ولكن علينا أن نستبعد ما هو غير منطقي.

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص٨٩-٩٠؛ الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٧٧.

[٢] محمدين، محمد محمود؛ الفراء، طه عثمان: المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة، دار المريخ، ط٤، د.ت، ص٤٧٨؛ الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، ج١٠، ص٩٨٥.

الرحالة الأوروبيون كتبوا كثيراً عن العالم خارج أوروبا لكن أحياناً كان لهم دوافع سياسية واستعمارية، بعضهم ممول بواسطة جمعيات تنصيرية مما يعني أحياناً عدم نزاهتهم فيما يسجلون من أحداث وروايات، نجد مثلاً الرحالة **بوكارت** الذي ادعى الإسلام في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي وكتب عن الجزيرة العربية ولكنه ظل مسيحياً واعتلى سدة البطريركية الرومانية الكاثوليكية تحت اسم بطرس الجريجوري.

وهناك مؤلفات كثيرة ارتبطت بالنشاط الاستعماري في إفريقيا مثل كتب جيس بروس وسبيك وغرانت وصمويل بيكر ولفنجستون وغيرها. وعلينا التعامل معها بحذر؛ لأن أغلبهم اعتمدوا في كتابتهم على الروايات الشفوية التي عليها الكثير من المآخذ كما أنهم كانوا غرباً عن المنطقة ولهذا جاء فهمهم قاصراً بالنسبة للكثير من العادات والتقاليد التي كتبوا عنها[١].

٤- المخطوطات[٢]:

يخلط بعض الباحثين بين الوثائق والمخطوطات، وحقيقة الأمر أن المخطوطات هي كتب عادية، كالكتب المطبوعة التي بين أيدينا. ولكن مؤلفيها لم يدركوا عصر المطبعة فدفعوا بها إلى النساخ. إذن لا بُدَ أن يقوّم المخطوط أو يُنقد على نحو ما يُنقد الكتاب، ولا بُدَّ من تحليل محتوى المخطوط على نحو ما نحلل محتوى الكتاب. والمادة في المخطوط مثلها مثل الكتاب المطبوع، مادة إرادية أراد لها مؤلفها أن تكون شاهداً على التاريخ. كل ما في الأمر أن المخطوط ولأنه لم ينتشر على نطاق واسع ولم تتداوله أيد كثيرة فربما حوى حقائق ومعلومات جديدة. وتلك ميزته الرئيسة على الكتاب المطبوع[٣].

المخطوط أحياناً يكون على درجة من الأهمية، وإذا لم يكشف عنه من قبل يستخدم موضوعاً لرسالة ماجستير أو دكتوراه، لكن هذا يعتمد على نوع المخطوط، مؤلفه، صدقه،

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص٩٢-٩٣.

[٢] تم إفراد فصل كامل من الكتاب لتناول المخطوط أهميته وطرق تحقيقه.

[٣] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٨٤.

مادته،...إلخ. لكن أحياناً لا يكون للمخطوط قيمة إذ أن صاحبه لم يطبعه لسبب أو آخر أو ربما كتبه قبل انتشار الطباعة، فكان أن انتشر النسخ في أوروبا فيتولى عدة نسّاخ المشاركة في كتابة مخطوطة واحدة. إلا أننا نجد هذه الظاهرة بشكل واضح في التاريخ الإسلامي بسبب توفر الناسخين، فعلى سبيل المثال قام عشرة من الخطاطين بنسخ تاريخ دمشق لابن عساكر وأكملوا المهمة في عامين وكان يتألف من ثمانين مجلداً[١].

والواقع أن التعامل مع المخطوطات يُعَدُّ أمراً في غاية الصعوبة، لاسيما للطالب أو الباحث الذي لا يمتلك الخبرة الكافية أو التجربة الطويلة فقد تحمل المخطوطة عنواناً غير عنوانها الحقيقي، والدوافع لذلك كثيرة متعددة فقد يعمد الورّاق أو بائع المخطوطات إلى كتابة عنوان مثير للمخطوطة ليجعلها أكثر رواجاً، وقد يتم ذلك بحسن نية وجهل. أما نسبة المخطوطة إلى غير مؤلفها فدوافعه أوضح فقد يكون ذلك لرغبة الورّاق في بيع مخطوطة بثمن مرتفع، وقد يكون ذلك جهلاً لتشابه الأسماء وكثيراً ما تتشابه أسماء المؤلفين[٢].

٥- الموسوعات

ظهرت الموسوعات في الغرب، وقام بعض المستشرقين الذين درسوا التاريخ الإسلامي بوضع موسوعة التاريخ الإسلامي واشتملت على أبحاث كتبها متخصصين في موضوعات كثيرة، وهي تشمل الخطوط العريضة للموضوع مع إشارة إلى أهم المصادر. صدرت هذه الموسوعة أولاً بالإنكليزية والفرنسية والألمانية ثم العربية. وهناك أيضاً المعاجم كـ: لسان العرب، القاموس المحيط، معاجم التراجم.

٦- الدوريات:

وهي تصدر بشكل دوري: شهرياً أو فصلياً أو سنوياً، وتنشر كتابات للعلماء وأساتذة الجامعات والباحثين، أحياناً ما توصلوا إليه من نتائج ودراسات ميدانية في مجالات

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص٩٣.

[٢] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٨٤-٨٥.

معينة، ولهذه الدوريات قيمة عظيمة؛ لأنها تصدر بشكل أسرع من الكتب وتضمّ موضوعات تعرض على لجان التحكيم لإجازتها، وأصبحت قنوات للاتصال وتبادل المعلومات بين الجامعات ومراكز البحوث.

كثير من الجامعات وجمعيات التاريخ وأقسامه لها دوريات خاصة بها في الوطن العربي وفي أوروبا، ففي أمريكا تصدر منذ عام ١٨٤٣م دورية باسم " دورية للدراسات الشرقية الأمريكية"، وفي لندن تصدر مجلة الجمعية الملكية الآسيوية.

٧- الصحف والمجلات:

تُعَدُّ الصحف ذات أهمية كبيرة في مجال توفير المعلومات ولاسيما في الوطن العربي، وذلك لضعف حركة التأليف والنشر. وقد أصدرت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م أول صحيفة وكانت باللغة الفرنسية وتحمل اسم "المجلة المصرية"، وفي عام ١٨٢٨م صدرت "الوقائع المصرية". وتوالت المجلات بالصدور فظهرت واحدة في الجزائر عام ١٨٤٧م، وصدرت صحيفة "حديقة الأخبار" في لبنان عام ١٨٥٨م، وفي عام ١٨٦٠م صدرت "الرائد التونسية"، وغيرها كثير.

وهناك ضوابط لاستخدام الصحف كمصادر أو مراجع للتاريخ فلا ينصح بالرجوع إلى مقالات الصحف أو الافتتاحية أو التعليق أو الأخبار لكن في حالات معينة يمكن أن نلجأ للصحف ومنها:

- إذا أردنا التأكد من تواريخ وفيات شخصيات، فغالباً ما نجد إعلانات الوفاة في الصحف.
- في الأبحاث الاقتصادية يمكن الرجوع إلى الإعلانات التجارية الخاصة بالسلع المستوردة والمصدرة والرسوم الجمركية، ...إلخ.
- قوائم أسعار السلع وأسعار العملات التي تنشر في الصحف يمكن استخدامها في دراسات ذات صلة.

- إذا كانت الصحافة نفسها مجالاً للدراسة فيمكن للطالب أن يأتي بنماذج من الصحف، إخراجها وتبويبها ومستواها. وإذا كان يدرس ظواهر اجتماعية وثقافية وأدبية ودور الصحافة فيها. ففي أثناء ثورة ١٨٣٠م في فرنسا وضح التأثير القومي للصحافة عندما قارن أحد الدارسين بين مقترحات الصحف للتشكيلات الحكومية وما أقرته الثورة، ووضح أن هناك تطابق بين القائمتين.

أما في أوروبا فقد ظهرت الصحافة في ألمانيا أولاً إذ صدرت أول صحيفة عام ١٥٠٢م، وفي بريطانيا ظهرت جريدة الأسبوع عام ١٦٢٢م، ثم توالت الصحف في باقي دول أوروبا[١].

ثانياً- كتب التاريخ ومراجعها في المكتبات العربية والأجنبية:

١- تصنيف ديوي العشري

مما يؤسف له أن كثيراً من مصادر الدراسات التاريخية لا يضعه المصنفون في قسم التاريخ، مما يُضيع على الباحث غير الخبير بنظم التصنيف في المكتبات مراجع كثيرة، ومثال ذلك: أن المسكوكات المنشورة يضعها المصنفون في قسم الفنون مع أن الباحثين الذين نشروا هذه المسكوكات قصدوا بها أساساً خدمة البحوث التاريخية. حقيقة أن الدارسين لتطور الخط يرجعون إليها، ولكن الحقيقة أن تطور الخطوط أو علم الباليوجرفيا "Paleography" هو أيضاً من العلوم المساعدة للتاريخ، وحقيقة أيضاً أن المسكوكات فن بما تحويه من زخارف ورسوم، لكنني أرى أنها أقرب لمصادر التاريخ، منها لمصادر الفنون. وليس هذا مجال نقد نظم التصنيف، ولكننا هنا بصدد تنبيه الباحثين إلى ضرورة مراجعة قسم الفنون للحصول على المسكوكات المنشورة التي تخص بحوثهم.

ومسألة أخرى تفوّت على الباحثين في مجال التاريخ مراجع كثيرة جداً، ذلك أن المصنفون في المكتبات يضعون تاريخ التعليم في قسم التعليم مع أن الكتاب قد يكون رسالة من قسم التاريخ، ويضعون تاريخ النظم السياسية في قسم العلوم السياسية، وتاريخ

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص٩٦-٩٧.

القانون في قسم القانون، وتاريخ الاقتصاد في قسم الاقتصاد...إلخ. مع أن هذه الكتب قد تكون من تأليف مؤرخين.

لذلك يتعين على الباحث التاريخي في مجال العلوم أو تاريخ الحضارة أن يراجع القسم الموضوعي الذي يخصه فإن كان يبحث في تاريخ الزراعة فعليه أن يراجع قسم الزراعة فمن المؤكد أنه سيحصل على مراجع هامة لموضوعه. وجرت عادة المفهرسين أن يضعوا عصور ما قبل التاريخ مع الجيولوجيا في العلوم البحتة.

ويفوّت كثير من الباحثين معلومات كثيرة بإغفالهم بعض المراجع التي تبدو كأنها غير تاريخية، فكتب الأنثروبولوجيا من أهم المراجع للباحث في التاريخ الإفريقي، لا باعتبارها علماً مساعداً فقط وإنما لاحتوائها على حقائق تاريخية.

وتختلط كتب السيرة النبوية وكتب أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكتب التاريخ الإسلامي، اختلاطاً تكاملياً بحيث يمكن القول أن الباحث في التاريخ الإسلامي لا غنى له عن مراجعة كتب الدين بفروعها المختلفة، وكتب الدين الإسلامي في القسم المخصص له[1].

وسنتناول في الأسطر الآتية التصنيفات المستخدمة في معظم مكتبات العالم والعالم العربي وهو التصنيف العشري نسبة إلى مبتدعه العالم الأميركي "ملفل ديوي" وهو من أشهر نظم التصنيف في العالم، يتم فيه الترتيب وفق نظام رقمي معين يعرف باسم نظام "ديوي" العشري للتصنيف "Dewey Decimal Classification"، "٠٠٠-٩٩٩" وهو السائد في العالم، وقد أدخلت تعديلات عليه ليلائم المكتبة العربية، ويقسم هذا التصنيف مراجع المعرفة العامة والمتخصصة إلى عشر مجموعات رئيسة، تتدرج من العام إلى

---

[1] هذه المعلومات والمعلومات التي سترد لاحقاً هي نتيجة الخبرات المكتسبة من العمل بالمكتبات ومراجعة كتب التصانيف المخصصة في المكتبات العامة. وللتوسع انظر: دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص٣٦٨-٣٧٠.

الخاص، بحيث يقسم كل قسم إلى أقسام فرعية، كما يقسم كل قسم فرعي إلى أقسام تفصيلية، ويعطي كل رقم أرقاماً معينة، ونذكر مما يلي الأقسام الرئيسة منها:

- **من ٠٠٠ إلى ٠٩٩ المعارف العامة** "Generalities".
- **من ١٠٠ إلى ١٩٩ الفلسفة "بما فيها علم النفس"** "Philosophy".
- **من ٢٠٠ إلى ٢٩٩ الديانات** "Religions".
- **من ٣٠٠ إلى ٣٩٩ العلوم الاجتماعية** "The social sciences" **"وتضم التربية والتعليم"**.
- **من ٤٠٠ إلى ٤٩٩ اللغات** "Languages".
- **من ٥٠٠ إلى ٥٩٩ العلوم البحتة** "Pure Sciences".
- **من ٦٠٠ إلى ٦٩٩ العلوم التطبيقية** "Applied Sciences".
- **من ٧٠٠ إلى ٧٩٩ الفنون الجميلة والديكور** "Fine arts".
- **من ٨٠٠ إلى ٨٩٩ الآداب** "Literatures".
- **من ٩٠٠ إلى ٩٩٩ التاريخ والجغرافية والعلوم المساعدة** " General Geography Historyetc".

فإذا انتقلنا إلى القسم الأخير، وهو الذي يهمنا بشكل أساسي وجدنا التقسيمات الهامة الآتية:

- **٩٠١ كتب الحضارة**
- **٩٠٢ الكتب الموجزة أو الملخصة في التاريخ والجغرافيا (الكتب العامة)**
- **٩٠٣ القواميس التي تتناول المصطلح التاريخي والجغرافي**
- **٩٠٧ تعليم التاريخ**
- **٩٠٩ تاريخ العالم العام**
- **٩٢٠ تراجم الأشخاص**

- من ٩٣٠ إلى ٩٣٩ التاريخ القديم. وينقسم على النحو الآتي:
  - ٩٣١ التاريخ القديم للصين
  - ٩٣٢ تاريخ مصر القديمة
  - ٩٣٣ تاريخ فلسطين القديم
  - ٩٣٤ تاريخ الهند القديم
  - ٩٣٧ تاريخ روما القديم
  - ٩٣٨ تاريخ اليونان القديم
- من ٩٤٠ إلى ٩٤٩ تاريخ أوروبا. وينقسم:
  - ٩٤١ اسكتلندا وإيرلندا
  - ٩٤٢ إنكلترا
  - ٩٤٣ ألمانيا
  - ٩٤٤ فرنسا
  - ٩٤٥ إيطاليا
- من ٩٥٠ إلى ٩٥٩ تاريخ آسيا:
  - ٩٥١ تاريخ الصين
  - ٩٥٢ اليابان
  - ٩٥٣ شبه الجزيرة العربية
  - ٩٥٤ الهند
  - ٩٥٥ إيران
  - ٩٥٦ الشرق الأدنى
  - ٩٥٧ سيبيريا
  - ٩٥٨ آسيا الوسطى
  - ٩٥٩ جنوب شرق آسيا

- **٩٦٠- ٩٦٩ تاريخ إفريقيا**
  - **٩٦١ شمال إفريقيا**
  - **٩٦٢ مصر**
  - **٩٦٣ الحبشة**
  - **٩٦٤ مراكش**
  - **٩٦٥ الجزائر**
  - **٩٦٦ إفريقيا الغربية**
  - **٩٦٧ إفريقيا الوسطى**
  - **٩٦٨ إفريقيا الجنوبية**
  - **٩٦٩ جنوب المحيط الهادئ**
- **٩٧٠ -٩٧٩ أمريكا الشمالية:**
  - **٩٧١ كندا**
  - **٩٧٢ المكسيك**
  - **٩٧٣ الولايات المتحدة الأمريكية**
- **٩٨٠- ٩٨٩ أمريكا الجنوبية**
- **٩٩٠- ٩٩٩ المحيط الهادئ.**

وهناك ملاحظة أُخرى وهي أن كل المكتبات تعزل القواميس ودوائر المعارف والكتب العديدة المجلدات في مكان خاص أو قاعة خاصة يطلق عليها اسم قاعة المراجع وذلك غير مجموعة الكتب الأخرى. ولا بُدَّ للباحث أن يتنبه لذلك. كما أن المخطوطات لا تحفظ في المكان الذي تحفظ فيه الكتب المطبوعة.

٢- استخدام فهرس المكتبة:

في معظم المكتبات أربعة فهارس رئيسة هي:

أ- **فهرست المؤلف:** حيث تصّف البطاقات صفاً هجائياً باسم المؤلف وغالباً ما يُتخذ الاسم الأخير أساساً للترتيب، فمثلاً محمد بن اسماعيل البخاري نجد في حرف الباء (البخاري، محمد بن إسماعيل). وبعض المكتبات لا ترتب البطاقات بالاسم الأخير إلا في حالة الأسماء السابقة على سنة ١٨٠٠م، أما الأسماء بعد هذا التاريخ فنجدها في الاسم الأول للمؤلف. مثلاً: طه حسين تجده في حرف الطاء (طه) وليس في حرف الحاء (حسين).

ب-**فهرست العنوان:** يتكون من نفس البطاقات ولكن أساس صف البطاقات هو العنوان وليس اسم المؤلف. مثال : الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، تأليف الدكتور حسن محمود. نجده في حرف الألف (الإسلام والثقافة العربية...إلخ).

ت-**فهرست المصنف:** وترتب البطاقات فيه وفقاً لرقم التصنيف، فمثلا تاريخ أوروبا تجده في الأرقام من ٩٤٠ إلى ٩٤٩.

ث-**فهرس رؤوس الموضوعات:** وترتب فيه البطاقات تحت رؤوس الموضوعات مثل: الأنثروبولوجيا، المماليك، العثمانيين، ... إلخ. وهذا الفهرس غير متوفي في كثير من المكتبات لصعوبة استخدام رؤوس الموضوعات.

ختاماً:

اتضح لنا من السياق العام لما ذكرناه أن **المصدر** نقصد به: (الوثيقة والمسكوكة والأثر)، أو بمعنى آخر أن المصدر هو الذي لم يرد به كاتبه أو صائغه أن يكون شاهداً على التاريخ، ومن هنا تأتي أهميته وصدقه وحياده. أما **المرجع:** فهو كتاب مؤلف تتراوح قيمته وفقاً لتوثيقه والنص على مصادره ومراجعه وشموله وتغطيته كل عناصر الموضوع، وتعمق المؤلف في موضوعه، وتحصيله درجات علمية عليا...إلخ.

إلا أن الأمر ليس كذلك دائماً، فالمراجع التي كُتبت في العصر الذي أُورخ له أحياناً يعتبرها بعض الباحثين مصادر، والكتب التي كتبت في عصور لاحقة للعصر الذي أُورخ له تعتبر مراجع، كما أن الباحث عندما يؤرخ لحياة شخص ودوره مثلاً، فإن الكتب أو

الإنتاج الذي كتبه الشخص الذي تم التأريخ له تُعَدُ مصادر، وما كتب عنه مراجع، فكتابات الشيخ محمد بن عبد الوهاب مثل كتاب التوحيد المشهور تُعَدُّ مصادر بالنسبة لباحث يكتب عن الشيخ محمد، وما كتبه آخرون عن الشيخ فتُعَدُّ مراجع...إلخ.

وهذه التفرقة بين المصدر والمرجع تُعَدُّ نسبية، وإن كان الباحثون في التاريخ يميلون عموماً لما ذهبنا إليه من اعتبار الوثائق والمسكوكات والآثار مصادر وما سواها مراجع.

ويميل أمناء المكتبات، والعاملون في حقل المعلومات إلى اعتبار دوائر المعرفة، والقواميس، والأطالس، والكتب الموجزة، والأدلة وغيرها مراجع ويفردون لها مكاناً خاصاً، وما سواها مجرد كتب، وهم يتخذون أساساً لهذا طريقة ترتيب المادة فقط، بطبيعة الحال فإن هذا الأساس للتقسيم لا يصلح بالنسبة للباحثين في مجال التاريخ[1].

[1] الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص١٠٠-١٠١.

الفصل الرابع
نقد الأصول التاريخية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

إن التاريخ يُصنع بالوثائق، والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم. والقليل جداً من هذه الأفعال والأفكار هو الذي يترك آثاراً محسوسة، وإن وجدت فنادراً ما تبقى؛ لأن عارضاً بسيطاً قد يكفي لزوالها. وكل فكرة أو فعل لا يخلّف أثراً مباشراً أو غير مباشر، أو طمست معالمه، هو أمر ضاع على التاريخ، كأن لم يكن البتة. وبفقدان الوثائق أصبح تاريخ عصور طويلة من ماضي الإنسان مجهولاً أبداً. إذ لا بديل عن الوثائق: حيث لا وثائق، فلا تاريخ[١].

يطلق على عملية التحليل المفصل للاستدلالات التي تقود من ملاحظة الوثائق إلى معرفة الوقائع والحقائق اسم النقد. ويُعرّف النقد بأنه فحص الرواية التاريخية ووزنها لمعرفة صحتها والاعتماد عليها بوصفها مصدراً تاريخياً[٢]. وله تعاريف عدة منها: أنه فن دراسة النصوص والتمييز بين الأساليب المختلفة، أما النقد المنهجي فهو ذلك النقد الذي ينهض على منهج تدعمه أسس نظرية أو تطبيقية عامة يتناول بالدرس مدارس تاريخية[٣]. والنقد التاريخي يؤسس الاعتقاد القائم على العقل في أن حادثة تاريخية قد وقعت بالفعل، أو أن حالة معينة قد وجدت بالفعل، ومن ثمار تلك المعلومات ما نسميه عادة (حقائق التاريخ)[٤].

---

[١] الدسوقي، عاصم: البحث في التاريخ، قضايا المنهج والإشكالات، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٦٥-٦٦.

[٢] باقر، طرق البحث العلمي في التاريخ، ص٨٥.

[٣] مندور، محمد: النقد المنهجي عند العرب، دار النهضة، مصر، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ص٥، ١٤.

[٤] العمري، أكرم ضياء: السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العبيكات، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٨٨م، ص١٢.

إن روح النقد عملية متيسرة، فهي لا تطمئن في بحثها عن الحقيقة إلى سداد ملكاتنا الطبيعية، بل تنظم خطاها تبعاً للأخطاء التي يجب على المؤرخ أن يتجنبها[١].

إن وسيلة الباحث لمعرفة وقائع التاريخ عن طريق الوثائق التي يمكن أن تكون مادية مثل تمثال أو معبد أو آنية...الخ، أو تكون مخطوطة وهذه عبارة عن وصف، أو رواية كتبها شاهد الواقعة وهي إذن أثر نفسي لما تركته الواقعة عليه وهي بالتالي ليست لها قيمة الأثر المادي الذي يمكن إثبات صحته عن طريق العلاقة بينه وبين العصر الذي ينتمي إليه بقوانين فيزيائية معروفة. فالباحث عليه أن يفحص هذه الوثيقة أو الأثر النفسي لكي يصل إلى الواقعة التاريخية وخلال هذه العملية لا بُدّ له من تمثيل كل الأفعال التي قام بها واضع الوثيقة منذ أن شاهد الواقعة حتى تدوينه الأصل[٢].

على كل حال، عندما ينتهي الباحث من جمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه، يدخل في عملية رئيسية وأساسية قبل الشروع في كتابة البحث في شكله النهائي، وهي عملية تحليل هذه المعلومات وفرزها والتثبت من صحتها، وتوزيعها على فصول الخطة. وهذه العملية إحدى عمليات المنهج الأساسي، وتعرف بنقد الأصول. وممارسة النقد تعني في أبسط الأمور عدم التقديس الأعمى للمعلومات المستمدة من النصوص، ولاسيما من الوثيقة الرسمية، إلا بعد إخضاعها لعملية النقد المنهجي، فلا يصح للباحث أن يقترب من الوثيقة وهو منخفض الرأس، ويتحدث عنها بإجلال واحترام، فالوثائق أساسية بالنسبة للباحث، ولكن على الباحث ألا يجعلها معبوداً، فهي لا تشكل التاريخ بحد ذاتها[٣].

---

[١] ومابيه، لانسون: منهج البحث في الأدب واللغة، تر: محمد مندور، دار النهضة، مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٤٩.

[٢] أوسينوبوس، أنجلو: المدخل إلى الدراسات التاريخية، ضمن كتاب عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، وكالة المطبوعات، ط٤، الكويت، ١٩٨١م، ص٦٧.

[٣] كار، إدوارد: ما هو التاريخ؟، تر: أحمد حمدي، مر: علي أدهم، القاهرة، د.ت، ص١٤-١٧؛ كولنجوود، فكرة التاريخ، ص٨٧.

النقد التاريخي:

لقد طبّق المؤرخون قواعد ذلك المنهج في عمليات النقد التاريخي، وهما قاعدتان: القاعدة الأولى هي النقد الظاهري الخارجي، والقاعدة الثانية هي النقد الباطني، ويقسم هذا النقد إلى نقطتين أساسيتين: الأولى النقد الباطني الإيجابي، والأخرى النقد الباطني السلبي.

أولاً: النقد الظاهري (الخارجي):

يقوم هذا النقد على أساس التحقق من صحة الوثائق التي لدينا عن الحادث، فكثيراً ما يدخل في الوثائق كثير من الحشو أو قد يضاف إليها كثير من الإضافات الزائدة المقصود بها الإكمال، وأحياناً يكون النصّ محرفاً في بعض أجزائه، وأحياناً أخرى يكون النص زائفاً تماماً، وإذا توفر لدينا نسخة بخط المؤلف من الوثيقة موضوع البحث، فحينئذ يكون الأمر يسيراً وما علينا في هذه الحالة إلا أن ننسخ هذه الوثيقة كما هي في الأصل تماماً دون أن نزيد فيها حرفاً أو ننقص منها شيئاً، حتى لو كانت مليئة بالأخطاء[١].

فالنقد الظاهري هو كشف المصادر الزائفة عن المصادر الحقيقية ثم بيان أصل المصادر التي يعترف بأصالتها، وتوضيح صورتها الأصلية، وفي حالة الوثائق المخطوطة أو المطبوعة يكون الغرض من النقد الخارجي، هو تحرير النص الصحيح، مع بيان مؤلفه وزمن التأليف، ومكانه، والظروف التي حدث فيها[٢].

وحينما يثبت الباحث في التاريخ أن الأصل أو المصدر التاريخي صحيح وغير مزيف، فليس معنى ذلك أن المعلومات الواردة به ذات قيمة تاريخية كبيرة، ولا بُدّ من نقد الأصل التاريخي من نواح أخرى، وتحمل عدد من الأصول اسم مؤلفيها، وزمان تدوينها ومكانه. وتعدُّ معرفة كاتب الأصل وشخصيته مسألة مهمة؛ لأن قيمة المعلومات التي

---

[١] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٨٨-١٨٩.

[٢] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص٨٨.

يوردها ترتبط كل الارتباط بشخصية المؤلف ومدى فهمه للحوادث، وبالظروف التي تحيط به بعامة[١]. ويمر النقد الظاهري (الخارجي) بمراحل عدة من أهمها:

١- إثبات صحة الوثيقة:

يبدأ الباحث بالتأكيد أن المخطوطة بالشكل الذي كتبها صاحبها وإذا ظهر أنها بليت وتعرضت للتلف عليه أن يحاول ترميمها حتى يمكن الحفاظ عليها، والبحث في هذا المجال يفضي إلى معرفة إن كانت المخطوطة أصلية أو مزورة فقد أثبت بعض المؤرخين أن هنالك كثير من المخطوطات مدسوسة وهدف أصحابها لتحقيق مصالح معينة.

إن التقدم الذي طرأ على وسائل الكشف عن الوثائق وضرورة التحري في المعلومات والوقائع التاريخية ساعد في إثبات صحة الوثائق عن طريق فحص الورقة والحبر واللغة التي كتبت بها المخطوطة. إذاً يمكننا أن نثبت صحة المخطوطة عن طريق النقد الظاهري لها: هل الورق المستخدم كان معروفاً في تلك الفترة؟، نوع الحبر هل كان من النوع الشائع؟، وأساليب الكتابة واللغة هل كانت هذه التعابير والمصطلحات مستخدمة في زمن كتابة المخطوطة؟[٢].

ولقد أورد أسد رستم حالة أثبت فيها صحة وثيقة تاريخية على درجة من الأهمية وذلك عندما ظهرت مشكلة حائط البراق التي ادعى اليهود في عام ١٩٢٩م أحقيتهم له بزعم أن هيكل سليمان شيد أسفله، وقد تم تشكيل لجنة دولية للبحث في الأدلة التي يعتمد عليها المسلمين واليهود، فقدم الحاج أفندي أمين الحسيني ما لديه من وثائق كان بينها مخطوط فحصه أسد رستم فكتب عنها ما يلي:

"وثيقة الحاج أمين أفندي الحسيني قطعة من الورق الصكُّوكي القديم، يبلغ طولها ٢٧سم، ولا يتجاوز عرضها الـ ١٤سم، وهي مكتوبة بالحبر الأسود الإستانبولي، وموقعة

---

[١] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص٨٩.

[٢] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١١٧-١١٨.

من محمد شريف "حكمدار بَرِّ الشام" في عهد الحكومة المصرية، إلى السيد أحمد أغادار متسلَّم القدس الشريف آنئذ، وهي مؤرَّخة في ٢٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ والذي يوافق ٢٧ أيار ١٨٤٠م..." [١].

لكي يثبت أسد رستم صحة هذه الوثيقة فهو يبحثها ظاهرياً وداخلياً، بمعنى أنه يفحص في شكلها الخارجي الذي يتضمن نوع الورق الذي كتبت عليه ونوع الحبر المستخدم والأختام وأساليب الكتابة واللغة، عندما فحص الورق ثبت له أنه يتفق في تركيبه الكيميائي مع النوع الذي استخدمته الحكومة المصرية آنذاك في كافة وثائقها ولقد قام بالطبع بفحص عدد منها للتوصل إلى هذه الحقيقة، أما الحبر فقد كان من الصنف الذي يعرف بالإستانبولي وقد حلله للعناصر الأولية لكي يتثبت من هذه المعلومات، كما أن فحص الوثيقة تحت المجهر أوضح نوع القلم المستخدم وقد أثبت أن الخط الذي كتبت به الوثيقة من النوع المستخدم في دواوين الحكومة المصرية. أما الدليل الداخلي الذي أثبت صحة هذه الوثيقة فيتعلق بأسلوب الكتابة الذي كان شائعاً آنذاك إلى جانب وجود أسماء الشخصيات الواردة في الوثيقة وعلاقتهم بها.

ربما يحتاج الباحث أحياناً للرجوع إلى مصادر أخرى معاصرة لإثبات صحة وثيقة ما. فإذا اتبع الباحث هذه الخطوات فإنه يستطيع أن يثبت إذا كانت الوثيقة مزورة أو أصلية[٢].

إلا أن إثبات صحة المخطوط قد تكون أحياناً عملية على درجة من التعقيد ذلك لأننا يمكن أن نجد أنواعاً مختلفة منها، هناك مخطوط كتبه المؤلف بخط يده ويصل إلينا في الشكل نفسه، وهناك مخطوط أملاه المؤلف على خطاط فلا بُدّ من معرفة ظروف هذا المخطوط بمعنى هناك احتمال أن يكون الخطاط قد بدَّل بعض الألفاظ لأنها لم ترق له أو لم يفهمها أو لم يسمعها جيداً وبالتالي يصبح هذا المخطوط أقل قيمة من المخطوط

---

[١] رستم، مصطلح التاريخ، ص٦٨.

[٢] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١١٩.

الأول[1]. وهناك مخطوط كتبه المؤلف بنفسه ولكن نسخت منه نسخ أخرى، ربما ضاع الأصل وبقيت نسخة واحدة أو ربما عدة نسخ، ففي كل حالة يحتاج الباحث لعمل دقيق لإثبات صحة الأصل.

في الحالة الأولى التي تكون المخطوطة بخط المؤلف نفسه فيمكن إثبات هذه عن طريق دراسة وثائق أخرى لنفس المؤلف ومقارنة أسلوب الكتابة واللغة ونوع الخط، فإذا تأكد الباحث بدرجة كبيرة من صحة الوثيقة فهو يستطيع أن يستخدمها في بحثه أو ينشرها من أجل تعميم الفائدة، وفي هذه الحالة عليه أن يكون حريصاً لنشرها كما هي دون إدخال أي تعديل أو تغيير في ألفاظها أو حروفها؛ لأن نشرها بالصورة التي وجدت بها في حد ذاته إضافة للمعرفة التاريخية لأنه يكشف لنا عن أساليب الكتابة واللغة والمصطلحات المستخدمة في ذلك العصر. يستطيع الباحث تصويب وشرح بعض الألفاظ في الهامش ووضع إشارات تدل على كلمات مفقودة أو اعتقد أنها مفقودة، ولقد نشر بعض المؤرخين كثيراً من الأصول التاريخية كما هي فأفادتنا كثيراً في معرفة لغة العصر وأساليب الكتابة السائدة.

أما في حالة إملاء المؤلف على ناسخ فمن الصعب التعرف على الحقيقة هنا، إذ علينا أن نبحث إذا كان المؤلف قد أعاد قراءة هذه المخطوطة ومراجعتها أم أنه اعتمد على الناسخ فقط، ومن الصعب معرفة أي إضافات أدخلها الناسخ على المخطوطة إذا كان يعلم أن المؤلف لن يراجعها، فمثل هذا النوع من المخطوطات يقاوم كل أساليب إثبات صحتها وبالتالي لا يستطيع الباحث أن يستخدمها إلا في حالات الضرورة، أي عندما لا يجد غيرها.

في حالة ضياع النسخة التي كتبها المؤلف بنفسه وبقاء نسخة واحدة نقلت منها فلا بُدّ من معالجتها بكل دقة وحذر؛ إذ إن هناك احتمالات أن الناقل لم يكن دقيقاً في نقله فسقطت بعض العبارات والألفاظ سهواً أو عمداً وربما لم يسمع جيداً أو خط الأصل لم

---

[1] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص ١٨٨-١٨٩.

يكن واضحاً[1]. من الصعب معرفة أخطاء السهو عن طريق ارتباك المعنى أو عدم منطقية المعلومة، ثم إن بعض النساخ كانوا يقومون بإحداث تغييرات في الأصول التاريخية على اعتبار أنهم يقدمون خدمة للتاريخ بتصحيح بعض العبارات أو الأخطاء التي ارتكبها المؤلف وهم بهذا يلحقون عظيم الضرر بهذه الأصول، وهذا مسلك شائع لاحظه المؤرخون بين النساخ في كل اللغات وفي جميع الأقطار في كل العصور.

أما في الحالة الثالثة فعندما نجد عدة نسخ لأصل مفقود يواجه الباحث ضرورة معرفة العلاقة بين كل منها والأصل المفقود وبين علاقتها مع بعضها البعض؛ إذ عن طريق هاتين العمليتين يمكن للباحث التعرف إلى أقرب هذه النسخ للأصل المفقود، وقد وضع المؤرخون قواعد عامة للمساعدة في هذه العملية وهي:

أولاً– إن الكثرة العددية لا تعني أن هذه النسخ هي الأقرب إلى الأصل بمعنى إذا وجدنا عشر نسخ متشابهة وواحدة مختلفة لا يعني أن العشرة هي صحيحة؛ إذ ربما تكون هذه عبارة عن نسخة واحدة مكررة عدة مرات وهنا تظهر أهمية تحديد العلاقة بين النسخ لنعرف أياً منها نقل عن الآخر، يمكن تحديد هذه عند دراسة النسخ واكتشاف الأخطاء المتكررة فيها فلا يمكن أن يورد ناسخ بشكل مستقل عن آخر نفس الأخطاء إلا إذا نقلا من نفس النسخة، هذه دليل على اعتبار أن كل هذه النسخ عبارة عن نسخة واحدة وليست متعددة فيمثلها بواحدة فقط ويبحث عن نسخ مستقلة أي لا توجد بها نفس الأخطاء فتكون لديه مجموعات مستقلة عن بعضها البعض ويحاول أن يقارن بينها لكي يصل إلى ما هو أقرب إلى الأصل المفقود، ويمكن أن يصل إلى هذا فينشر هذه المجموعات المستقلة مع توضيح جوانب الاختلاف في الهامش. ويستعين الباحث لتحديد النسخة الأقرب إلى الأصل بدراسة لعصر المؤلف نفسه وكتبه ومخطوطات أخرى لديه

---

[1] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص ١٨٨.

إذا وجدت، حتى يقارن بينها وبين هذه النسخ لتحديد أيهم أقرب إلى ذلك الأصل المفقود[١].

ثانياً- الأقدمية لا تعني أن النسخة أقرب إلى الأصل المفقود إذ إن نسخة من الأصل كتبت في القرن الحادي عشر الميلادي قد تكون مليئة بالأخطاء وأحدثت تغييرات في الأصل بينما نجد ناسخاً في القرن الخامس عشر الميلادي عثر على نسخة أخرى ونقل منها بشكل أدق، فالمؤرخون كانوا في الماضي يبحثون عن أقدم نسخة على اعتبار أنها الأصح ولكنهم اكتشفوا خطأ هذه النظرية فالنسخ الأقرب إلى الأصل زمنياً لا تعني أقرب إليه موضوعياً[٢].

٢- تحديد شخصية المؤلف:

بعد إثبات صحة الأصل التاريخي يتوجب على الباحث فحص شخصية المؤلف، هل هو فعلاً كاتب هذا الأصل أم أن شخصاً قد عثر عليه ووضع اسم مؤلف مشهور أو كان له غرض ما لتسهيل عملية تسويق الكتاب أم ليشتهر به أو خدمة له؟ يستطيع الباحث أن يكشف ما إذا كان الاسم الموضوع على المخطوط هو فعلاً مؤلفها عن طريق دراسة لعصر المؤلف وجمع معلومات عنه والتعرف على كتبه الأخرى وأساليب كتابته، أحياناً قد يكتشف الباحث بيسر عملية التزوير، فالمؤرخ عبد السلام هارون وجد مخطوطاً عليه اسم الجاحظ وعندما فحص محتوياته وجد فيه فصل عن كافور الإخشيدي الذي عاش بعد الجاحظ مما يعني أن الجاحظ ليس واضع هذا المخطوط، ويمكن أيضاً إثبات اسم المؤلف عن طريق الفحص المادي للوثيقة من ناحية الورق والحبر والقلم...الخ.

وتحديد شخصية المؤلف أيضاً له أهميته في تقييم المعلومات الواردة في الأصل بمعنى أن وصف مسؤول لواقعة معينة قد تكون لها أهميتها إذا قارن هذه بكتابة شخص عادي بعيداً عن الحدث، وقد نواجه هنا قضية كيفية حصول المؤلف على معلوماته ربما

---

[١] رستم، مصطلح التاريخ، ص٧٨.

[٢] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١٢٣.

يكون شاهد عيان لواقعة ما لكن هل اقتصر وصفه على ما شاهد أم تضمنت معلومات من مصادر أخرى مما يعني أن أجزاء من المخطوطة هي مصدر من الدرجة الأولى وبعضها من الدرجة الثانية[١]. ومن المهم للباحث معرفة هذه الأجزاء، أحياناً قد يكون الأصل من وضع أكثر من مؤلف فعلينا أن نفحص المعلومات بدقة لمعرفة إذا كان هناك انسجام في الأسلوب وتسلسل الأفكار أم أن هناك ارتباكاً في المعنى بسبب وجود خلافات في الفكرة الواحدة. في بعض الأحيان قد يضع مؤلف مخطوطة ويأتي آخرون ليضيفوا لها في أجزاء مختلفة وبمرور الزمن تصبح هذه كأنها جزء من المخطوطة الأصلية فلا بُدّ من أن يتقصى الباحث بقدر ما يستطيع في تحديد المخطوطة والإضافات.

ويمكن للباحث أن يجمع معلومات عن شخصية المؤلف من كتب التراجم في والمعاجم ودوائر المعارف، أو كتب المعاصرين ليعرف ميوله واتجاهاته الفكرية والسياسية التي سوف تنعكس على كتابته. وأحياناً الخط قد يفيد في جمع معلومات عن شخصية المؤلف فهناك خط مشرقي ومغربي وربما أيضاً استخدام الأرقام، ففي المغرب شاع استخدام الأرقام العربية 1,2,3 في حين شاع استخدام الأرقام الهندية في المشرق ١،٢،٣[٢].

أما إذا أخفقت محاولات الباحث لمعرفة شخصية المؤلف فليس أمامه سوى التسليم بهذا وقد يستبعد الأصل كلياً إذا وجد أن قيمته تتضاءل كثيراً دون معرفة مؤلفه الحقيقي، لكن قد يضطر أحياناً إلى استخدام أصل في حالة لا يجد غيره متوفراً في مجال بحثه، ويمكن أن يستعين به على أمل أن يتحدد في يوم ما المؤلف الحقيقي له، بمعنى أن الأصول مجهولة المؤلفين تستخدم أحياناً في الكتابة التاريخية، ومن هذه كتاب وضع تحت اسم "الطواف بالبحر الأريتيري" ولم يعرف مؤلفه وإن اعتقد البعض أنه أحد التجار الإغريق ربما لأنه كُتب باللاتينية وتضمن معلومات عن أنواع السلع وأسعارها وأماكن

---

[١] العارور، صلاح حسن: مناهج البحث التاريخي، مكتبة إيهاب، غزة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص١٣٤.

[٢] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١٢٤.

تواجدها وعرض فيه معلومات عن المنطقة الممتدة من البحر الأحمر وحتى الهند والخليج العربي وساحل إفريقية الشرقي[١]، وهناك مؤلف مجهول كتب عن رحلة فاسكو ديغاما حول إفريقيا فوصف مناطق موزمبيق وماليندي وممباسا وتُعَدُّ هذه المصدر الوحيد لتلك الرحلة الشهيرة.

٣- تحديد مصدر الوثيقة (زمانها- مكانها-شخصية مؤلفها):

إذا ألَّفَ أحد المؤرخين في وقتنا الحاضر كتاباً وأرسله إلى المطبعة ثم راجع مسوداته بنفسه لمرات عدة، عادة ما يجد بعض الأغلاط الإملائية والمطبعية التي حدثت سهواً ربما يؤدي بعضها إلى تغيير في معنى الجملة، فما بالك إذا كنا نعتمد على أصول لا يعيش مؤلفوها بين ظهرانينا وربما طبعت مؤلفاتهم بعد رحيلهم وبالتالي لم يتسنَ لهم مراجعة هذه الكتب. فتصبح مهمة الباحث في غاية الصعوبة لكي يتحقق من كل واقعة جاء ذكرها في الكتاب، أي إن النقد يشمل الجزئيات وليس الكل بشكل عام. بعض الساسة يشترطون نشر مذكراتهم بعد الوفاة، على سبيل المثال "شاتو بريان" الزعيم الفرنسي ترك مذكرات سماها "مذكرات للنشر بعد القبر"، مثل هذه الكتب لا بُدَّ من مراجعتها عند الطبع مع الأصل إذا وجد، أحياناً تكون هناك صعوبة في قراءة خط المؤلف وربما تؤدي العجلة لنشر المذكرات إرضاءً لفضول الجمهور إلى عدم التدقيق والتأكد من الألفاظ فيحدث تغيير بين الأصل والمطبوع دون أن ينتبه له أحد، وفي بعض الأحيان قد لا يوجد الأصل وتبقى نسخة منه غير واضحة المعالم، وهكذا هناك عقبات تواجه الباحث عند استخدام مثل هذه المذكرات ولا بُدَّ من التعامل معها بكثير من الحذر[٢].

لا بُدَّ من تطبيق القواعد التي وردت في المخطوطة من حيث معرفة اسم المؤلف والتحقق من علاقته بالحادث هل كان شاهد عيان أم كتبه عن راوٍ؟ وهل اشترك هو نفسه

---

[١] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١٠٣.

[٢] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١٢٥-١٢٦.

في الحادث مثل أن يكون ضابطاً وصفَ المعركة؟ فمن المؤكد أنه سوف يضفي على نفسه بطولة قد لا تكون حقيقية، ومن طبيعة البشر أن الإنسان لا يمكن أن يحط من قدر نفسه فيكتب مثلاً أنه تخاذل أو جبُن أو ارتكب خيانة لزملائه. علينا أن نتحقق أيضاً من موقع المؤلف من الحدث الذي كتب عنه، فالوزير الذي يكتب لنا عن تجربته في الحكم يختلف عن كتابة موظف صغير في الدولة، ولكن علينا أن نتأكد كيف كتب هذا الوزير مؤلفه، بمعنى هل كان يسجل الأحداث بشكل يومي أثناء وجوده في السلطة ثم راجع هذه السجلات عند بداية الكتابة أو أنه اعتمد على الذاكرة فقط ليكتب عن تجربته السياسية، ومما لا شكّ فيه وجود فارق كبير بين الحالتين، فالذاكرة قد تخون الإنسان بمرور الزمن، قد تسقط منها أشياء وقد تدخل فيها أمور لم تحدث، فالمؤلف دون قصد منه يجد نفسه غيّر ودوّن وقائع غير مطابقة للحقيقة، أما إذا كانت تجربته معتمدة على ما كان يدونه يومياً فالقارئ سوف يكون أكثر اطمئناناً إلى ما يقرأه، ونجد كثيراً من الساسة في العالم الغربي يحتفظون بسجلات يومية أثناء وجودهم في الحكم وعندما يكتبون مذكراتهم فهم يعتمدون على هذا وليس على الذاكرة، من مدَّة قريبة أصدرت ماريغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانية لمدة إحدى عشرة سنة مذكراتها باسم "سنوات داوننغ ستريت" فظلت على رأس قائمة أكثر الكتب مبيعاً في أسواق الكتب لسنوات عدة بسبب ثقة القارئ في ما هو مكتوب. إذن معرفة شخصية المؤلف وعلاقته بالحدث هي الخطوة الأولى في إثبات الحقيقة[١].

ولقد كشف المؤرخون عدة حالات تزييف في كتب مطبوعة قد يكون المؤلف قصد منها الكسب والشهرة أو ربما لاعتقاده صعوبة كشف واقعة التزوير أو ربما أراد أن يضفي على الحدث واقعية فيكتب لنا وصفاً لواقعة لم يشهدها بنفسه ويستخدم وسائل قد تقنع القارئ أنه كان حاضراً كأن يتحدث عن حفل ما، ويصفه بدقة معتمداً على البرنامج الذي

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١٢٦-١٢٧.

وزعه المنظمون للحفل، في بعض الأحيان يمكن اكتشاف التزوير إذا حدث تغيير في البرنامج ولم يدرِ به المؤلف بالطبع لأنه لم يكن حاضراً.

ولقد تشكك المؤرخون في مجموعة وثائق ادعى مؤلفها إنها تعود إلى جزيرة سردينيا وتحوي تواريخ وأشعاراً تمت طباعتها في إيطاليا عام ١٨٦٣م على أساس أنها تعود إلى العصور الوسطى، ولقد قامت أكاديمية العلوم في برلين بدراسة أصول هذه الوثائق للتعرف إلى أسلوبها والخط الذي كُتبت به ومعلوماتها التاريخية فاتضح أنها تختلف كلياً عما كان معروفاً في سردينيا خلال تلك الفترة مما يعني إنها مزيفة.

وعملية الكشف عن التزوير تتطلب معرفة عميقة بأحوال العصر وأحداثه ومؤسساته وأساليب الكتابة واللغة السائدة، قد مكنت هذه المعرفة أحد كبار المؤرخين –الأمريكي فلنج– للشك في ملحق لمذكرات نُشرت في عام ١٨٠٤م على أساس أن مؤلفها هو عمدة باريس الذي ترأس حكومة المدينة عند اندلاع الثورة الفرنسية، لقد لاحظ فلنج أن لغة الملحق تشبه لغة الصحافة في ذلك الوقت "١٧٨٩م" وأن الملحق قد نسب في البداية إلى أحد أعضاء الجمعية التأسيسية، لكن فلنج بالرجوع إلى تلك الصحف أثبت أن الملحق قد نقل منها بعد تغيير ضمير الغائب إلى المتكلم[١].

وعلينا ألا نعتقد ان التزييف يتم بشكل ساذج ليسهل اكتشافه بل في كثير من الأحيان يتوخى المزيفون قدراً كبيراً من الدقة والمهارة حتى لا يتم اكتشاف عملية التزوير ويجتهدون من أجل تضليل المؤرخين الذين يتشككون حتى في الأصول الصحيحة، من الأمثلة محاولات ما قام به بعض المزيفين بالنسبة لرسائل نُسبت لماري أنطوانيت زوجة لويس السادس عشر أبان الثورة الفرنسية، ولقد نشرت بعض الرسائل للملكة في عام ١٨٥٨م، ولكن المزيفين قلدوا أسلوب هذه لينشروا رسالة ادعوا إنها من جملة رسائل كتبتها ماري أنطوانيت في ١٧٨٩/٦/٢٠م، ولم تكن هذه معروفة مما أثار الشكوك حولها لاسيما أن ماري أنطوانيت دعت الملك لمساندة الشعب في ثورته، وهي المعروفة بعدائها

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١٢٨.

وعدم اكتراثها لما يحل بالفرنسيين، غير أنه من الصعب الجزم بحقيقة هذه الرسالة خاصة أن الأصل المخطوط قد فُقد، ربما حدث تغيير في موقف ماري أنطوانيت بعد إدراكها أن زمام الأمور قد أفلتت من يد الملك فأرادت أن تدفعه لتغيير موقفه من أجل إنقاذ الملكية، وربما تكون الرسالة مدسوسة على ماري أنطوانيت ولم تكتبها أصلاً، مما يكشف لنا المعاناة التي يمر بها المؤلف كي يصل إلى الحقيقة.

إن زمان التدوين ومكان التدوين لهما أهمية قصوى في تحديد قيمة المعلومات، فكتاب يتعرض لواقعة معينة سجل في أثناء الواقعة ومن مكانها تختلف قيمته عن وثيقة كتبت بعد ربع قرن من وقوعها ولم يكن المؤلف موجوداً في مكان وقوع الحادثة[١] يتعين على الباحث جمع معلومات وافرة عن المؤلف ليتأكد من هذا الأمر، فقد يدعي أحد المؤلفين أنه كان حاضراً وقت حدوث واقعة معينة ولكن الباحث لا يأخذ بهذا بل لا بُدَّ أن يتأكد بنفسه بقدر الإمكان من هذه الحقيقة ويسعى لجمع الأدلة المختلفة لإثباتها، ويشبه في هذا القاضي الذي يسعى لجمع البراهين قبل أن يصدر حكماً في قضية ولكن مهمة المؤرخ أكثر مشقة لأنه يتعامل مع مصادر وشهود يختلفون عن شهود القاضي والأمانة تقتضي أن يبذل كل ما يستطيع من جهد ليصل إلى الحقيقة لأن ما يصدره من حكم سيشكل لنا الصورة النهائية لقضية ما وربما ترتبت عليها دراسات وأبحاث أخرى مستقبلاً.

يمكننا أن نحدد إذا كان المؤلف موجوداً أثناء وقوع الحادثة التي كتب عنها أو الوصف الذي أورده عن واقعة معينة بجمع معلومات عن الواقعة نفسها[٢]. من الأمثلة هنا ما كتبه أحد كتّاب الثورة الفرنسية "كاميل دي مولان" عن الاجتماع الذي عقده مندوب الملك مع مجلس طبقات الأمة في ٦/٢٣/ ١٧٨٩م، وجاء فيه وصف لمشادة وقعت بينه وبين أحد ممثلي الثوار وهو ميرابو، وربما أن دي مولان لم يكن عضواً في مجلس طبقات الأمة حسب ما تحصلنا عليه من معلومات من مصادر أخرى، فهو لم يكن موجوداً في

---

[١] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١٠٤.

[٢] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١٠٥.

مكان حدوث الواقعة مما يقلل من قيمتها لأنه اعتمد على رواية أشخاص كانوا حاضرين، وليس أسهل من أن يدعي شخص أنه شاهد حادثة ويكتب وصفاً لها على هذا الأساس، فإذا كنا نأخذ هذه الروايات كقضية مسلم بها فإننا نلحق ضرراً بالغاً بالتاريخ يبقى على مر الأجيال[١].

أما زمان التدوين فله أهمية قصوى ولا بُدّ للباحث أن يسعى لإثبات إذا كان موجوداً في الأصل وأن يحاول أن يحدده إذا لم يكن موجوداً، ولقد ثبت وجود عدة أصول ادعى أصحابها إنها كُتبت في أوقات معينة وبعد الفحص اتضح أنها ليست كذلك. أما إذا لم يكن التاريخ أو زمن التدوين موجوداً أصلاً على الأصل فلا بُدَّ أن يحدده المؤرخ لأن على هذا تعتمد قيمته والطريقة المتبعة هنا هو تحديد زمن بداية الأصل وزمن لنهايته، بمعنى وضع تاريخ تقريبي لا يكون الأصل قد كُتب قبله وتاريخ لنهايته عن طريق الأحداث الواردة فيه. ويحدد المؤرخ تاريخ أول وآخر حادث ورد فيه (وهنا تظهر مشكلة أخرى فهل تم التدوين مباشرة أم بعد وقت طويل أم قصير) مما يعني أن النص دوّن بعد هذا الحادث وليس قبله، وإذا عرفنا أيضاً أن حادثاً مهماً آخر قد وقع ولكن المؤلف لم يذكره فالأغلب أن النص كُتب قبل وقوع هذا الحادث. من الأمثلة التي أوردها حسن عثمان في تحديد زمان التدوين إذ وجد خطاباً مرسلاً من أحد سفراء البندقية في باريس إلى حكومته ولم يضع له تاريخاً، وبمراجعة أحداث تلك الحقبة يتضح أن الأحداث التي ذكرها في الخطاب هي أحداث بداية الثورة في تموز ١٧٨٩م، مما يعني أن الخطاب لم يكتب قبل ذلك، وآخر حدث ذكره يعود تاريخه إلى ٢٧ تموز، والحدث التالي لم يذكره المؤلف كان في ٣٠ تموز مما يعني أن الخطاب كُتب بعد ٢٧ تموز وقبل ٣٠ تموز، ربما كان تاريخه يوم ٢٨ أو ٢٩ تموز[٢].

---

[١] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١٣٠.

[٢] حمزة، دراسات في منهجية البحث، ص١٣١.

ثانياً: النقد الباطني الداخلي:

الخطوة الحقيقية في المنهج التاريخي هي عملية النقد الباطني، ويقصد بهذه العملية بيان ما قصده صاحب الوثيقة منها، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أو كان ناقلاً عن غيره. وعملية النقد الباطني ضرورية؛ لأن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظتنا، ولا يمكن الثقة بما يذكره الرواة عنها، دون تمحيص أو نقد. وفرص الخطأ كثيرة، إذ إن كل وثيقة ما هي إلا نتيجة لسلسلة طويلة من العمليات التي لا يذكرها صاحب الوثيقة تفصيلاً. فقد يكون قد رأى أو سمع، ثم تصور الوقائع بناء على ثقافة خاصة به، ثم حرر ما تصوره كتابة. وفي كل خطوة من هذه الخطوات يكون عرضة للخطأ. لذلك يجب أن نمر بجميع الأفعال التي تنتج عن الوثيقة، ابتداء من اللحظة التي رأى فيها صاحب الحدث الباطني للأصول التاريخية. وهي مسألة شاقة ومعقدة تحتاج إلى مثابرة وصبر طويل وقدرة على استعادة كل الخطوات الفعلية التي مر بها صاحب الوثيقة حتى سجلها على النحو الذي وصلتنا عليه. ونستطيع أن نلخص هذه الخطوات في عمليتين: **الأولى النقد الباطني الإيجابي (نقد التفسير): وهو يفسر النص ويشرح معانيه، والثانية النقد الباطني السلبي: يظهر أهداف المؤلف وأغراضه ودرجة دقته في تسجيل المعلومات**[1].

١- النقد الباطني الإيجابي:

يعني هذا ضرورة تحليل الأصل لفهم ما أراد المؤلف أن يقوله وفي كثير من الأحيان نجد الباحث يشرع في تدوين المعلومات من الأصل دون إجراء عملية النقد هذه، قد يكون هذا جائزاً بالنسبة للأصول الحديثة حيث اللغة والأساليب مألوفة لدينا لكن في حالة أن تكون لغة المؤلف وطريقة تفكيره تختلف عن تفكير الباحث، أو إذا كان الأصل غير واضح المعاني وأثار شكوك الباحث، وإذا لم يتمكن من فهم الأصل بشكل سليم غالباً ما يفسره حسب أفكاره وتصوراته لما يعتقده مقصد المؤلف فيأتي بنص من عنده يختلف

---

[1] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص٢٠٥-٢٠٦.

تماماً عن النص الأصلي وذلك دون وعي منه، وأحياناً يبدأ الباحث في قراءة أصل تاريخي وفي ذهنه أفكار محددة عن وقائع وتحت تأثير هذه يبدأ في دراسة الأصل فيستخرج أشياء بعيدة تماماً عما يرمي إليه المؤلف مما يعني بالتالي أنه لم يفهمه كلياً أو جزئياً وأنه فشل في مهمته وهي الوصول إلى الحقيقة بقدر الإمكان. فبداية دراسة الباحث للأصل يجب أن تكون فهم ما قصده المؤلف على وجه الدقة ثم يأتي التحليل بعد ذلك، فالمطلوب أولاً تفسير الأصل[١].

يبدأ الباحث إذاً بفهم لغة الأصل (المعنى الحرفي) ثم ينتقل بعد ذلك للمعنى الحقيقي الذي أراده المؤلف. أما بالنسبة للعملية الأولى فهي لغوية تستدعي معرفة وإلمام الباحث باللغة التي كتب بها الأصل وهذا لا يعني إجادة اللغة بالشكل المعروف حالياً بل معرفة الأساليب والمفردات والتعبيرات التي كانت شائعة وقت تسجيل الأصل، لأن اللغة تتطور على مر العصور وتدخل فيها تعبيرات تقتضيها ظروف ومستجدات وما نلاحظه اليوم من اجتهاد من علماء اللغات في تخريج مصطلحات ومفردات اقتضتها عملية التغيير على الأصعدة كافة في حياة الإنسان دليل على أن اللغة تتغير على مرّ العصور[٢]. كما نلاحظ أيضاً أن بعض اللغات أسقطت منها مفردات أو دمج بعضها، فالباحث الذي يجيد اللغة الإنكليزية العصرية قد لا يستطيع أن يفهم روايات كتَّاب من أمثال شكسبير "القرن السابع عشر الميلادي" إذا لم يتمكن من التعرف على بعض التعابير والمفردات التي كانت سائدة آنذاك، المشكلة هي أن الإنسان يميل بطبعه إلى أخذ الكلمات لتعني معنى واحداً لا يتغير فهو يفهمه مثل عبارات واختصارات علم الجبر والكيمياء، بمعنى أنها ثابتة على مر العصور والأزمان ولها تعبير واحد لا يتغير من مؤلف لآخر أو من عصر لآخر وهذا هو عين الخطأ، فالكلمة في اللغة تختلف تماماً عن رمز الكيمياء فهي قد تعني معاني كثيرة وقد يتغير معناها حسب السياق وقد يتغير هذا أيضاً من مؤلف

---

[١] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٢٧.

[٢] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١١٧.

لآخر، لقد أثبت المؤرخون هذه الحقائق بدراسة أصول تاريخية تعود إلى حقب مختلفة فكشفوا أن نفس اللفظ يعني أشياء مختلفة بالنسبة لتلك الحقب.

على الباحث أن يقاوم هذا الميل الطبيعي لاعتبار الألفاظ ثابتة وغير متغيرة بإجراء عمليات عدة:

أ. التعرف إلى مفردات ومصطلحات لغوية كانت شائعة الاستعمال في عصر المؤلف ويتأكد من معانيها على وجه الدقة.

ب. التعرف إلى المفردات الشائعة في الإقليم الذي ينتمي له المؤلف، وفي حياتنا نلاحظ اختلافاً في كثير من معاني الألفاظ من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر[1].

ت. مراجعة كتب أو نصوص أخرى لنفس المؤلف للتعرف على لغته واستعماله للمفردات وهل هي متطابقة وهل استخدمها بنفس المعنى، وقد قام بعض المؤرخين بوضع قواميس للغات بعض المؤلفين مثل "قاموس يوليوس قيصر" جمعت فيه كل الكلمات التي استخدمها قيصر مع تحديد لمعانيها.

ث. قد يكون من المفيد أيضاً الرجوع إلى أصول كتبها مؤلفون معاصرون لمؤلف الأصل الذي بين أيدينا للتأكد من معنى الألفاظ والمصطلحات حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى درجة عالية من اليقين بشأن معانيها.

ج. ضرورة فهم اللفظ في سياق المعنى العام له وليس بشكل جزئي بمعنى التقاط تعبير أو لفظ من جملة وتحديد المعنى له فإن هذا المسلك يكشف أحياناً عن خطأ فادح في فهم الأصل التاريخي، ومن الضروري أن يقرأ الباحث كل المفردات ليحدد معناها في إطار السياق العام للأصل ولا ينتزعها من جمل أو فقرات ويقتبسها ويبني عليها استنتاجات غير حقيقية.

---

[1] إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني: التاريخ تأريخه وتفسيره وكتابته، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص٣٠١.

أما إذا استعصى على الباحث فهم النص رغم كل هذه العمليات فعليه أن يلجأ لتفسيره من داخله ربما يجد في جزء آخر من الأصل ما استعصى عليه فهمه في مكان آخر، في هذا المجال لعلماء التفسير المسلمين قواعد علمية صحيحة يمكن أن نطبقها في الأصول التاريخية. فإذا ما طبق الباحث هذه القواعد بصبر وهو أمر يحتاج لكثير من الوقت فإن هامش الخطأ يتقلص كثيراً ولكن عدداً قليلاً من الباحثين على استعداد للقيام بها وغالباً ما يلجأ إلى عملية سطحية ويكتفي بقراءة سريعة للأصل ثم يشرع في استخدامه والعملية قد لا تكون على درجة كبيرة من التعقيد إذ ليس كل كلمة أو تعبير ورد في الأصل يحتاج لمراجعة على أساس أنه خضع لتغيير أو تبديل، فأغلب الكلمات تكون ثابتة إلا ان الألفاظ المستخدمة في الظواهر قابلة للتطور هي التي يمكن أن يتغير معناها أو يكون لها معنى محدد في أزمان مختلفة: مثلاً طبقات المجتمع، نظام الوراثة، التقاليد والعادات فلا بُدّ من التأكد من معناها في الوقت الذي استخدمت فيه.

ثم تأتي بعد هذه عملية المعنى الحقيقي الذي أراده المؤلف، هل استخدم كلمات معينة وقد عددها الرازي في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" بشكل مفصل في فصول عدة تشمل الكتابة والتجنيس والسجع والتضمين والترصيع والمجاز والتشبيه والاعتذار والاستعارة والتلميح واللف والنشر والتعديد والإغراق[1].

فإذا وجد الباحث تعبيراً لا ينسجم مع المعنى العام للأصل فلابد أن يلجأ لمعرفة المعنى الحقيقي الذي أراده المؤلف هنا واستخدم عمداً تعبيراً مخالفاً في معناها لما هو شائع. الأمر الذي أراده المؤلف هنا واستخدم عمداً تعبيراً مخالفاً في معناها لما هو شائع. الأمر يبقى سهلاً نوعاً ما إذ أن هناك طائفة من الأصول لا تأتي فيها ألفاظ وتعابير تختلف عن المعنى الظاهري مثل الوثائق الرسمية والسجلات والتقارير وكتب التاريخ بشكل عام. لكن الباحث قد تصادفه حالات يتشكك في المعنى الذي قصده المؤلف وتشمل هذه الطائفة الأصول التي عمد مؤلفوها ألا تكون مفهومة أو صريحة في عباراتها

---

[1] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٢٨.

إذا قام المؤلف يخاطب جمهرة من الناس في موضوع سياسي محظور الحديث عنه أو أراد أن يأتي برأي يخالف رأي الحكام، فالحديث الصريح فيه يعرضه للعقاب فيلجأ للاستعارة والتشبيه... الخ، أو إذا كان المؤلف يخاطب أناساً يتفقون معه في معرفة معنى مصطلحات معينة ولهم رموز مشتركة يتداولونها أو رسائل خاصة، فمن الضروري هنا عدم الجنوح للمبالغة في تفسير المعنى المراد كما درج بعض المؤرخين في السابق، فالباحث يتوخى الدقة والحذر ولا يشتط في محاولات فك رموز بعض المصطلحات والتعابير الواردة في الأصل فيحملها أكثر مما أراد المؤلف.

وعندما يفرغ الباحث من عملية معرفة المعنى الحقيقي الذي قصده المؤلف يكون قد انتهى من مرحلة النقد الإيجابي وهي عملية تبدأ منذ أن بدأ المؤلف في ملاحظة الواقعة وخط أول كلمة في الأصل وحتى فرغ منه.

٢- النقد الباطني السلبي:

❖ **العدالة والضبط:**

هذه العملية النقدية يقصد بها معرفة مقاصد المؤلف وأغراضه من كتابة النص التاريخي وإلى أي مدى كان رائده الحقيقة المجردة وليس أي شيء آخر، ونحن في أمس الحاجة لتطبيق هذه العملية من كثرة ما نراه من عمليات نصب واحتيال وتلفيق من أناس يعيشون بيننا فكيف أولئك الذين تفصلنا عنهم أزمان سحيقة[١]، فمن حق الباحث أن يتشكك في كل ما كتب حتى يثبت له العكس. فالدافع لإجراء هذه العملية هو التأكد من الوقائع الواردة في الأصل، فالوصف الذي نقرأه لحادثة قد لا يكون هو ما حدث فعلاً بل هو ما تصور المؤلف أنه قد حدث وربما عمد المؤلف للكذب في تسجيل الحادثة، فالحقيقة ليست كما صورها لنا. فالإنسان بطبعه يميل إلى قبول أي قول بأنه صدق،

---

[١] رستم، مصطلح التاريخ، ص١٢٧.

ومعنى هذا أنه لا يوجد مؤلف يكذب أو يخطئ وهو ما يتنافى مع الواقع الذي نجد فيه حالات الكذب والخطأ من الأمور الشائعة[١].

اكتشف المؤرخون تناقضاً واضحاً في الوقائع التي أوردتها بعض الأصول فجاءت عملية النقد السلبي لفرز الوقائع التي يتضح مجافاتها للحقيقة ومن أهم القواعد التي تطبق هنا:

١-عدم الوثوق كلياً بما يكتبه المؤلف على أساس أن هذا المؤلف ثقة فيجب أن يتيقن بنفسه من هذا الصدق قبل أن يصدر حكماً جازماً بشأن الأصل.

٢-لكي يعتبر البحث الأصل وحدة متكاملة مطابقاً للواقع أو غير ذلك لا بُدَّ من أخذ كل واقعة أو جزئية على حدة وإثبات صحتها، فإذا وجدنا عقد بيع فلا يكفي أن نثبت أن العقد بشكل عام غير مزور وبالتالي نستخدمه دون أن نفحص جزئياته: هناك الشهود، التاريخ، البائع، المشتري، والثمن، فلا بد من إثبات كل من هذه الحقائق على حدة[٢].

٣-عدم الأخذ بطابع الصدق الذي يظهر أحياناً في بعض الأصول فيميل الباحث إلى تصديق الروايات مستنداً فقط على أن طابعها يوحي بالصدق، وهذه قضية تلحق الضرر الكثير بالكتابة التاريخية، إذ إن في حياتنا اليومية كثيراً ما نلتقي بأشخاص يجيدون فن تمثيل لهجة الصدق في كلامهم وأفعالهم وهم أبعد ما يكون عن ذلك.

٤-إيراد المؤلف التفاصيل الكثيرة لا تعني أنه صادق في روايته بل إن البعض يعمد لهذه التفاصيل بغرض التضليل وإيهام القارئ بأنه يقول الصدق، فيعتقد القارئ غير المدرب أن مثل كل هذه التفاصيل لا يمكن أن تكون مختلقة.

---

[١] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٣٥.

[٢] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١٢٦.

وقد وضع بعض المؤرخين جملة أسئلة يمكن للباحث أن يحاول وضع إجابات عليها كي يتمكن من التأكد من وقائع الأصل.

المجموعة الأولى من الأسئلة تكشف الإجابة عنها الظروف التي صاحبت إعداد الوثيقة وهل فيها ما دفع المؤلف لقول غير مطابق للحقيقة وما هي الدوافع؟ أما **المجموعة الثانية** من الأسئلة فهي تكشف مقدار ضبط المؤلف وحرصه على قول الحقيقة. المجموعة الأولى نقد الأمانة لمعرفة أن المؤلف لم يكذب، المجموعة الثانية نقد الدقة لمعرفة أنه لم يخطئ[١].

- **المجموعة الأولى من الأسئلة تشمل:**

١) هل أراد المؤلف تحقيق مصلحة شخصية وسعى لخداع القارئ لإيهامه بالتصديق ليحمله على قبول استنتاج محدد أو رفض له، وهذا يعني أن المؤلف تعمد الكذب ومن أمثلة هذا ما تنشره الحكومات عن تقارير قد يكون بعضها مطابقاً للواقع ولكنها كثيراً ما تخفي جزءاً من الحقيقة[٢].

٢) هل وجد المؤلف في ظروف أرغمته على الكذب: في الوثائق الرسمية قد يكتب شخص محاضر جلسة غير مطابقة للواقع من حيث بدايتها وعدد الحضور وموعد الانتهاء، وكون الأصل وثيقة رسمية لا يعني أنها صحيحة ١٠٠% فلا بُدَّ من التدقيق في كل أجزائها ولا يضللنا الطابع الرسمي للأصل فهناك أخطاء كثيرة ترتكب من قبل المسؤولين في هذه الوثائق ورغم أنها طفيفة لكن لا بد من كشفها، شخص يوقع على محضر لاجتماع لم يحضره من الأمور الشائعة في حياتنا اليومية.

٣) هل ارتبط المؤلف بطائفة أو فئة عرقية أو مذهبية دينية أو فكرية وأراد أن يناصرها عن طريق تبديل أو تعديل في الأصل الذي كتبه ولا بد للتحقق من هذا بدراسة علاقات المؤلف مع المؤسسات السياسية والعرقية والتعرف إلى أفكاره ومبادئه الفلسفية

---

[١] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٤١.

[٢] رستم، مصطلح التاريخ، ص٦١.

للتأكد من احتمال الكذب فيما رواه، ولقد فطن قدامى المؤرخين لخطورة هذا الانتماء فتباهوا بحيادهم وعدم انحيازهم لأية جهة أو مذهب في كتاباتهم[١].

٤) هل أراد المؤلف أن يفاخر بإنجاز معين فروى قولاً غير مطابق للحقيقة بدافع الرغبة الطبيعية في إرضاء الغرور والكبرياء وتمجيد نفسه أو الطائفة التي ينتمي إليها؟ قد تختلف دوافع الغرور من مكان وزمان لآخر، فما نراه اليوم مدعاة للفخر قد لا يكون كذلك في العصور الوسطى والعكس صحيح[٢].

٥) هل كان للمؤلف دافع لإرضاء جمهور يخاطبه بسبب وجود عقائد معينة تحظر عليه مخالفة معتقدات هذا الجمهور حتى وإن كان لا يؤمن بها شخصياً فيضطر لقول أشياء قد لا تنطبق على الواقع أو يبدل في وقائع معينة حتى تتماشى مع هذا الموقع الذي فرضته عليه تلك التقاليد[٣]، قد نلاحظ في الرسائل الشخصية كثيراً من عبارات التودد والإخلاص هي مجرد مجاملات تقليدية، فلا بد إذا أردنا استخدام هذه في الكتابة التاريخية التأكد من المشاعر الحقيقية من كاتبها وأنها ليست مظهراً للمجاملة أو التقليد، وقد نجد أيضاً في الرسائل الرسمية عبارات الاحترام بداعي الإتيكيت والحقيقة تكون أبعد من هذا التصور. فعلينا التأكد من الجمهور الذي يخاطبه المؤلف وإذا كان التقليد أو العادات تفرض عليه تملقه والتودد إليه وأيضاً التعرف إلى صيغ المخاطبة حتى نتيقن مما ورد في الرسائل هو مجرد التزام بهذه الصيغ ولكنه لا يكشف عن مشاعر حقيقية، ولقد وجد المؤرخون وثائق تعود إلى العصور الوسطى تكشف عن تواضع رجال

---

[١] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٤٣؛ رستم، مصطلح التاريخ، ص٦١.

[٢] يورد عبد الرحمن بدوي مثلاً على أن الفرنسيين في عصرنا هذا يجاهدون للتنصل من مذبحة سان بارثليمو ضد الهيوغونت بينما كان ملكهم شارل التاسع ينسب لنفسه وقتها دوراً مبالغاً فيه مما يعني أنه يفاخر بهذا الدور.

[٣] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١٣٠.

الأكليروس عند عرض بعض المناصب عليهم فكانوا يرفضونها بحجة أنه غير أهل لها. غير أن الدراسة الدقيقة كشفت أن هذه هي الصيغة المتعارف عليها.

٦) قد يجنح المؤلف إلى الأسلوب الأدبي في الكتابة مما يجعله يبتعد عن الحقيقة فهو لا يتوانى في تبديل أو تغيير هنا وهناك إذا اقتضى الأسلوب الأدبي هذا، فهو يتلاعب بالألفاظ وينسب لأشخاص أعمالاً مجيدة ويستخدم عبارات أخاذة من أجل صبغ الأصل بالطابع الدرامي وجعله أكثر تشويقاً وأكثر تأثيراً على نفسية القارئ، فكلما اكتشف الباحث هذا النمط في الكتابة في الأصول عليه أن يزداد ريبة وشكاً ويجدَّ في فحص الأصل بدقة وحذر.

إذا طبق الباحث هذه الأسئلة فإنه ينجح في فرز الأقوال التي يمكن أن تكون كاذبة والأخرى المطابقة للواقع.

أما المجموعة الثانية من الأسئلة فهي تكشف لنا مقدار دقة المؤلف وضبطه للأحداث وهنا الاعتماد الأساسي حسب ما هو متعارف عليه للتأكد من ظروف المعرفة الدقيقة للوقائع هو الملاحظة، فإن تحديد قيمة الأصل ودقته تعتمد على الملاحظة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشرة وكيف تمت هذه الملاحظة.

١) هل كان المؤلف في حالة تسمح له بتسجيل الواقعة بشكل سليم، هل حواسه سليمة ساعدته في ملاحظة الواقعة كما حدثت وليست كما تخيلها هو، قد يكون الراوي واقعاً تحت تأثير أوهام، هلوسة، أحكام مسبقة فجاءت روايته تحت هذه المؤثرات وبالطبع لا تعرف أي من هذه أثرت في المؤلف على وجه الدقة. ثم هل كان المؤلف يتمتع بقدر من الذكاء والفطنة والتأهيل تمكنه من تسجيل واقعة بشكل دقيق أم أنه مجرد وصف سطحي للحادثة خدعته بعض المؤثرات السطحية؟ فالعسكري أقدر على وصف المعركة من المدني، والطبيب أقدر على وصف حالة وباء انتشرت في البلاد من الأديب وهكذا. فعقلية الكاتب هي التي تحدد ما يختاره من وقائع لتسجيلها فيما يخص حدثاً معيناً، ربما يكون المؤلف واقعاً تحت تأثير شعور أو فكر معين ولهذا لديه فكرة مسبقة عن الحادث

أثرت في وصفه وأبعدته عن الحقيقة. أحياناً قد يكون الأصل عبارة عن إجابة لأسئلة ويوحي شكل السؤال بجواب معين قد لا يكون مطابقاً للواقع بل يخدم حقيقة معينة ونجد مثل هذه الأسئلة في الاستجوابات والتحقيقات فعلينا أن نأخذ مثل هذه الإجابات بحذر شديد، والشخص قد يعرف أن عليه أن يجيب عن سؤال ما بإجابة معينة ليس بالضرورة أن تكون معبرة عما حدث.

٢) هل توفرت ظروف الملاحظة للمؤلف: هل كان في موقع يسمح له بهذا؟ وهل كان أثناء المشاهدة غير خاضع لغرض معين من أجل التوصل إلى نتيجة مسبقة؟ وكيف كان يسجل مشاهدته، وما هو منهجه، هل هناك أسباب تدعو إلى الخطأ في الملاحظة: إذا دونت وقائع اجتماع بين رؤساء وكان المؤلف مرؤوساً ولم يفهم ما يدور بدقة نتيجة ظروف شغلته عن التدوين. مثلاً: الجندي في أثناء المعركة هل يتمتع بخبرة تجعله يميز الوقائع المهمة من غير المهمة؟، والنقطة الرئيسة هنا متى سجل المؤلف الواقعة، فالملاحظة الوحيدة الدقيقة هي التي تسجل في ساعة وقوع الحادثة، وقد لوحظ أن المذكرات قد كتبت بعد الأحداث بعدة ساعات أدخلت في التاريخ أغلاطاً كثيرة فهي تُعَدُّ أصولاً من الدرجة الثانية على الرغم مما يظهر بها من مظاهر الصدق[١].

٣) هل تهاون المؤلف في معرفة حقائق كان يمكن أن يشاهدها بنفسه فأهمل هذا الأمر وعمد إلى تسجيلها كما تخيل أنها حدثت، ففي الوقائع الخاصة بالمؤتمرات، مثلاً تكتب في برنامج الحفل[٢]. وفي الأصول الرسمية قد نجد محاضر لتحقيقات كتبها أشخاص لم يكونوا موجودين في وقت الحادث وقد كشف المؤرخون مثل هذه الحالات في كثير من وثائق العصور الوسطى حيث كانت صيغ رسمية معتادة في المراسم فلم يكلف بعض المؤلفين أنفسهم عناء حضورها واكتفوا بالكتابة عن الحادثة كما تخيلوا أنها قد حدثت بهذه الصورة.

---

[١] رستم، مصطلح التاريخ، ص٦٥.

[٢] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٤٨.

٤) هل الواقعة بطبعها لا تحتمل الملاحظة من قبل الراوي: الدافع باطني، عاطفة شخص ما، أو واقعة جماعية اشترك فيها عدد كبير من الناس مثل الجيوش أو عادات شعب كامل، أو أن الواقعة استمرت لفترة طويلة قرن من الزمن وبالتالي لا يتمكن الراوي من ملاحظتها بدقة ولا بد أنه حصل على جزء منها بطريقة غير مباشرة[١].

من الضروري هنا التدقيق في كل أجزاء الأصل ولا يكفي أن نثبت أن الراوي تميز بالعدالة والضبط في أحد أصوله مما يعني أنه هكذا في جميع كتابته بل يجب أن نفحص كل نص على حدة، وأيضاً كل جزئيات هذا النص فقد يكون أخطأ في بعضها وأصاب في أخرى، عندما يذكر أرقاماً أو وصفاً لعادات شعب هل كانت هذه عن طريق عملية تقديرية؟ وهل عمم هذا الوصف الذي ينطبق على قسم من الشعب على الكل.

٥) لا بُدَّ من التمييز بين الوقائع التي شاهدها الراوي بنفسه والتي اعتمد فيها على مصادر أخرى، فإذا فحصنا أصلاً ووجدنا أن نسبة الوقائع التي شهدها المؤلف بنفسه لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من جملة هذه الوقائع والأغلب حصل عليها بطريقة غير مباشرة، بمعنى أنها رواية أو مصدر من الدرجة الثانية (المصدر من الدرجة الأولى تعني أقوالاً من الدرجة الأولى أي صادرة عن مشاهدة مباشرة). فالقائد الذي يروي أخبار معركة لا بُدَّ أنه اعتمد على ملاحظات الضباط عندما يكتب عنهم فتأتي أجزاء منها نتيجة لملاحظته هو (مصدر من الدرجة الأولى) وأخرى تُعَدُّ مصدراً من الدرجة الثانية، علينا هنا أيضاً أن نتفحص هذا المصدر الثانوي حتى نتأكد من علاقته بالحادث، ونثبت شخصيته وما إذا كان أميناً في قوله، وأحياناً قد لا يتمكن الباحث من الوصول إلى هذه المصادر الثانوية فعليه أن يدرس الأصل بعناية ويتأكد إن كانت هذه الروايات الثانوية قد وصلت إلى المؤلف عن طريق الرواية الشفوية أم أنه اعتمد على وثائق، وإننا نجد في عدة آيات من القرآن الكريم ما يساعدنا في فهم نقد الأصول التاريخية إذ هي تحثنا على عدم أخذ الأمور بالشبهات: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تُصِيبُوا قَوْمًا**

---

[١] عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١٣٢.

بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1]، لا بُدَّ هنا من الإشادة أيضاً بفضل علماء الحديث على التاريخ إذ إنهم حددوا بدقة الأشخاص الثقاة الذين يمكن أن يعتمد على رواياتهم فقال الإمام مالك بن أنس (ت٧٩هـ/٦٩٨م): "لا يؤخذ العلم من أربعةٍ، ويؤخذ من سوى ذلك، لا يؤخذ من سفيه، ولا من كذَّاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتَّهم على أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا من صاحب هوى يدعو إلى هواهُ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به"[2].

وقال الحافظ الفقيه ابن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م): "أجمع جماهير أئمَّة الحديث والفقه على: أنَّه يشترط فيمن يحتجُّ بروايته أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقِّظاً غير مغفَّل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه"[3]، وقد فصّل ابن الصلاح هذه الشروط في:

- عدالة الرَّاوي نتحقق منها ما إذا اشتهر بعدالة بين أهل العلم وأشادوا به وأصبح مكان ثقتهم وفي هذه الحالة لا نحتاج لبينة تثبت عدالته.
- يُعَدُّ الرَّاوي ضابطاً لما كتب عند مقارنة كتاباته مع الثّقاة المعروفين والمشهود لهم بالضَّبط والإتقان، فإذا توافقت مع هذه في أغلب أجزائها فإننا نعتبره ضابطاً وإلا استبعدنا روايته.

---

[1] سورة الحجرات، الآية ٦.

[2] الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ت٤٦٣هـ/١٠٧١م): الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ت، ص١١٦.

[3] ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن ت٦٤٣هـ/١٢٤٦م): معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، سورية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص١٠٤-١٠٥.

➢ يمكن قبول التَّعديل دون ذكر لسببه (التعديل هو ذكر الصفات الشخصية للراوي التي تجعله محل ثقة مثلاً الاستقامة أو أنه ثقة أو حجة أو حافظ). وذلك لأن الأسباب قد تكون كثيرة يصعب حصرها. أما بالنسبة للجرح (ذكر العيوب الشخصية للمؤلف التي تسلبه العدالة مثلاً يوصف بأنه كاذب، ضعيف في روايته أو غير ثابت فيها ... الخ)[١].

علينا أن نتأكد إذا كانت الرواية في الأصل مكتوبة أو شفهية فإذا كانت مكتوبة يمكن أن تحافظ على دقتها، أما الرواية الشفوية فعلى المؤرخ الالتزام بهذا فيستبعد من الوثيقة الأجزاء التي اعتمدت على روايات شفوية بالرغم أن الكثيرين لا يصرحون بأنهم اعتمدوا على رواية شفوية ولكن الباحث يمكن أن يتأكد من هذا بسؤال: هل العصر الذي تعود إليه الواقعة عرف تسجيل الوقائع بهذا الشكل؟ فإذا كانت الإجابة سلبية فهذا يعني أن المؤلف اعتمد على رواية شفوية.

يمكن للمؤرخ أن يستفيد مما هو منطقي ومعقول في تلك الروايات واستبعاد ما يبدو مستحيلاً أو متناقضاً. أو أحياناً يمكن أن نقارن بين مختلف الأساطير ونستخلص ما هو مشترك على أساس أنه واقعي أو تاريخي، رغم أن بعض المؤرخين يعتقد أنه من المستحيل أن نستخلص من الأسطورة أي معلومة مؤكدة وأنها من خيال الشعب، علينا بشكل عام أن نتبع القاعدة "عدم الأخذ بأي قول مصدره أسطورة".

إذاً في النهاية يجد المؤرخ أمامه معلومات لا يعرف بالتحديد من شاهدها ولا متى قيدها ووجود فرص كثيرة للخطأ والكذب، فالمؤرخ لا يتشدد كثيراً في شروط الملاحظة إضافة إلى وجود معلومات يكون احتمال الكذب أو الخطأ فيها نادراً فالمؤرخ يمكن أن يبحث في الوثيقة ويرى إذا كانت بعض معلوماتها تقع في هذه الفئة، أما هذه الحالات فتشمل[٢]:

---

[١] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص١٠٥-١٠٦.

[٢] بدوي، مناهج البحث العلمي، ص١٥٤.

١) **الحالة الأولى:** حالة الكذب فيها غير محتمل ذلك لأن الشخص يكذب ليحدث تأثيراً عند المستمع أو القارئ لتضليله بموقف أو رأي، ويمكن أحياناً ألا يكون لهذا تأثير أو فائدة فهل وصل المؤلف لهذه القناعة بسبب:

- أن الكذب يؤدي إلى تأثير عكسي مضاد لمصلحة أفراد أو طائفة أو جماعة ينتمي إليها المؤلف من خلال الرأي الذي أراد أن يروج له؟ هنا الكذب مستبعد، ولكن يجب أن يكون هذا في منتهى الدقة إذا رأينا مثلاً شخصاً ينتمي لمذهب ديني معين يذم الذين ينتمون لنفس المذهب فربما يكون هناك طوائف مختلفة متنافرة في داخل المذهب نفسه.
- قد تكون الواقعة معروفة جيداً بشكل يمنع المؤلف من الكذب عنها بسبب يقينه بأن الكذب سيفضح، وهذه تتعلق بالوقائع القريبة زمانياً ومكانياً والمستمرة لفترة طويلة.
- هل هذه الواقعة لا تهم المؤلف بصفة خاصة فلم يهتم بتحريفها وتشمل هذه أحداثاً عامة وأشخاصاً ثانويين، فالمؤلف غالباً ما يذكر وقائع حقيقية عندما يكتب عن موضوع، ولا يكون كله كذباً فغالباً إذا قصد الكذب فهو يذكر وقائع ثابتة خاصة إذا كانت معروفة في عصره.

٢) **الحالة الثانية:** التي يكون فيها احتمال الخطأ ضئيلاً فهي الوقائع الضخمة التي من الصعب مشاهدتها خطأ فهل الواقعة كانت من هذا النوع الذي يسهل مشاهدته: بقيت في مكانها لفترة طويلة تمكن المؤلف من رؤيتها مراراً:

- أثر أو شخصية أو حادث استمر لفترة طويلة.
- هل كانت واسعة الانتشار شاهدها عدد كبير من الناس (معركة –احتفال– تقليد شائع).

٣) **الحالة الثالثة:** معلومات احتمال الصحة فيها مؤكد إذا أورد المؤلف معلومات متناقضة لعاداته واعتقاداته فلا يمكن أن تكون إلا صحيحة، فإذا ثبت لنا أن الواقعة تتناقض مع أفكار المؤلف ورغم هذا أوردها فالأغلب أنها صحيحة.

إذن تحليل أي أصل تاريخي يجب أن يكون بهذه الصورة حتى نتعرف على المؤلف، عصره، مكانته، هدفه، ثقافته، ما هي فرص الكذب في الكتابة أو الخطأ وبعد الانتهاء من هذه العملية يكتسب الباحث مهارة نقدية تجعله يحلل هذه الأصول بمهارة ومنهجية.

١- إثبات جزئيات الوقائع:

هناك مرحلة أخرى بعد تحري النصوص وإخضاعها للنقد الظاهري والباطني وتوخي العدالة والضبط لدى المؤلف قبل أن يشرع الباحث في استخدام المعلومات في التأليف التاريخي وهي مرحلة إثبات جزئيات الوقائع.

فالمؤرخ يستبعد معلومات كثيرة عن طريق النقد السلبي ولا يجد ما يضعه مكانها كما أن المعلومات الإيجابية هي أيضاً موضع شك وهو يقول فيها باحتمال الصدق فيها، يمكن للباحث أن يقسم معلوماته إلى درجات حسب الرواة: راوٍ يمكن أن يعتمد على روايته وآخر ضعيف وآخر تسقط روايته ويعني هذا ضرورة متابعة البحث والاستقصاء ليصل إلى ما هو أقرب إلى اليقين، يمكن جمع الأقوال المتعددة الخاصة برواية ما والمقارنة بينها ولا بُدَّ من الانتباه هنا لعدة أشياء:

١) استبعاد الواقعة التي يرويها شخص واحد، ففي مجال العلوم الطبيعية فإن إثبات الحقيقة يكون بالتجربة والتكرار والمشاهدة فعلينا بالتاريخ أن نلتزم بهذه القاعدة، وقد أشار علماء الحديث إلى تقسيم رواية الحديث إلى درجات أعلاها المتواتر حيث يمنع عدد المخبرين به تواطؤهم على الكذب، إذا أراد المؤرخ ذكر واقعة رواها شخص واحد مهما كان أميناً فلا يؤكدها بل ينسبها لقائلها: كما ذكر هيرودوت أو قيصر مثلاً، ويظهر خطر هذا الأسلوب إذا أصبحت هذه معلومات يعتمد عليها ويقرها المؤرخون فقط لأنها لا تناقضها وثيقة أخرى، وأصبح هذا أكثر قبولاً من وقائع فيها عدة روايات متناقضة مثلاً: الحرب الميدية كتب عنها هيرودوت وحده بشكل أساسي ولكنها لا تخضع للمناقشة مثل ما حدث للثورة الفرنسية التي كتبت عنها مئات الروايات من المعاصرين لها، الأمر يتطلب ثورة في أذهان المؤرخين.

٢) إذا صادف الباحث روايات عدة عن واقعة معينة لكنها متناقضة عليه أولاً التأكد من أنها فعلاً متناقضة، فما يبدو أحياناً تناقضاً هو في الواقع روايات مختلفة في الزمان أو المكان أو الأشخاص فلكي نقرُّ بالتناقض يجب التأكد أن الرواية تتعلق بنفس الحادث، وقد يكون التناقض ظاهرياً فقط ولكن الروايات تتعلق بحادثتين مختلفتين، علينا ألا نأخذ هذه بأن كل رواية تؤيد الأخرى بل نأخذها كروايات منفردة إذا اتضح عدم تطابق جزئيات الواقعة.

أما إذا ثبت التناقض فعلى المؤرخ التعرف على أي منهما هو الصحيح ولا يجب أن يسعى لإيجاد حل وسط؛ إذ إن هذا الاتجاه منافٍ للروح العلمية التي يجب أن تتحلى بها الكتابة التاريخية، فإذا كنا لا نقبل حلاً وسطاً في جمع ٢+٢=٤ وآخر ٢+٢=٦ فنقول حل وسط ٢+٢=٥، فإذا أورد مؤلف أن عدد المقاتلين ٢٠ ألفاً وذكر آخر بأنهم ٤٠ ألفاً فلا يجب أن نوقعه بين العددين ونقول أنه ٣٠ ألفاً علينا أن نبحث لنصل إلى أيهما الصواب.

ثم إن تعدد الروايات لا يُعتد بها؛ لأنه قد تكون هناك روايات عدة نقلت من مصدر واحد، ونلاحظ في حياتنا اليومية أن خبراً مصدره صحيفة أو وكالة أنباء يتم تداوله في صحف عدة، فإذا أورد مئة مؤلف وصفاً لواقعة علينا أن نتأكد من أنهم مستقلون عن بعضهم البعض، لا عبرة بالعدد؛ لأن الحقائق العلمية لا تحسم بالتصويت والأكثرية[١]. قال أحد الفلاسفة العبرة بالوزن وليس بالعدد، ولقد اتبع المؤرخون قاعدة عامة هي أن المؤلفين إذا اتفقوا على جزئيات واقعة فلا بُدَّ أن مصدرهم واحد وأما ما أورده كل منهم بشكل مستقل فهو الأقرب إلى الصحة: إذا تكرر قول خاطئ في أكثر من وثيقة فمعناها نقلهم عن واحد.

---

[١] رستم، مصطلح التاريخ، ص٨٣.

ثم إن تطابق الروايات تثير الشكوك أيضاً وكما أدرك خبراء التزوير فإن الدقة في تزوير التوقيعات تؤكد وقوع التزوير فكلما اكتشف المؤرخ تطابقاً في روايات عليه أن تزداد شكوكه لكن يجب أن نحتاط للتالي:

ربما أن المؤلف لم يكتفِ بنقل الملاحظة بل أعاد رؤيتها بنفسه قبل أن يسجلها، وربما أنه اشترك في المشاهدة مع آخرين ولكنهم كلفوا أحدهم بتسجيلها: محاضر جلسات لجان هل راجعها آخرون أم محررها فقط.

ربما أن هناك عدداً كبيراً من المشاهدين قيدوا نفس الملاحظة في ظروف متشابهة، علينا أن نلاحظ هنا تطبيق أسلوب النقد السلبي، الملاحظات المستقلة هي ما ورد في وثائق مختلفة كتبها مؤلفون ينتسبون إلى جماعات أو مذاهب مختلفة ويعملون في ظروف مختلفة. في بعض الأحيان قد يجد الباحث رواية تتناقض مع الوقائع الثابتة والمعروفة تاريخياً أو ما عُرف بالملاحظة والتجربة في العلوم الطبيعية أو قانون علمي أثبته العلماء ففي هذه الحالة لا بُدَّ أن يأخذ الباحث بالرواية التي أثبتتها التجارب العلمية؛ لأن المعلومات التاريخية مهما كانت دقتها فهي أقل قيمة من المعرفة العلمية المؤسسة على الملاحظة المباشرة والتجارب، فلا بُدَّ من تصحيح المعلومات التاريخية التي يحصل عليها، وإن كانت تتفق مع علوم أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع وهي علوم تتشابه مع التاريخ في مدى دقة وقائعها، على التاريخ أن يستفيد من نتائج العلوم الطبيعية في تفسير بعض أحداثه ولا يمكن أن يحدث العكس.

وقد يواجه الباحث أحياناً بفكرة أو رأي يميل إلى استبعاده بسبب أنه غير محتمل الحدوث ولكن علينا هنا أن نحدد الظروف التي وجدت فيها هذه الواقعة لأن فكرة عدم الاحتمال غير علمية بمعنى أنها تتغير حسب الظروف فيما يراه جمهور ما بأنه غير محتمل أو معجزة، وقد يكون شيئاً محتملاً بالنسبة لجمهور آخر إذا تغيرت الظروف، فإذا شاهد جمهور العصور الوسطى طائرة أو تلفزيوناً قد يعتقد أن هذه معجزة، فإذاً على الباحث دراسة الظروف التي جاءت فيها الواقعة ليحدد ما إذا كانت بالفعل غير محتملة.

من القواعد التي يمكن أن يسير عليها الباحث هو مدى الاتفاق بين أصول مختلفة حول واقعة معينة، فالأصول تحوي معلومات تتفق مع بعضها البعض وأخرى تختلف فيها، فيقوم بدراسة نواحي الاتفاق هذه ونواحي الاختلاف في كل أصل على حدة حتى يستطيع أن يصل إلى درجة من الدقة في معلوماته. يمكن أن يعتمد أيضاً على تجميع جزئيات واقعة معينة ويحاول أن يشكل صورة منسقة معنوياً مع بعضها البعض، إذا وجد وصف رحلة لأحد الملوك يمكن أن يحاول أن يبني صورة تقريبية من الأصول عن طريق تحديد بدايتها، الأماكن التي مرَّ بها، الأشخاص الذين كانوا معه فإذا لم تقدم الأصول المعلومات في اتساق عام عن هذا الحادث فيمكن الأخذ بنقاط الاتفاق.

الفصل الخامس
التركيب التاريخي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

عندما يفرغ الباحث المدقِّق من نقد مجموع الوثائق التي قام بجمعها؛ بُغية الاستناد عليها في الكتابة التاريخيَّة، وبعدها يكون قد نقدها نقداً خارجيَّاً وباطنيَّاً، فإنه سيكون في وضع يمكِّنه من غربلة هذه الوثائق. وهو يقوم أولاً بطرح وإغفال تلك الوثائق التي أثبتت صُنُوف النقد مدى كذبها وعدم صلاحيتها، والتي بيَّن التحليل الباطني السلبي تحامُل مؤلِّفها، أو كذبه، أو خطئه، وأظهر الشكّ المنهجي أنه لا يمكن التعويل عليها في الكتابة التاريخيّة.

ثم يقوم الباحث، بالنظر من جديد في باقي الوثائق التي أثبت النقد والتحليل صدقها وصلاحيتها، جزئيَّاً أو كليَّاً، واقتنع هو بأنها تصلح لأن تكون قاعدة صالحة لصياغة بحثه أو دراسته. ولا يغرُب عن بالنا أن جميع الخطوات المنهجية العسيرة التي قمنا حتى الآن بها، لم تُثبت لنا الحقائق التاريخية نفسها؛ وإنما ساعدتنا فقط في التّمييز بين الصادق والكاذب من الرِّوايات، حيث نبذنا الغثَّ، وأبقينا ما يُعتقد في صحّته منها. وهنا تبدأ عملية التأريخ الفعلية حقاً؛ لأننا الآن توصَّلنا إلى الوثائق التي تتضمّن دقائق تفاصيل الوقائع التاريخية التي نبحث عنها. ولكن هذه الحقائق ما تزال متشابكة، ومبعثرة عبر الوثائق التي بين أيدينا. فلا بُدَّ إذاً من تصنيفها الآن على نحو علمي، واستخلاصها بمهارة من مختلف تلك الوثائق؛ لأنه لا بُدَّ لنا الآن من أن نخرج من دائرة الشك والتَّثبُّت إلى دائرة اليقين، ومن ثم الكتابة[1].

---

[1] الوافي، محمد عبد الكريم: منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، منشورات جامعة قاريونس، ط٣، بنغازي، ٢٠٠٨م، ص١٤٧-١٤٨.

أولاً- تعريف التركيب التاريخي:

التركيب التاريخي هو عملية تكوين قطعة متكاملة من المعرفة التاريخية، منظمة من الحقائق الجزئية التي تم جمعها من الوثائق المختلفة. وهو في واقعه يعني ربط الحقائق التاريخية المتوافرة لدى الباحث بحيث تكوّن صورة متكاملة وحيّة من الماضي الإنساني.

وتتضمن مرحلة التركيب التاريخي مجموعة من العمليات المترابطة والمتداخلة مع بعضها بعضاً، ومن العسير فصل واحدتها عن الأخرى فصلاً كاملاً:

١- قيام الباحث التاريخي بتكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتجمعة لديه، وللهيكل العام لمجموع بحثه.

٢- السعي لتقسيم مجموعة الحقائق المتجمعة لديه إلى أقسام متجانسة، وتجميعها بحسب ذلك التجانس، أو بتعبير آخر تصنيفها.

٣- العمل على ملء الثغرات التي تتبدى له بعد التصنيف، والتي لم تتوافر له معلومات عنها في الوثائق، ويتم ذلك بالمحاكمة المعتمدة على موازنة أحداث الماضي بالحاضر.

٤- البحث عن علاقة تلك الوثائق المصنفة ضمن هيكل معين ببعضها، وعلاقتها مع الحقائق الإنسانية الأوسع؛ للوصول إلى تعميمات أو نتائج ذات معنى تتوج عملية التركيب التاريخي[١].

ثانياً- تصنيف الوثائق وغربلتها وفحصها:

عندما يفرغ الباحث المدقِّق من نقد مجموع الوثائق التي قام بجمعها؛ بُغية الاستناد عليها في الكتابة التاريخيّة، وبعدما يكون قد نقدها نقداً خارجياً وباطنياً -كما بيَّنا سابقاً- فإنه سيكون في وضع يمكِّنه من غَرْبلة هذه الوثائق. وهو يقوم أولاً بطرح وإغفال تلك الوثائق التي أثبتت صُنُوف النقد مدى كذبها وعدم صلاحيتها، والتي بيَّن التحليل الباطني

---

[١] الصباغ، ليلى: دراسة في منهجية البحث التاريخي، منشورات جامعة دمشق، ص٣٠٦- ٣٠٧.

السلبي تحامُل مؤلِّفها أو كذبه، أو خطئه، وأظهر الشكّ المنهجي أنه لا يمكن التعويل عليها في الكتابة التاريخيّة.

ثم يقوم الباحث، بالنظر من جديد في باقي الوثائق التي أثبت النقد والتحليل صدقها وصلاحيتها، جزئيًّاً أو كليًّاً، واقتنع هو بأنها تصلح لأن تكون قاعدة صالحة لصياغة بحثه أو دراسته. ولا يغرُب عن بالنا أن جميع الخطوات المنهجية العسيرة التي قمنا حتى الآن بها، لم تُثبت لنا الحقائق التاريخية نفسها؛ وإنما ساعدتنا فقط في التّمييز بين الصادق والكاذب من الرِّوايات، حيث نبذنا الغثَّ، وأبقينا ما يُعتقد في صحّته منها. وهنا تبدأ عملية التأريخ الفعلية حقاً؛ لأننا الآن توصَّلنا إلى الوثائق التي تتضمّن دقائق تفاصيل الوقائع التاريخية التي نبحث عنها. ولكن هذه الحقائق ما تزال متشابكة، ومبعثرة عبر الوثائق التي بين أيدينا. فلا بُدَّ إذاً من تصنيفها الآن على نحو علمي، واستخلاصها بمهارة من مختلف تلك الوثائق؛ لأنه لا بُدَّ لنا الآن من أن نخرج من دائرة الشك والتَّثبُّت إلى دائرة اليقين، ومن ثم الكتابة[١].

وعلينا أن نُبادر، قبل كل شيء، إلى جمع الرِّوايات والوثائق الخاصة بكل واقعة تاريخيّة معيّنة؛ لأن الظواهر والأحداث التاريخية كثيرة ومتنوّعة، ويحتّم تصنيفها في طوائف خاصة، تمهيداً لفهمها، كلّاً على حدة ثم الوقوف على تلك العلاقات السببيَّة التي تربط بينها. ويمكننا أن نصنِّف هذه الوقائع وهذه الظواهر التاريخيّة بناء على أكثر من أساس: فإمَّا أن نصنِّفها على أساسِ أزمنتها وتواريخ وقوعها، وإمّا على أساسٍ طبيعتها، من حيث إنها حوادث ذات صبغة سياسيّة، أو عسكريّة، أو ثقافيّة، أو اقتصاديّة، أو غير ذلك، بما يناسبها. والرِّوايات التاريخيّة التي تتضمّنها هذه الوثائق حول موضوع واحد، أو واقعة تاريخية واحدة؛ قد تكون متطابقة في فحواها، أو متشابهة، وقد تكون متضاربة ومتناقضة فيما بينها؛ ولكن هذا لا يُنْقص من قيمتها، مادامت عمليات النّقد والتحليل الخارجي والباطني قد أثبتت صحّتها كلّها. فالوثائق قد تتناقض رواياتها حول موضوع

---

[١] الوافي، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، ص١٤٧-١٤٨.

واحد؛ كأن يكون معركة عسكريّة مثلاً؛ لأن صاحب كل وثيقة مما بين أيدينا قد شاهد أحداث المعركة من زاوية معيّنة ومن موقع معيّن، أو انطلاقاً من هذه الجبهة الحربيّة أو تلك...الخ. وعلى أيّة حالٍ، فإن التَّناقض سيتلاشى من أمام الباحث عند تعمُّقه في دراسة هذه الوثائق المتضادة ظاهريًّاً.

وإذا كانت الوثائق متَّفقة عموماً حول واقعة أو ظاهرة تاريخية معيَّنة، رغم استقلاليَّة كل وثيقة عن الأخرى؛ فإن هذا أدعى إلى تصديق ما جاء فيها.

وعلى المؤرِّخ أن يأخذ بمنتهى الحذر مضمون أيّة وثيقة تنفرد بذكر واقعة معيَّنة، أو بذكر أحد تفاصيلها المهمة، وهذه تسمى "رواية الآحاد"، ولا يجوز اتِّخاذ ما جاء في مثل هذه الوثيقة الأوحدية على أنه حقيقة ثابتة، مهما كان راويها ثقة، إذا كان باقي الرُّواة يذهبون إلى خلاف ما قاله في وثيقته. ولكن يتحتم الإشارة إلى مضمون هذه الرواية، على اعتبار أن مضمونها ممكن أو ينطوي على الاحتمال. وقد فطن علماء المسلمين من رواة الأخبار ومن أصحاب الحديث النبوي الشريف، إلى خطورة الاعتماد على "رواية الآحاد"، التي ينفرد بها شاهد واحد، واشترطوا لضمان صدقها ضرورة إردافها بشهادات أُخرى، تحرُّزاً من الكذب.

إذا لاحظ الباحث مثلاً أن هنالك روايات تضخِّم من أمرٍ، في حين أن روايات أُخرى تُقلِّل من شأنه؛ مثال ذلك اختلاف مصدرين أو وثيقتين حول تقرير عدد القتلى من جانبين متحاربين في معركة من المعارك الحربيّة؛ بحيث نجد إحدى الوثيقتين تقدِّرهم مثلاً بالآلاف، في حين تقدِّرهم الأُخرى بالعشرات فقط؛ فإنه في مثل هذه الحالة لا يصحُّ أن يقف الباحث موقفاً وسطاً، فيستنتج من عنده أن كلا الوثيقتين أَجْحَفَ في التقدير، ويخلص من ذلك أن عدد القتلى بالمئات مثلاً، وليس بالألوف ولا بالعشرات. ولكن قد يكون أحد المصدرين هو الصحيح كلَّ الصحّة، بينما المصدر الآخر كاذب. فالأحرى بالباحث، بدلاً من ذلك، أن يبحث في مدى صحة كل منهما عن طريق قرائن أخرى من

وثائق محايِدة أو غير ذلك. أمَّا إذا تعذَّر عليه ذلك، فإن عليه أن يسجِّل في بحثه ما ادَّعاه الجانبان، دون ترجيح أحدهما على الآخر، إلَّا استناداً على مسوّغات[1].

وفي بعض الحالات قد يُجمع مؤرخون عديدون على إقرار واقعةٍ ما على أنها حقيقّة ـ رغم كذبهم جميعاً ـ إمَّا لدواعٍ قوميَّة أو عسكريَّة أو نفسيَّة خاصة بهم. فعلى الباحث ـ إذا شكَّ في قولهم الذي أجمعوا عليه ـ ألَّا يقبل ما قرَّروه بسذاجة، فقد يوفَّق في تكذيب ما جاء في كتبهم. مثال ذلك: أنني لاحظتُ أن هنالك إصراراً في كثير من الكتابات التاريخيَّة الفرنسية على أن نابليون أو مدفعيّته، هي التي شَوَّهت وهَشَّمت بقذائفها في معركة الأهرام ـ معركة إمبابة التي وقعت في ٢١ تموز ١٧٩٨م ـ أنفَ تمثال أبي الهول، بسبب فعل الحملة الفرنسيَّة لما دخلت مصر، فقد أرادت أن تتخلص من الأصنام، ثم قرأتُ كذلك ما أفادني من أن مدفعية الحملة لم يكن مداها ليصل تقنياً إلى منطقة الأهرامات أصلاً، إذا ما قيست المسافة بين قرية إمبابة المصريّة وبين منطقة الأهرامات التي بها تمثال أبي الهول. وقرأتُ أن الأصحّ هو تسمية المعركة بـ "معركة إمبابة" لأنها وقعت عندها، وليس عند الأهرامات. ففكرتُ في أمر أنف أبي الهول وزعمتُ لنفسي أن المدفعيّة الفرنسيّة قد لا تكون هي التي حطَّمت هذا الأنف. وأخذتُ أقلِّبُ كتبَ التاريخ العربيّة القديمة التي تصف هذا التمثال في القرون السابقة على قيام نابليون بحملته على مصر. وبالفعل وُفِّقْتُ في العثور على نصٍّ للمؤرِّخ المصري المعروف تقي الدين المقريزي "توفي سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٣م"، ضمَّنه كتابه المشهور "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأمصار" والمعروف بالخطط المقريزيَّة، حيث أعطانا بهذا النّص القصير، الدليل والبرهان القاطع على أن أنف التمثال كان مشوَّهاً منذ القرن الثامن للهجرة؛ أي منذ القرن الرابع عشر الميلادي، وقبل معركة إمبابة بأربعة قرون كاملة! ويقول النص: "... وفي زماننا كان شخص يعرف بالشيخ محمد صائم الدهر، من جُملة صُوفيَّة الخانقاه الصُّلّاحيّة، قام في نحوٍ من سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨م لتغيير أشياء من

---

[1] الوافي، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، ص١٤٨-١٤٩.

المُنكرات، وسار إلى الأهرام، وشوَّه وجه أبي الهول، فغلب الرمل على ألاضي الجيزة"[1]. ويُظهر لنا هذا المثل كيف تُجمع وثائقٌ، وكيف يُجمع مؤرخون عديدون على إقرار واقعةٍ لا أساس لها من الصِّحة، ويروِّجون لها في كتبهم، إلى حدّ أنك لو سألت أي مثقّف عادي: من ثَلَمَ أنف أبي الهول؟ لقال لك بدون تردُّد: ثَلَمَتْهُ مدفعيّةُ نابليون. بينما الذي ثلمته في زعم المقريزي الشيخ صائم الدَّهر.

ولذا، فإن إجماع أو اتِّفاق نصوص متعدّدة أو روايات كثيرة حول واقعة تاريخيّة ما، مهما تكن، ليس بالضرورة دليلاً على صحّة هذه الواقعة. فعلى الباحث في التاريخ أن يمحِّص الروايات والأخبار التي يعثر عليها في الكتب والوثائق، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وأن يُعمِلَ ذهنه في مغزاها.

وقد تُجمع الرِّوايات على ذِكر ظواهر أو أحداث تاريخية، مزعومة تتناقض مع منطق العقل ومع قوانين العلم؛ ومثل هذا ينطبق خُصُوصاً على ما تعجُّ به التآليف الإغريقية القديمة من أساطير تتحدث عن الآلهة التي زعموا أنها على هيئة بشر، أو أنها على الأقل تظهر للناس على هيئة البشر، مثلما هو مبثوث بكثرة في "الإلياذة" و"الأُوديسَّا". وينطبق هذا على ما يطفح به كتاب "ألف ليلة وليلة" من أساطير مشرقيّة عن السَّحرة والغيلان والجنّ وعن القصور المسحورة، ومثل هذه الأساطير تجدها في كتب الإخباريّين المسلمين في القرن الثاني للهجرة؛ بل ولدى بعض كبار المؤرِّخين في القرن الرابع الهجري، كالمسعودي والطَّبري. ويُنصحُ في هذا السِّياق بالاطِّلاع على ذلك في الفصل الممتع الذي عقده ابن خلدون في مقدّمته عن: "الإلماع لما يعرض للمؤرِّخين من المغالط"، وهو الفصل الذي يعرض فيه للأساطير والمغالط التي يقع فيها حتى كبار المؤرِّخين. ويهزأ ابن خلدون لمزاعم أولئك الذين وصفوا "إرم ذات العِماد" التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، أوصافاً خياليّة، فذهبوا إلى أنها مدينة بناها ملك اسمه شدَّاد قام ببناء

---

[1] المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر ت٨٤٥هـ/١٤٤٣م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ج٣، ص٣١٢.

هذه المدينة العجيبة[١]. ويقول ابن خلدون ساخراً من هذه الأسطورة: "فبنى مدينة إِرَمَ في صحاري عدن في مدَّة ثلاثمائة سنة، وكان عمره تسعمائة سنة، وأنها مدينة عظيمة قصورها من الذهب والفضة، وأساطينها من الزَّبرجد[٢] والياقوت، وفيها أصناف الشجر والأنهار المطردة[٣]، ولما تم بناؤها سار إليها بأهل مملكته حتى إذا كان منها على مسيرة يوم وليلة بعث الله عليهم صيحة من السماء فهلكوا كلهم"؛ ويُعقّب ابن خلدون قائلاً: ذكر ذلك الطبري والثعالبي والزمخشري وغيرهم من المفسرين[٤].

ثالثاً- التدوين التاريخي:

يقصد بالتدوين التاريخي كتابة المؤرخ لكل ما يراه جديراً بالتسجيل أو التدوين من المعلومات التي تتصل بالجوانب السياسية أو الحضارية أو ذات المنحى الحضاري، وتدون حوادث التاريخ بعد وقوعها بزمن قصير أو طويل، وتجدر الإشارة إلى أن المسافة الزمنية، كلما طالت بين زمن وقوع الحدث وزمن تدوينه كلما صَعُبَ تقصي حقيقة ما حصل بالفعل، مع ضرورة الانتباه إلى أن المؤرخ الذي يدون لحوادث التاريخ القريب منه أو المعاصرة له تكون في الأغلب منحازة أو غير دقيقة بسبب تأثره بخلفيته العقائدية سواء أكانت دينية أو طائفية أو سياسية أو بسبب ميوله النفسية أو بسبب تأثره بالسلطة الحاكمة[٥].

---

[١] الوافي، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، ص١٤٩-١٥٣.

[٢] **الزبرجد:** هو الزمرد. الأزهري (محمد بن أحمد الهروي ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١م، ج١١، ص١٧٨.

[٣] **اطرد النهر:** تتابع جريان مائه. عمر، أحمد مختار عبد الحميد: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ج٢، ص١٣٩٤.

[٤] ابن خلدون، المقدمة، ص١٩.

[٥] الجبوري، حسين محمد جواد؛ الجنابي، قيس حاتم هاني: منهجية البحث التاريخي، الأسس والمفاهيم والأساليب العلمية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط٢، عمان، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص٢٧-٢٨.

ومع أن المؤرخين لاسيما المعاصرين للحدث التاريخي كثيراً ما يدونوا الأحداث السياسية والعسكرية إلا أنه يجب على المؤرخ أن لا يؤرخ لتغطية أعمال الملوك أو الحكام فحسب، بل تتعدى مهمته أبعد من ذلك بكثير، إذ ينبغي عليه أن يغطي جميع الجوانب الحضارية كالاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية والفنية، وهذه الجوانب هي التي تفصح عن إمكانات العقل الإنساني على مر العصور، وهذا ما يشير إليه فولتير بقوله: "إن بعض المؤرخين يهتم بالحروب والمعاهدات ولكني بعد قراءة وصف ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف معركة، وبضع مئات من المعاهدات، لم أجد نفسي أكثر حكمة مما كنت قبلها، حيث لم أتعرف إلا على مجرد حوادث لا تستحق عناء المعرفة، وأي حكمة تكتسب من العلم بسيادة طاغية عللا شعب بربري من هم له إلا أن يغزو ويدمر"[١].

والتدوين التاريخي يحتاج إلى حس ووعي تاريخي.والحس التاريخي هو إحساس جماعة أو أمة بقيمة الزمن، ولو بشكل نسبي، دون أن يترتب على ذلك أية ممارسة متقدمة في مجال المعرفة التاريخية أو التدوين التاريخي المنظم القائم على ربط الأسباب بمسبباتها وربط الحوادث في إطار علاقاتها الزمنية والمكانية.

أما الوعي التاريخي فهو حالة متقدمة في مجال المعرفة التاريخية وامتلاك القدرة على ممارسة التدوين التاريخي، فالوعي التاريخي هو حالة أكثر تقدماً من الحس التاريخي لجماعة أو أمة من الأمم، والكتابة التاريخية لا تتحقق قبل تحقق الوعي التاريخي عند أمة أو جماعة[٢].

ولأن الباحث الذي يستقي معلوماته من المدونات التاريخية يجد صعوبة في إنجاز بحثه بالدقة التي يبتغيها لأسباب شتى يمكن إجمالها بما يأتي:

---

[١] الجبوري؛ الجنابي: منهجية البحث التاريخي، ص٢٨؛ صبحي، في فلسفة التاريخ، ص١٨٠-١٨١.

[٢] الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص٢٨.

١. تأثر كتابات المؤرخين المعاصرين للحوادث التاريخية كما أشرنا بالتأثيرات السياسية والدينية والطائفية والقومية؛ فضلاً عن تأثيرات المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا الأمر يصعب التجرد عنه عند المؤرخين المعاصرين للحدث التاريخي.

٢. الميول النفسية للكاتب وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه المؤرخ؛ إذ قد يتقبل أو يستحسن حدث أو سبب لحدث تاريخي ولا يقبل غيره أو يكون ميالاً لسبب دون الآخر بحسب تقبله النفسي للحدث، أي أن المؤرخ نراه يرجع الحدث التاريخي الذي يتوافق مع ميوله النفسية ويسهب في شرحها واقتفاء الأدلة التي تدعم وجهة نظره في حين يتجاهل الحدث الذي لا يروقه أو لا يتوافق مع ميوله النفسية ويسرد الأدلة التي تضعف من هذا الحدث، وهذا لا يعني أن المؤرخ هو الذي يحدد أهمية الحدث التاريخي بنفسه.

٣. افتقار بعض المؤرخين للدقة في عملية تقصي الحقائق بسبب الضغوط أو الموانع السياسية التي تحول دون معرفة أصل الحدث أو أسبابه الحقيقية فنراهم يدونون ما يشاع بين العامة دون الوصول إلى مصدر الحدث.

٤. قصور نظرة الكثير من المؤرخين على جانب محدد في أسباب العلة التاريخية دون الإحاطة بباقي العلل التي تأثر في الحدث؛ إذ أن الحدث كثيراً ما يكون مرتبطاً بعوامل أخرى جغرافية أو دينية أو اقتصادية أو غيرها[١].

وتتعدد نظم التدوين التي يتّبعها الباحثون في تدوين المعلومات والبيانات، وأهم هذه النظم:

- **تفريغ المادة التوثيقية باستعمال نظام البطاقات:**

بعد الانتهاء من فحص الوثائق على هذا النحو؛ متّخذاً كل ضروب الحيطة والشك اللازمة في البحث التاريخي العلمي؛ وبعد القيام بتصنيف هذه الوثائق في مجموعات، بحسب موضوعاتها؛ علينا عندئذ أن ننسخ من الوثائق الخطيَّة التي بين يدينا، تلك

---

[١] الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص٢٨-٢٩.

المقاطع أو الفقرات أو الصفحات التي تمسُّ موضع بحثنا، بأن ننقلها على بطاقات أو أوراق خاصَّة، نكون قد أعددناها لهذا الغرض.

ويحرص كثير من الباحثين على نقل مثل هذه المادة على بطاقات صغيرة أو كبيرة أو متوسطة الحجم، مصنوعة من الورق السميك١٠× ١٤سم، وتسمى بطاقة تدوين معلومات، وتُباع عادة في المكتبات. وهذه البطاقات تسمّى "جزازات" أو "فيشات"[١]. يقوم الباحث بتحصيل أعداد كبيرة منها تستوفي مادة بحثه ويكتب الفكرة التي يجمعها أو النص الذي يختاره على وجه واحد من البطاقة،ولا بُدَّ من أن تكون هذه البطاقات موحَّدة الحجم، ليسهُل علينا تصنيفها في علبة خاصة من الخشب أو من الورق المقوّى[٢].

فالدَّارس لا تقف بوجهه أيَّة صعوبات مادية، وعليه ـ إذا ما دعت الحاجة ـ أن يلجأ إلى استعمال أيّة أدوات تنظيميّة حتى ولو كانت بسيطة. وعندما نتحصّل على هذه البطاقات ـ أو نستعيض عنها بالورق ـ فعلينا تضمين كل بطاقة اسم الوثيقة، واسم مؤلِّفها، ورقم الصفحة التي انتَزَع منها النص المقتبس، والذي يهم موضع البحث.

وطريقة استعمال البطاقات لا بُدَّ من أن يتبنَّاها الطالب حتى بالنسبة للمصادر والمراجع المطبوعة. وبالنسبة للأخيرة، عليه أن يكتب في رأس كل بطاقة، على اليمين ـ ويُستحسن أن يكون ذلك بقلم أحمر ـ اسم المؤلِّف ولقبه، واسم المحقِّق إن وُجد، ثم تحته:

---

[١] لا شكَّ في أن أسلافنا من المؤرخين والمؤلفين قد عرفوا نظام البطاقات على نحو آخر. ويتضح الأخذ بهذا النظام لديهم في الكتب المطولة، ككتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب الأغاني للأصفهاني، أو ككتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري، وغيرها. فهؤلاء قد التزموا بنقل الاقتباسات عن المصادر حرفياً بصيغها وألفاظها وحروفها نفسها. وكانوا إذا عمدوا إلى تلخيص الاقتباس أشاروا إلى ذلك بقولهم مثلاً: "يقول المؤلف ما معناه". وكانوا يبدؤون الاقتباس بقوله: "قال فلان". كما كانوا يختمون الاقتباس بكلمة انتهى، أو يختصرونها بـ "أهـ". انظر: ضيف، شوقي: البحث الأدبي طبيعته مناهجه أصوله مصادره، دار المعارف، ط٧، مصر، ١٩٩٢م، ص٢٦٤.

[٢] الوافي، منهج البحث في التاريخ، ص١٥٢؛ صبح، علي علي: البحث الأدبي بين النظر والتطبيق، ص٩٦.

اسم الكتاب كاملاً، واسم دار النشر، وبلد النشر، وتاريخه، ورقم الجزء إن وجد، ورقم الطبعة إن كانت طبعة ثانية فما فوق، ورقم الصفحة التي تتضمَّن النصَّ المُقتبس. وإذا كان المصدر مخطوطاً فيشير الباحث في البطاقة أيضاً إلى المخطوطة وإلى صاحبها، وإلى كاتبها وإلى سنة الكتابة، وإلى المكتبة التي بها، والرقم التي حفلت به والرمز الذي بجانب الرقم. وللتّميز هنا بين النصوص المُقتبسة، في البطاقات، من المخطوطات، والكتب المطبوعة، وبين هاتين، وفحوى أيّة رواية شفويَّة قد يكون تم جمَّعها بخصوص موضوع البحث، نكتب على الزّاوية العُليا اليُسرى بقلم مخالف اللون ـ أخضر مثلاً ـ كلمة "مخطوط" أو "مصدر مطبوع" أو "مرجع"، أو "رواية شفوية". ثم يتم تفريغ النَّصَّ المقتبس من مخطوط أو كتاب بين أقواس التَّنصيص. ونقوم بتفريغ أيَّة استخلاصات نأخذها عن فصولٍ من كتبٍ أو من وثائق بأسلوبنا ولا نرى بخصوصها اللجوء إلى الاقتباس الحرفي، وإنما نكون قد أخذنا الفكرة أو مُجمل ما يتحدث عنه مؤرخ في إحدى فقرات أو في أحد فصُول كتابه، على أن تسبقها ـ أعلاها ـ المعلومات نفسها التي ذكرناها عن المؤلِّف والكتاب ودار النشر...إلخ[1].

وفي طريقة التدوين عن طريق البطاقات والتي يطلق عليها اصطلاحاً اسم "التقميش" فإن الباحث ينقل من المرجع الأصلي في هذه البطاقات، والأصل أن يتم النقل من المصادر حرفياً دون تصحيح أو تصرف، وبذات علامات ترقيمه، غير أنه إذا وردت أخطاء إملائية أو نحوية وجب التنبيه إليها، سواء بوضع كلمة (كذا) بين قوسين، أي هكذا رأيته، ولا مانع من أن يكتب الباحث في الهامش، الصواب إن كان يعلمه[2].

---

[1] الوافي، منهج البحث في التاريخ، ص١٥٢-١٥٤؛ صبح، البحث الأدبي بين النظر والتطبيق، ص٩٦؛ مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول البحث الأدبي ومصادره، جامعة المدينة العالمية، ص٢٣٨-٢٣٩.

[2] صاحب، أسس وقواعد البحث، ص١٥٠.

وعندما نفرغ من كل هذا، نقوم بترتيب مجموع البطاقات التي تجمّعت لدينا ترتيباً خاصاً يحتذي ترتيب حروف المعجم الألفبائيّة بحسب ألقاب مؤلِّفي الكُتب والوثائق التي بين يدينا، ثم نعيد ترتيبها على هذا النُّسُق الأبجدي، بحيث نبدأ بتلك البطاقات التي تبدأ ألقاب مؤلِّفيها بالألف، ونمضي معها حتى حرف الياء؛ على أن نحافظ على هذا الترتيب الأبجدي حتى داخل كل مجموعة من ألقاب المؤلِّفين التي تبدأ بالحرف نفسه، إن وُجد، أي أن يكون الترتيب الأبجدي قائماً: رأسيّاً وأفقيّاً، بالنسبة لجميع الألقاب التي يضمّها كل حرف. وتجدر الملاحظة أن حرف التعريف "الـ" لا يؤخذ في الحسبان عند هذا التقسيم. أما إذا كان البحث مطولاً، كأن يكون أطروحة ماجستير أو دكتوراه أو كتاباً، فنتبع هذا الترتيب في كل فصل أو باب من فصول أو أبواب الأطروحة أو الكتاب؛ أي نجمع كل مجموعة من البطاقات الخاصة بكل فصل أو باب في مجموعة واحدة تخصُّ هذا الباب أو الفصل دون بقية الفُصُول والأبواب.

وعلى أيّة حال هذه هي الكيفية المعتمدة علمياً. ولكن للباحث أن يُجري عليها أيَّة تحويرات يراها مناسبة لبحثه أو موافِقة لطبيعته. والمهم في هذه الطريقة هو أننا سنجد أمامنا في نهاية المطاف أعداداً من مجموعات البطاقات التي تتطابق كل مجموعة منها مع عدد فصول أو مباحث الموضوع. وعندئذٍ نربط كل مجموعة برباط من المطَّاط، أو الخيط أو نضعها في علبة خاصة نكتب عليها مثلاً: مادَّة الفصل الأوَّل، أو الثاني، أو الثالث... الخ[1]. وبهذا الصنيع يسهل التمايز بين الموضوعات والفصول، ويكون من اليسير على الباحث أن يستخرج أية فكرة مدونة في البطاقة في أسرع وقت، وأيسر جهد، ومن غير أن تختلط البطاقات بعضها بالبعض[2].

---

[1] الوافي، منهج البحث في التاريخ، ص١٥٤.

[2] صبح، البحث الأدبي بين النظر والتطبيق، ص٩٦.

ويتميز نظام البطاقات بمزايا عدة، أهمها:

- سهولة معرفة مصدر كل فكرة وكل رأي حتى يمكن الرجوع إليه للتثبت منه، وإيضاح أن هذه الأفكار والآراء والمعلومات ليست من إبداع الباحث ذاته.
- سهولة تخزين البطاقات وتناولها، حيث يتم وضعها في صناديق أو أدراج حسب خطة البحث.
- يؤدي أسلوب البطاقات إلى تسهيل عمل الباحث في فهم المادة العلمية للبحث؛ ذلك أن الباحث عندما ينقل المادة العلمية إلى البطاقات يكون قد قرأها ثم نقلها، وتظهر أهمية ذلك في أثناء الكتابة حيث تكون جميع المعلومات والبيانات حاضرة في ذهن الباحث بحيث لا يجد صعوبة في فهمها واستيعابها.
- تيسير إضافة أية معلومات جديدة يحصل عليها الباحث بتدوينها على بطاقة وإدراجها في موضعها أو مكانها المناسب[١].

فالكثير من الباحثين الكبار من ذوي الخبرة في مجال البحث العلمي لا تفارقهم البطاقات، وإنما يحملونها معهم أينما حلّو؛ يسجلون فيها ما يعثرون عليه من معلومات، أو يجد لهم من أفكار. ومما يروى في هذا المقام – مقام البطاقات وتسجيل المادة العلمية فيها– ما قيل: إن المستشرق الألماني "فيشر" اعتزم تأليف معجم تاريخي لألفاظ اللغة العربية، وهذا عمل مضن بلا شك، يتطلب وقتاً وجهداً، وبدأ الرجل بالفعل أول خطوة مستخدماً نظام البطاقات، ثم قطع شوطاً غير قصير في هذا الطريق، لكنه توفي قبل أن يصل للنهاية، ويحقق غايته، وبقيت البطاقات حية بما فيها من معلومات؛ حتى ابتاعها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بثمن مناسب[٢].

---

[١] صاحب، أحمد عليوي: أسس وقواعد البحث التاريخي بين النظرية والتطبيق، دار الرياحين للنشر والتوزيع، بابل العراق، د.ت، ص١٥١؛ العسكري، عبود عبد الله: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، ط٢، دمشق، ٢٠٠٤م، ص٣٧.

[٢] مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول البحث الأدبي ومصادره، ص٢٤١.

- **نظام الملف:**

وفي هذا النظام يأتي الباحث بأوراق مثقوبة يتم تثبيتها بحلقات معدنية في كعب ملف أو دوسيه بطريقة يمكن التحكم فيهما من خلال فتحهما وإغلاقهما بسهولة، بإمكان وضع الأوراق المخزونة فيهما، فبإمكانك أن تغير أو تبدل من خلال هاتين الحلقتين، حيث يقوم الباحث بتقسيم الدوسيه إلى أبواب أو فصول حسب الخطة التي رسمها لبحثه، يفصل بين كل باب وباب، أو فصل وفصل بورقة مقواة – ورقة سميكة– ويكتب عليها عنوان الباب أو الفصل، ويجعل لها لساناً بارزاً، يكتب على هذا اللسان نفس العنوان الذي يوجد في داخل هذه الورقة المقواة؛ حتى يسهل عليه الرجوع إليه عند الحاجة، يكون لساناً بارزاً وعليه العنوان، فينظر في الألسنة فيجد جميع العناوين، عناوين الفصول أو الأبواب التي شكل بها خطته. كأن الدوسيه أصبح خطة فارغة من المعلومات، كل فصل يقسم مثلًا: فصل هذا عشر صفحات، الفصل هذا اثنتي عشرة صفحة، الباب هذا له خمسين صفحة فارغة[1].

وينطبق على هذه الطريقة ما سبق قوله بالنسبة للبطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تحملها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع وبمرجع واحد، والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها. وإذا استغرق التدوين مجموعة الأوراق للفصل أو المبحث أو المطلب، أمكن للباحث إضافة أوراق جديدة وهكذا، حتى ينتهي تماماً من القراءة وتجميع المادة العلمية.

---

[1] حلاق، حسان: مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق مع دراسة للأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص١٨١–١٨٢؛ الفضلي، عبد الهادي: أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٦٧؛ مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول البحث الأدبي ومصادره، ص٢٣٩.

وقد يحدث أن يستغرق تدوين المادة العلمية لباب أو فصل معين ملفاً أو دوسيهاً كاملاً، فيكون على الباحث أن يُعَدُّ ملفاً أو ملفات أخرى بحسب الحاجة، وتقدم القراءة وجمع المادة العلمية.

ويُعدُّ نظام الملف أفضل من نظام البطاقات، لأسباب عدة، أهمها:

- أنه أكثر مرونة بالنسبة للباحث، حيث يستعمل أوراقاً من الحجم العادي وهو ما يعطي الباحث حرية التدوين والاقتباس والتعليق.
- السماح للباحث بإجراء الإضافات الجديدة التي تقتضيها القراءات التكميلية اللاحقة على انتهاء مرحلة جمع المادة العلمية، والبدء في تحرير البحث.
- عدم الخشية من فقدان الأوراق أو تلفها، فهي محفوظة بين دفتي الملف بشكل مُحكم.
- يتناسب مع المقدرة المالية للباحث، فهو أقل تكلفة من نظام البطاقات، حيث تستعمل أوراق عادية وليست مقواة، ولا تحتاج إلى صناديق لحفظها عكس الحال في نظام البطاقات[1].

- **الكراسة أو الدفتر:**

وفي هذه الصورة من صور التدوين يستعين الباحث بعدد من الكراسات أو الدفاتر، ويتم تخصيص كراسة لكل فصل أو مبحث أو مطلب، فإذا استغرق التدوين الكراسة أو الدفتر الخاص بموضوع معين أمكن إضافة كراسة أو دفتر جديد.

ويقترب هذا النظام من نظام الملف أو الدوسيه، في إعطائه الباحث قدراً من المرونة في تدوين كل ما يتعلق بموضوعه، غير أنه إذا عثر الباحث في أثناء القراءة، أو حتى في أثناء تحرير البحث على فكرة أو موضوع يقتضي تدوينه، وكان يدخل تحت عنوان

---

[1] صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي بين النظرية والتطبيق، ص١٥٢-١٥٣؛ مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول البحث الأدبي ومصادره، ص٢٤١.

استغرقت صفحاته في كراسة، سيضطر الباحث إلى وضع ورقة منفصلة بين تلك الصفحات؛ مما قد يعرضها للضياع أو التلف[1].

[1] صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي بين النظرية والتطبيق، ص١٥٣-١٥٤.

الفصل السادس
إنشاء البحث التاريخي
(الصياغة التاريخية)

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

يصل الباحث في التاريخ بعد هذا الشوط من العمل إلى مرحلة إنشاء الصيغة التاريخية قبل وضعها في صورتها النهائية والتي استمدها من المادة الماثلة بين يديه، بعد أن قام بنقدها وإثبات صحتها وترتيبها والاجتهاد فيها وتعليلها وحقائق التاريخ المتنوعة المعقدة لا يمكن أن تركز كحقائق الكيمياء مثلاً. ويحتاج التاريخ إلى صيغة وصفية للتعبير عن طبيعة ظواهره المختلفة. وينبغي أن تكون الصيغة التاريخية مختصرة دقيقة. وقد يوجد التعارض بين الاختصار والدقة. فالأسلوب المختصر ربما يحول دون فهم المراد والأسلوب المطول ربما يقلل من قيمة التاريخ المكتوب، ويقدم للقارئ ما ليس ضرورياً. فيحسن إتباع طريق وسط بين الطريقين، وذلك بضغط الحقائق أو الحوادث، وبحذف كل ما هو غير ضروري لإيضاحها. وطبيعة الحقائق ذاتها ربما تجعل هذه العملية صعبة، فالحقائق ذاتها تنافرت في دقتها وتركيزها، وتوجد حقائق مطولة مفصلة، وأخرى مقتضبة موجزة ولا تعرف تفاصيلها[١].

وتُعَدُّ الصياغة التاريخية في الواقع آخر العمليات التركيبية، ويسعى فيها المؤرخ للتعبير عن نتائج بحثه؛وهي تقابل في العلوم الأخرى الدساتير أو القوانين التي تأخذ في بعض العلوم "صياغة رياضية" أما في التاريخ فالصياغة وصفية، دقيقة موجزة وهنا يصطدم المؤرخ بمشكلة هي أول ما يجابهه وهي مشكلة "ما هو المهم" من الحقائق التاريخية، وفي أغلب الأحيان تستمد الحقيقة أهميتها من علاقتها ببيئة المؤلف وعصره وبهدفه أو أهدافه في كتابه التاريخ، ومن المؤكد أن هناك حقائق في كل موضوع بمثابة العمود الفقري منه، ولا معدى لجميع المؤرخين الذين يطرقونه عن الاستناد إليها، مهما كانت الظروف والعصر اللذان يعيشون فيهما، ومع ذلك فإنه يمكن القول: إن هذا لا

---

[١] يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، ص١٦٣.

يضمن اتفاقهم في القواعد العامة التي يصلون إليها، إذ قد يجد كل واحد منهم في الحقائق ذاتها معاني مختلفة[١].

وبمعنى آخر الصياغة التاريخية هي: **تركيز وتكثيف مدون للحقائق التاريخية الجزئية والعديدة، التي تبدو مشتتة، ومحاولة لوضعها في صيغة عامة واحدة. وكلما كوّن الباحث صيغاً عامة واحدة من الحقائق الجزئية المنمنمة، عن طريق إسقاط الحقائق الصغيرة المتغيرة، وإبقاء الثابتة والمشتركة منها التي يمكن أن يشترك بها أكبر قطاع من الإنسانية، فإنه يكون قد ارتقى بالتاريخ إلى مستوى أرفع؛ لأنه يكون قد توصل إلى إدراك شمولي وعميق للحقائق الكلية والمعقدة**[٢].

والصيغة الوصفية التاريخية ليست هي النتيجة النهائية بالنسبة للباحث؛ إذ إنها تعطي الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الحقائق، ولا بُدَّ إلى جانب ذلك من تحديد العلاقات المتبادلة بين الحقائق. ولا بُدَّ من الربط والمقارنة بين بعض مجموعات الحقائق وبعضها الآخر، وتحديد مميزاتها ومدى انتشارها واستمرارها وأهميتها. وكلما كوّن الباحث مجموعات أوسع وأعمّ، أسقط الصفات التفصيلية المتغيرة واستبقى الصفات العامة المشتركة.

وينتج عن ذلك كله تركيز الحقائق العديدة، ووضعها في صيغة عامة واحدة، سواء أكانت هذه الحقائق متعلقة بالدين أم السياسية أم اللغة أم الفن أم الاقتصاد... وبذلك يرتب الباحث الحقائق ويعدها للعرض التاريخي بطريقة توضح مضمونها المشترك[٣].

---

[١] دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية، ص١٧٤-١٧٥.

[٢] دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية، ص١٧٦.

[٣] يزبك، التاريخ ومنهج البحث، ص١٦٧.

أولاً- الأسلوب:

لا بُدَّ للباحث من سلامة التعبير في أثناء الكتابة، ويستوي في ذلك أولئك الذين يكتبون في موضوعات علمية أو أدبية، ويجدر بالباحث في التاريخ بشكل خاص أن تكون لديه القدرة على حسن التعبير باللغة التي يكتب بها، ويتجنب الأخطاء اللغوية والإملائية، ويلتزم بعلامات الوقف أو الترقيم. وعلى الباحث أيضاً التنبُّه إلى أمر آخر ضروري عند الكتابة، وهو شكل الكلمات وتحريكها، الذي يحتاج إليه الكثير من الكلمات في اللغة العربية لإزالة اللبس والغموض، ولاسيما الأفعال المبنية للمجهول، وفي حالة تقديم المفعول به على الفاعل، أو كتابة كلمات نطقها الصحيح غير مشهور. ولكن على الباحث ألا يبالغ في ضبط الشكل، فلا يحرك ما لا يحتاج إلى إيضاح، ويقتصر في الشكل على الحرف الذي سيجعل قراءة الكلمة أيسر ولا يتعدى هذا الحرف إلى سواه، وفي أي حال، إذا لم يكن الباحث واثقاً من سلامة لغة بحثه، عليه أن يرجع إلى من يجيد هذه اللغة ليصحح له ما قد وقع فيه من هفوات أو أخطاء ولا يجوز لطلبة الدراسات العليا أن يعتمدوا على المشرف في هذا المجال[١].

وللأسلوب الجيد مقومات، أهمها: دقة اختيار الألفاظ والمفردات، واستعمال الجمل القصيرة والواضحة، وارتباط الفقرات، ووحدة الأفكار فيها وتماسك الفصول، وعدم الإسراف في الاقتباس؛ خوفاً من ضياع شخصية الباحث وأفكاره[٢]. وقد يعمد بعض الباحثين إلى اختيار الألفاظ الصعبة والأساليب المعقدة والمصطلحات المطاطة؛ ظناً منهم أن ذلك يمكن أن يوهم القارئ بعمق تفكيرهم، ومقدرتهم على التعبير. وهذا أمر مخل بأسلوب العرض التاريخي الذي يتوخّى الدقة العلمية والاعتناء في اختيار الألفاظ

---

[١] ذنون طه، عبد الله: أصول البحث التاريخي، دار المدار الإسلامي، ط١، بنغازي، ٢٠٠٤م، ص١٦٩.

[٢] ملحس، ثريا عبد الفتاح: منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، ط٣، بيروت، ١٩٨٢م، ص١٦٢.

التي تدل على المعنى المقصود بشكل مباشر، ولكن ليس معنى هذا تجنب الأسلوب الجميل في كتابة البحوث التاريخية؛ بل على العكس، إن مرحلة الكتابة في العمل التاريخي هي مرحلة أدبية فنية، تتجلى فيها ملكة الباحث في حسن الأداء وروعة التعبير، ونقل ما توصل إليه من نتائج بأبلغ الوسائل وأجملها وأشدها تأثيراً. لكن "صفة التاريخ الأدبية يجب ألا تتجاوز" كما يقول قسطنطين زريق[١]: "صفته العلمية وألا تسلبها مقامها الأول ومرتبتها الأساسية، والمؤرخ الجيد المتميز هو الذي يعرف كيف يكسو العلم الدقيق بالأسلوب الرفيع، وهذا توفيق لا يتأتى إلا لنفر قليل من الموهوبين الجادين...".

ويُنصَحُ الباحثون المبتدئون بمراعاة اختيار الكلمات، وكيفية تنظيمها في جمل، ومن ثم صياغة الجمل في عبارات، وفقرات. فعلى الباحث أن يلم بشكل جيد بمعاني الكلمات التي يكتب بها، وأن يكون معجمه واسعاً في هذا المجال بحيث يمده باللفظة التي يدور معناها في ذهنه، كما يمده بألفاظ مترادفة للمعنى الواحد، وإن كان سيتكرر مرات عديدة في المكان نفسه، ويجب استعمال الكلمات المعاصرة الواضحة والابتعاد عن الكلمات القديمة والتعقيدات اللفظية والعبارات الأجنبية إلا إذا كانت كلمات أو عبارات اصطلاحية.

أما الجمل، فيراعى في كتابتها القصر، وكلما أمكن الباحث أن يضع معنى في ثماني كلمات فلا يضعه في عشر. وترتب الجمل داخل الفقرة بترتيب منطقي مسلسل، ويجب تحاشي الفواصل الطويلة بقدر الإمكان بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، بحيث يكون من السهل على القارئ أن يدرك مدى الارتباط بين الجملة أو الكلمة ومتعلقاتها، كذلك على الباحث أن يتوخى الإيجاز في عرض المادة، فإذا شعر أنه أوضح الفكرة التي يتحدث عنها، فليتوقف عن الإضافة إليها، ولينتقل إلى فكرة أخرى. كذلك عليه أن يحذر الاستطراد الذي يفكك الموضوع ويذهب بوحدته وانسجامه[٢].

---

[١] نحن والتاريخ، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٧٩م، ص٧٥.

[٢] ذنون طه، أصول البحث، ص١٧١.

وعلى الباحث أن يراعي تنظيم الفقرات، وهي التي تتألف من مجموعة من الجمل التي بينها اتصال وثيق وتهدف إلى إبراز معنى واحد أو شرح حقيقة واحدة. ويجب أن يكون طول الفقرات متوسطاً ومتقارباً إلى حد ما بعضها مع بعض، وأن يكون ترتيبها مسلسلاً ومنطقياً لإيضاح الفكرة التي يراد إبرازها. ويجب أن يكون هناك ارتباط بين فقرة وأخرى من حيث خدمة الفصل وتوضيحه، ومن أجل أن تبرز الفقرات في البحث، على الكاتب أن يترك فراغاً عند البدء بكل فقرة، يقدر بحجم كلمة واحدة تقريباً، كذلك يترك فراغاً أوسع بقليل من الفراغ المتروك بين السطرين في الفقرة الواحدة، لإظهار استقلال الفقرة عن غيرها[١].

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في الكتابة أيضاً، الابتعاد عن الأسلوب التهكمي، وعبارات السخرية، وعن المبالغة والفخر والادعاء والجدل الذي لا جدوى منه، وإن ارتأى الباحث مناقشة بعض آراء الآخرين، فليفعل دون تهيب أو مجاملة، ولكن بأدب واحترام كبيرين وقصد بعيد عن الهوى، كذلك على الباحث أن يبتعد عن إيراد البراهين وسوقها على مبادئ مسلَّم بها، أو يمكن التسليم بها بسهولة، وعن الجزم والقطع في أمور البحث من قبيل "أؤكد" و"أجزم" و"أخطئ" و"أصوب"، ويحسن استعمال تعابير، مثل: "يبدو أنه" و"يظهر مما سبق" و"أغلب الظن"، و"ربما" و"لعل"، ويُنصح الباحث أيضاً بألا يكثر من استعمال ضمير المتكلم في الإفراد والجمع مثل "أنا" و"نحن" و"أرى" و"نرى" و"قد انتهيت في هذا الموضوع إلى.." و"رأيي"، وغير ذلك من الضمائر والعبارات التي يظهر فيها الإعجاب بالنفس؛ لأن الحديث عن النفس غير محبب للقارئ والسامع، وأن التواضع العلمي، والابتعاد عن الادعاء والمكابرة من أهم صفات الباحث العلمي الحقيقي[٢].

---

[١] شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، ط٦، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٨١-٨٤، ٨٨، ٨٩.

[٢] شلبي، كيف تكتب بحثاً، ص٨٦-٨٧. الهواري، سيد محمود: دليل الباحثين في كتابة التقارير والمقالات ورسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة عين شمس، ط٤، القاهرة، ١٩٧١م، ص٤١.

ثانياً– الاقتباس:

١ – الأساليب والقواعد:

الاقتباس من العناصر الجوهرية في كتابة الأبحاث قديمها وحديثها، وهو أحد وسائل جمع البيانات والمعلومات للمادة العلمية كون البحوث العلمية تعتمد في معظم الحالات على المعرفة العلمية المتراكمة، حيث يدون الباحث العناصر والجمل والموضوعات ذات العلاقة ببحثه وذلك بالنقل الحرفي أو بالاختصار أو بالفكرة[١].

ولا يمكن لأي باحث مهما كانت قدرته العلمية وخبرته المعرفية إلا الرجوع والاستفادة من المصادر والمراجع العلمية المختلفة لاقتباس منها النصوص أو الأفكار، كما أن شخصية الباحث تظهر من خلال آرائه وتسلسل أفكاره وأسلوب عرضه المادة العلمية، زيادة على طريقة اقتباسه، ونلاحظ إن من الباحثين من يرى أن الاقتباس يجاري شروط البحث العلمي ويوافق متطلباته، وأن من يرى أن الاقتباس ما هو إلا عملية تكرار واستنساخ وتجميع مواد علمية، على أن كلا الفريقين يتفقان على أن الاقتباس المناسب بالحجم المعقول في المكان المناسب أمر يعد من مهارة الباحث أو الكاتب[٢].

ويجب التأكيد أن اللجوء إلى الاقتباس وإن كان مشروعاً، إلا أن عدم مراعاة قواعده قد تُعطي انطباعاً سلبياً عن البحث، من حيث إنه قد يُعطي انطباعاً بعدم تمكن الباحث مما يناقش، وقد يؤدي إلى إضعاف أسلوب الكتابة، كما قد يؤدي إلى ملل القارئ وعدم استيعابه لمضمون التقرير. وهذه أمور تتناقض مع الهدف من كتابة التقرير ألا وهي إيصال أفكار الباحث ونتائج دراسته والتوصيات التي يرغب في تقديمها إلى الأشخاص أو الجهات التي ترغب في حصولها على هذه الأفكار. لذا فإن على الباحث العمل على إبقاء الاقتباس محدوداً، وأن يختار المادة المقتبسة المهمة التي تخدم أغراضه، وألا يلجأ

---

[١] الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٥٥؛ عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٣.

[٢] الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٥٥–١٥٦.

إلى الحشو بسبب وبدون سبب؛ فضلاً عن أن عليه توخي الدقة والأمانة العلمية وصلة المادة المقتبسة بموضوع الدراسة، وعدم تشويه المعنى المقصود[١].

وتستدعي عملية الاقتباس التقيد بأربع قواعد أساسية، هي:

١. **الأمانة العلمية:** التي تعني بالضرورة الإشارة إلى المرجع الذي تم الرجوع إليه أو الاقتباس منه، فعلى الباحث أن لا ينتحل جهود الآخرين وأفكارهم ويجب أن يعتمد على الصدق والموضوعية والوضوح في تمييز أفكاره عن الأفكار المقتبسة وعدم خلط أو تداخل هذه الأفكار.

٢. **الدقة وعدم تشويه المعنى:** بمعنى أن يحاول الباحث عند الاقتباس أن يعطي المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي وأن لا يحرف أو يشوه الفكرة أو المعنى المقتبس. فأحياناً يؤدي عدم الدقة في التشكيل أو نقل الأحرف إلى تغيير المعنى. ففي حالات كثيرة فإن المعنى قد يتغير مثلاً بمجرد إضافة إشارة الاستفهام أو حذفها من الجملة.

٣. **الموضوعية في الاقتباس:** بمعنى أن لا يقتصر الاقتباس والشواهد على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث ويهمل كتابات الآخرين الذين يملكون وجهات نظر مغايرة؛ مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ.

٤. **الاعتدال في الاقتباس:** ويقصد بهذه القاعدة أن لا يصبح البحث أو الدراسة مجرد اقتباسات واستشهادات بآراء الآخرين وتندر مساهمة الباحث نفسه في الموضوع. ومن الجدير بالذكر أنه لابدَّ في حالات معينة أخذ الإذن بالاقتباس من الناشر أو من صاحب حقوق النشر أو المؤلف إذا زادت المادة المقتبسة عن حد معين مع الإشارة إلى ذلك[٢].

---

[١] عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٤.

[٢] عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٤-١٦٥؛ الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٥٧-١٥٨.

٢- أنواع الاقتباس:

إن العديد من الباحثين المبتدئين ليس لديهم اطلاع واضح وخبرة في مجال استخدام الاقتباس عند كتابة البحوث فيتعرضون إلى الاحراجات أو الصعوبات، لذلك تعددت طرق الاقتباس وأصول توثيقه؛ وفقاً لقواعد متعارف عليها في أصول البحث العلمي، ويقسم الاقتباس إلى نوعين، هما:

- الاقتباس الحرفي أو المباشر.
- اقتباس المضمون أو غير المباشر[١].

➢ **الاقتباس الحرفي أو المباشر:**

يعني الاقتباس الحرفي أو المباشر استعانة الباحث بفكرة الآخرين يثبتها في كتابه أو تقريره بشكل حرفي كما وردت من المصدر الأصلي دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها. ويلجأ الباحث في الأغلب إلى الاقتباس الحرفي في حالة شعوره بأهمية المادة المقتبسة وتعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه أو لمحاولة التعليق ونقد المادة المقتبسة.

وفي حالة الاقتباس الحرفي يتم حصر المادة المقتبسة بين فارزتين أو شولتين هكذا "...."، ويعطى له رقم ويشار بشكل واضح إلى المصدر الذي أخذ منه النص، ويفضل في هذه الحالة اقتباس النصوص القصيرة لا الطويلة، ويجب على الباحث أن لا يستنسخ إلا من المصادر الأصلية المأخوذة ويترك المصادر الثانوية[٢].

ومن أهم القواعد الأخرى التي يجب اتباعها ما يأتي:

أ- يتم دمج المادة المقتبسة مع متن البحث إذا لم تزد المادة المقتبسة على أربعة أسطر مع إظهار المادة المقتبسة بين حاصرتين.

---

[١] الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٥٦.

[٢]الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٥٧؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٧٤.

ب- عدم الإكثار من الاقتباس، فكثرة ذلك ووجوده في غير موضعه يدل على عدم ثقة الباحث بأفكاره وآرائه، فعلى الباحث ألَّا يقتبس إلَّا لهدف واضح، ولأن يحلِّل اقتباسه بشكل يخدم سياق بحثه.

ت- إذا زادت المادة المقتبسة على أربعة أسطر فيتم في هذه الحالة فصل المادة المقتبسة عن متن البحث بحيث تبدأ المادة المقتبسة بسطر جديد وتظهر في وسط الصفحة؛ أي أن يتم زيادة هوامش المادة المقتبسة، كما يتم تخفيض المسافة بين أسطر المادة المقتبسة بحيث تظهر قريبة من بعضها بعضاً.

ث- الاقتباس المتقطع: في حالة كون المادة المقتبسة طويلة وعدم حاجة الباحث إلى إظهار كامل المادة المقتبسة، فيتم في هذه الحالة حذف بعض الأجزاء منها، ويشار في هذه الحالة إلى المادة المحذوفة، إذا كانت لا تزيد على سطرين في كل مرة، بنقاط (...).أما إذا كانت المادة المقتبسة التي تم حذفها تزيد على سطرين فيتم في هذه الحالة وضع سطر من النقاط مكان المادة المحذوفة.

ج- التغيير بجزء من المادة المقتبسة: عند تغيير بعض الكلمات الخاطئة {تصحيح} أو لإزالة الغموض في المعنى يجب الالتزام بوضع قوسين مربعين[ ] للدلالة على أن ما ورد بين القوسين ليس جزءاً من المادة المقتبسة؛ وإنما إضافة من الباحث، وذلك للتوضيح والتفريق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة. كما يمكن توضيح الأخطاء في الهامش. وفي حالات أخرى يتم وضع خط تحت الأفكار المرغوب التأكيد عليها أو أن يتم طباعتها بخط غامق[1].

[1] عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٥-١٦٧؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٦٤-١٦٥؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٧٤-١٧٥.

➢ **الاقتباس غير المباشر:**

يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي؛ أي إن الباحث يصوغ فكرته المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه، ويبتعد عن النقل الحرفي مع المحافظة على جوهر الفكرة ومعناها، وقد يلجأ الباحث هنا إلى أحد أسلوبين، هما:

- تلخيص المادة المقتبسة حيث يجري تلخيصها، وبخاصة إذا كانت المادة كبيرة، ويرغب الباحث بتقليص حجمها.
- إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه، وتستعمل هذه الحالة إذا كانت المادة المراد اقتباسها أو الاستشهاد بها قصيرة مع مراعاة ضرورة الانتباه إلى عدم تشويه المعنى الأصلي المقصود أو تغييره.

ويشيع استعمال هذا النوع من الاقتباس في معظم الكتابات والبحوث ويغلب استعماله بشكل أوسع من الاقتباس المباشر، ولا يتم وضع المادة المقتبسة في هذه الحالة بين حاصرتين، كما أن وضع رقم الصفحة أو الصفحات التي أُخذ منها الاقتباس غير ضروري على الرغم من أن بعض الكتّاب يقومون بإظهارها للتسهيل على القارئ للرجوع للمصدر الأصلي إذا ما رغب في ذلك[١].

ثالثاً – الإشارة إلى الهوامش[٢]:

يُعَدُّ استعمال الهوامش من الأمور الشائعة في معظم الأبحاث والكتب العلمية، ويقصد بالهوامش المادة التي تظهر في أسفل الصفحة أو في نهاية الكتاب أو البحث من أجل توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تمت الإشارة إليه أو تم الاقتباس منه، حيث

---

[١] عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٧-١٦٨؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٦٦.

[٢] للتوسع في الهوامش وكيفية توثيقها وأنواعها وطرق ترقيمها انظر: النايف؛ المرعشلي، المدخل إلى أصول البحث، ص١٦٧-١٨٢.

إن من مقتضيات الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث أن ينسب الباحث كل عمل إلى صاحبه وبذلك يعترف بحقوق الآخرين، فالوسيلة الوحيدة لإثبات ذلك هو التوثيق.

والمقصود بالحاشية أو الهامش، وهو ما يخرج عن النص أو المتن، إما شرحاً وإما إشارة وتعليقاً، سواء جُعل في ذيل النص منفصلاً عنه بخط طويل، أو في نهاية الفصل أو في آخر البحث، ويفضل تثبيت الشروحات والإحالات والتعليقات في هامش كل صفحة على حدة[١].

وتأتي أهمية توثيق المصادر من منطلق أن البحث العلمي يقتضي الاطلاع على الأبحاث السابقة والإحاطة بالأعمال التي قام بها الآخرون، والاستفادة منها، على اعتبار أن البحث العلمي عبارة عن جهود متراكمة ومتصلة، لأن الباحث غالباً ما يبدأ من النقطة التي انتهى إليها الآخرون[٢].

وتستعمل الحواشي أو الهوامش للأغراض الآتية:

١. الإشارة إلى مرجع (كتاب أو مقالة أو أي مصدر آخر) تم الاستشهاد أو الرجوع إليه أو اقتبس منه مادة أو فكرة معينة.

٢. المفاهيم والحقائق التي تؤخذ من أعمال أخرى.

٣. الأفكار المقتبسة التي كانت لها أهمية أساسية في صياغة مفاهيم البحث.

٤. الإحالة على صفحات البحث نفسه، لمنع التكرار، وتنبيه الباحث إلى نقطة سبقت مناقشتها أو نقطة لاحقة.

٥. شرح بعض المفردات أو العبارات أو المصطلحات أو المفاهيم أو تصحيح الأخطاء التي عثر عليها في أثناء علمية الجمع، وتستخدم هذه الحالة إذا خشي الكاتب من أن عملية التوضيح خلال المتن قد تشوش القارئ أو تقلل من ترابط الأفكار، ففي

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٧٧؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٦٩؛ عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٨.

[٢] صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٦٨.

هذه الحالة توضع علامة أو رقم بجانب الفكرة أو الكلمة المراد توضيحها ثم يتم في الحاشية شرح وتوضيح المقصود بتلك الفكرة أو العبارة.

٦. شروح توضح خلفيات البحث، وتساعد في تفهم أغراضه، مثل التعريف ببعض الأماكن أو الأحداث أو المفاهيم الفكرية والاجتماعية، أو إيراد المقادير الحديثة المساوية لأوزان أو مقاييس قديمة كأن نقول: الفرسخ يساوي ثلاثة أميال والذراع يساوي نحو ٦٠ سنتمتراً وهكذا[١].

لقد أصبحت الهوامش جزءاً لا يتجزأ من الأبحاث والدراسات الحديثة، وتُعبِّر عن مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية، وهذه الهوامش يراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه وكأنها مستنداته في الدراسة، فهو يقدمها للقارئ، وكأنه يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من أفكار، واضعاً تحت بصره جميع مصادره، وليبين كيف كوّن بحثه، وحين يذكر المصدر بذكر صفحته بكل دقة، إلا أن هناك بعض الباحثين الناشئين يقعون في مشكلة منهجية خطيرة، وهي أن يجد في بحث سبق له إشارة إلى مصدر، فيأخذ هذا المصدر عنه، ورقم صفحته من غير اطلاع عليه أو مراجعته له، وقد يكون الباحث السابق اخطأ في ذكر المصدر من غير قصد، أو اخطأ في ذكر الصفحة، أو قد يكون حدث في أثناء الطبع تحريف في الرقم، فينقله بتحريفه أو خطئه، وأحياناً يحدث هذا الخطأ الفادح في نقل بعض الآيات القرآنية التي أصابها شيء من التصحيف ولم تصحح وفي حال كهذه نكون أمام مشكلة خطيرة في البحث العلمي[٢].

---

[١] فياض، عبد الله: التاريخ فكرة ومنهجاً، دراسة في التاريخ وأصول بحثه، مطبعة أسعد، بغداد، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص٩٠-٩٢؛ ملحس، منهج البحوث العلمية، ص١٦٤-١٦٥؛ شلبي، كيف تكتب بحثاً، ص١٠١-١٠٢؛ عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٨-١٦٩.

[٢] صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٨؛ الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٥٩.

وتتضح فائدة الهامش في تجنب إدخال أي شيء إلى المتن؛ مما قد يؤثر في وحدته وتماسكه وسياقه، وتقديم الأدلة والبراهين على ما يذكره الباحث من آراء وأفكار وطروحات، ولكن يجب الحذر من الإغراق في استعمال الحواشي، والمبالغة في استعمالها، وإثقالها بعشرات المصادر والمراجع، على سبيل تظاهر الباحث بالمعرفة وسعة اطلاعه؛ لأن هذا قد يؤدي إلى نفور القارئ، وإجهاد نظره من كثرة الانتقال من المتن إلى الهامش أو العكس، وخلط المصادر فلا يعرف أيهما أهم للبحث وأيهما لا يتصل به، فلا يجوز تثبيت الأمور الشائعة جداً أو تعريف الأعلام البارزين المشهورين، أو الأماكن المعروفة، كأن نعرف مثلاً الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) أو مدينة دمشق أو بغداد. فليس الغرض من الأبحاث دائما أن يدل الباحث على كثرة ما قرأ من المصادر المتصلة مباشرة بالبحث وغير المتصلة، وإنما الغرض أن يستنبط من مجموع ما يقرأ قضايا أو أفكار جديدة، وحبذا لو اتسع به ذلك فاستنبط نظرية لم يسبق إليها وذلك هو الغرض الحقيقي من البحث[1].

وتكتب الهوامش أو الحواشي –كما أسلفنا– في أسفل الصفحة، وهناك من يجعلها في نهاية الفصل أو نهاية البحث، وفي الحالة الأولى يجب الفصل بينها وبين المتن بخط عريض، وتكتب نصوصها بحروف أصغر عند الطباعة، وتستعمل الأرقامُ عادة في الإشارة إلى الهوامش، لكن هناك من يقترح وضع الإشارات كالنجمة مثلاً (*) في حال ذكر إيضاحات لتفصيل مجمل ما ورد في المتن، أو لتحقيق موضع أو نحو ذلك.

ومن المفضل استعمال الأرقام دائماً؛ لأنها أسهل في عملية الطبع وأقل تعقيداً ولا تشغل حيزاً كبيراً[2]، وتوضع الأرقام في المتن بين قوسين مدونة في أعلى السطر بقليل،

---

[1] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٧٨–١٧٩؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٨–١٧٩.

[2] فياض، التاريخ فكرة ومنهجاً، ص٩١.

وبعد الشواهد والاقتباسات لا قبلها، ويفضل أن تكون على آخر جملة منتهية بنقطة أو فاصلة، على أن تكتب ما يقابلها في أسفل الصفحة مع الهوامش التي نريدها[١].

وهناك أربع طرائق للترقيم، وهي:

١- **طريقة الترقيم المتسلسل المستقل لكل صفحة:** إن أهم الطرائق وأسهلها وأكثرها شيوعاً واستخداماً في الأبحاث العلمية، هو وضع أرقام مستقلة مسلسلة لكل صفحة على حدة بترقيمها برقم (١)، وتوضع في أسفل كل صفحة الهوامش الخاصة بها، حيث يتم في نهاية الصفحة فصل المتن بمسافة خط وكتابة الهوامش بصورة متسلسلة بحسب الترقيم الوارد في الصفحة. وهذه الطريقة تسهل عمل الباحث، بحيث يمكنه حذف أو إضافة رقم آخر دون أن يحتاج إلى تغيير هوامش الصفحات الأخرى. كما تيسر على القارئ التعرف مباشرة على المصدر الذي رجع إليه الباحث وتتيح فرصة التدقيق والتأكيد من صدق ما أورده الباحث بالرجوع إلى المصدر المذكور. وفي اعتقادنا هذه أفضل الطرائق؛ لأنها تسهل الحذف أو الزيادة وكذلك متابعة المصادر.

٢- **طريقة الترقيم المتسلسل الجزئي (الفصلي):** وذلك بإعطاء رقم مسلسل متصل لكل فصل من فصول البحث على حدة، يبدأ برقم (١) ويستمر إلى نهاية الفصل، حيث تدون جميع الأرقام، لكن إحداث أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل.

٣- إعطاء رقم مسلسل للبحث كله، يبدأ برقم (١) ويستمر إلى نهاية البحث، حيث تكتب الهوامش كلها كاملة في الأخير. ومن الواضح أن إحداث أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية البحث وهي تربك الباحث[٢].

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٧٩-١٨٠.

[٢] شلبي، كيف تكتب بحثاً، ص١٠٢- ١٠٣؛ عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٦٩-١٧٠؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٨٠؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٩.

ولا شك في أن لكل طريقة من هذه الطرائق مزاياها ومساوئها، فعلى الرغم من أن الطريقة الأولى هي الأسهل على الباحث، وعلى القارئ أيضاً، فإن لها بعض العيوب ومنها: احتمال تقديم أو تأخير وضع الهوامش عند الطباعة، ذلك أن النسخة الأصلية الخطية للبحث لا تتوافق غالباً مع مساحة الصفحة التي يجري لها الكتابة أو الطباعة، فالصفحة بخط الباحث قد تصل إلى صفحة ونصف على الآلة الطابعة أو العكس، وهنا سيتم ترحيل الهوامش بتقديمها أو بتأخيرها، إذا انتقلت إلى صفحة جديدة، فالهامش رقم (٤) في صفحة معينة قد يرحل إلى الصفحة التالية ويصير رقم (١)، أو قد يرحل إلى الصفحة السابقة ويصير رقم (٣) أو (٤). وهنا يجب على الباحث التزام الدقة عند مراجعة تجربة الطباعة الأولى أو ما يسمى "البروفة" والتأكد من تطابق الهوامش بين الصفحة المطبوعة وصفحة النسخة الخطية اليدوية.

وينصح الطالب بإتباع الطريقة الأولى في ترقيم الحواشي أو الهوامش، على أن يستعمل قلم الرصاص في كتابة الأرقام، حتى إذا أصبح البحث في شكله النهائي ولم يبقَ مجال للزيادة والحذف والتغيير، أمكن محو الأرقام والعودة إن شاءوا إلى الطريقة الثالثة بجعل الأرقام مسلسلة ضمن الفصل الواحد مع احتفاظ كل صفحة بهوامشها الخاصة.

وإذا كان النص المكتوب في الهامش كبيراً، ولم يتسع له المكان المتبقي في أسفل الصفحة، نضع علامة التابعة (=) في آخر السطر الأخير من أسفل الصفحة، ونكررها في أول سطر من الهامش في الصفحة التالية، ثم نكمل الهامش. ولكن لا ينصح بالإكثار من هذه العملية والاقتصار على استعمالها عند الضرورة القصوى بالنظر إلى ما تسببه من إرباك في الطباعة[١].

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٨١-١٨٢؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٨٠-١٨٣.

- **أساليب توثيق المعلومات في الهوامش:**

هناك نظامان بكيفية تثبيت المعلومات الخاصة بالمصادر والمراجع في الهوامش:

١- الأول لا تُثبَّت كل المعلومات بل يُكتفى بذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب أو البحث أو الرسالة، ثم الجزء- إذا كان الكتاب مؤلفاً من أجزاء- فرقم الصفحة، أما بقية المعلومات الخاصة بالنشر ومكانه واسم المطبعة ورقم الطبعة، وزمان النشر، فتثبت وفق هذا النظام في فهرس المصادر والمراجع.

٢- أما النظام الثاني، فهو لا يخصص في الغالب فهرساً خاصاً للمصادر والمراجع؛ بل تُذكر المعلومات الخاصة بالنشر كاملة عندما يرد ذكر الكتاب لأول مرة في البحث.

والأفضل المزج بين هذين النظامين، وذلك بذكر المعلومات الكاملة عن المؤلف والكتاب والنشر حين يرد المصدر أو المرجع أول مرة، مع عمل قائمة خاصة للمصادر والمراجع في نهاية البحث، وذلك لتسهيل الأمر على القارئ، وتمكينه من العثور على المعلومات الخاصة بالنشر للكتب التي يهتم بمعرفتها أو مراجعتها سواء في الهوامش حين ترد أول مرة، أو في قائمة المصادر والمراجع[١]. وفيما يأتي أهم الحالات التي تثبت فيها المعلومات في الهوامش[٢]:

١- توثيق الكتب السماوية المقدسة[٣]:

فإنه يدون في البداية الاسم الذي ينسب إليه الكتاب المقدس ثم الفصل المقتبس منه، (الكتاب المقدس، سفر التكوين، ١:٧).

أما القرآن الكريم: فيدون اسم السورة، ورقم الآية، (سورة البقرة، آية: ١٢١).

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٨٣-١٨٤.

[٢] شلبي، كيف تكتب بحثاً، ص١٠٤-١١٠؛ ملحس، منهج البحوث العلمية، ص١٦٦؛ الهواري، دليل الباحثين، ص٤٢-٥٧.

[٣] صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٠.

٢- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب[١]:

إذا ورد المصدر أو المرجع في البحث أول مرة يدون بحسب التسلسل الآتي، مع ملاحظة استخدام الفاصلة للفصل بين تلك المعلومات:

١- كنية المؤلف ثم اسمه مسبوقاً بفاصلة هذا إذا كان مرجع، بينما توثيق المصدر في التاريخ الإسلامي يتم لأول مرة بالأسلوب التالي: اللقب، اسم المؤلف كاملاً، وفاة المؤلف بالتاريخ الهجري والميلادي داخل قوسين.

٢- عنوان الكتاب.

٣- اسم المترجم، أو جامع الفصول، أو المحقق (إذا كانوا موجودين).

٤- اسم دار النشر.

٥- رقم الطبعة(إن وجدت).

٦- اسم المدينة أو البلد الذي نشر فيه الكتاب.

٧- تاريخ النشر.

٨- رقم الجزء إن كان للكتاب أجزاء ثم رقم الصفحة.

أمثلة:

- مونك، دونالدو: أمريكا اللاتينية المعاصرة، تر: منيرة محمد بدوي، النشر العلمي والمطابع، الرياض، ٢٠٠٨م.
- موسى، محمد العزب: حضارات مفقودة، الدار المصرية اللبنانية، ط٢، ١٩٩٢م.

وفي حالة الإشارة إلى الكتاب نفسه مرتين متتاليتين، تذكر المعلومات المتعلقة به كاملة في المرة الأولى، لكن الباحث لا يكرر كتابتها في المرة الثانية؛ بل يكتفي بعبارة

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٨٤-١٨٩؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٠-١٧١، الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٦٠-١٦١؛ عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٧٣.

"المصدر نفسه أو المرجع نفسه"، مع وضع رقم الجزء، ورقم الصفحات التي أخذ منها المعلومات، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، فيتعين على الباحث أن يستعمل مصطلح "*Ibid*" وهو مختصر كلمة "*Ibidem*" اللاتينية، والتي تعني بالإنكليزية "في المكان نفسه ."In the same place

أمثلة:

- محلي، ساطع: أمريكا اللاتينية، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ١٩٧٤م، ص٣٢.
- المرجع نفسه، ص٣٤.

وفي حالة الإشارة إلى الكتاب نفسه مرتين غير متتاليتين، فنكتفي بالإشارة إليه في المرة الثانية بأن نذكر اسم المؤلف ثم عبارة المرجع السابق أو المصدر السابق، وفي اللغة الإنكليزية يستعمل مصطلح "*Op.Cit*" بدلاً من المصدر السابق أو المرجع السابق، وهو يعني باللاتينية "*Opere Citato*" أي بالإنكليزية "In the work cited".

أمثلة:

- موسى، محمد العزب: حضارات مفقودة، الدار المصرية اللبنانية، ط٢، ١٩٩٢، ص١٢.
- دونالدو مونك: أمريكا اللاتينية المعاصرة، تر: منيرة محمد بدوي، النشر العلمي والمطابع، الرياض، ٢٠٠٨م.
- موسى، محمد العزب: مرجع سابق، ص١١.

وهناك طريقة أخرى أكثر سهولة لكتابة المصادر والمراجع في الهوامش للمرة الثانية، وهي تتضمن ذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة دون استعمال المصطلحات السابقة (المصدر السابق أو المرجع السابق).

أمثلة:

- نفنز، ألن؛ كومجر، هنري ستيل: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تر: مصطفى عامر، القاهرة، ١٩٥٢م، ص٢٢.
- هوبزباوم، إريك: عصر الثورة، أوروبة (١٧٨٩-١٨٤٨م)، تر: فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٢٣٤.
- المرجع نفسه، ص٢٣٨.
- نفنز؛ كومجر، تاريخ الولايات، ص٢٤.
- هوبزبام، عصر الثورة، ص٢٣٨.

٣- الهامش الذي يشار فيه إلى مخطوطة[١]:

في حال وجود مخطوطة ضمن البحث تكتب هكذا: اللقب، اسم المؤلف (تاريخ الوفاة بالهجري والميلادي): اسم المخطوطة كاملاً، مكان الحفظ ورقم الحفظ ثم تكتب رقم الورقة التي أخذت منها المعلومة.

وفي حال تكرار المخطوطة تكتب هكذا: اللقب، الاسم الأول للمخطوطة.

٤- الهامش الذي يشار فيه إلى بحث في مجلة أو مقالة في جريدة[٢]:

في حالة الاقتباس من مجلة علمية أو جريدة يومية تكون الهوامش بالترتيب الآتي:

١- اسم المؤلف كاملاً ولقبه.

٢- عنوان البحث أو المقالة بين مزدوجتين.

٣- اسم المجلة أو الجريدة.

٤- رقم العدد.

---

[١] صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٢.

[٢] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٩٠-١٩١؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٢، الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٦١؛ عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٧٤-١٧٥.

٥- رقم المجلد.

٦- مكان النشر وتاريخه.

٧- رقم الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

أمثلة:

- العقاد، صلاح: سلطنة عُمان وكسر العزلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٠، القاهرة، أبريل، ١٩٨٠م، ص١٣١.
- نوار، إبراهيم: السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، السنة ٢٨، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٢م، ص٣٠.

٥- الهامش الذي يشار فيه إلى دراسات غير منشورة "رسالة أو أطروحة دكتوراه"[١]:

قد يستعين الباحث ببعض رسائل الماجستير أو الدكتوراه غير المنشورة، أو قد يحصل على بحث غير منشور، أو ينقل من محاضرات وزعت بالأصل على الطلبة، ويكون هامش هذه الاقتباسات كالآتي:

كتابة اسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان الدراسة التي تم الاقتباس منها، ثم تحديد نوع الدراسة (أطروحة ماجستير أو دكتوراه أو مطبوعات للطلبة)، ثم يذكر اسم الكلية والجامعة التي نوقشت فيها الأطروحة، والتاريخ الذي تم فيه ذلك النقاش، ثم الصفحة، أو الصفحات التي تم منها الاقتباس.

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٩٥؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص١٧٢؛ الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٦٣؛ عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٧٥.

أمثلة:

- عبد الحسين، فاضل محمد: العلاقات البريطانية- العُمانية (١٩١٣-١٩٣٩م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالمملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٤-١٩٩٥م.
- عباس، محمد رشيد: التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية (١٩٣٢-١٩٧٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٨م.

٦- الهامش الذي يشار فيه إلى وثائق حكومية[١]:

تُعَدُّ النصوص الحكومية وثائق رسمية؛ لأنها تُعبِّر عن السياسة التي تسير عليها الدولة؛ لذا يجب على الباحث أن يولي الاقتباس عناية كبرى، من حيث الدقة وملاحظة عدم إعطاء الكلام المنقول طابعاً مغايراً للمعنى الأصلي المقصود، ويكون الهامش بالشكل الآتي:

يكتب أولاً اسم الدولة ثم الوزارة، أو الجهة التي قامت بنشر الدراسة، وعنوان الدراسة، ثم اسم ومكان وتاريخ النشر، ثم الصفحة المقتبس منها.

أمثلة:

الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، اللجنة الاستشارية، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م، ص١٢.

٧- الهامش الذي يشار فيه إلى وثائق أجنبية غير منشورة[٢]:

في حالة استعمال وثائق أجنبية غير منشورة، ولاسيما بالنسبة إلى الباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر، يشار أولاً إلى عنوان الوثيقة أو موضوعها، ثم إلى مكان حفظها والجهة التابعة لها، ثم رقمها، والتاريخ الذي تعود إليه، فإذا استعملنا وثيقة تتعلق بامتياز

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٩٤.

[٢] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٩٦.

نفط البحرين، وهي من وثائق دائرة السجلات العامة في لندن (Public Record Office) ومختصرها (P.R.O) وتعود إلى وزارة الخارجية (Foregen Office) ومختصرها (F.O) نكتب الهامش الخاص بها كما النموذج الآتي:

Oil Concession in Bahrain, P R O. F.O, 371-13730, 4-4-1929.

٨- الهامش الذي يشار فيه إلى اقتباس من إحدى الموسوعات[١]:

إذا ما استعملنا إحدى الموسوعات، ولنفرض أنها دائرة المعارف الإسلامية، فتكون الإحالة إليها في الهامش كالآتي:

ذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم ذكر اسم المادة المنقول عنها (بين أقواس اقتباس"") ثم ذكر اسم الموسوعة وتحته خط، ثم الطبعة، فالجزء، والصفحة.

وإذا كان المقال غير مذيل باسم الكاتب، فيمكن حينذاك الإشارة إلى اسم المادة بين أقواس اقتباس، ثم اسم دائرة المعارف وتحتها خط، والطبعة، والجزء، والصفحة.

مثال:

"Sotong Bull"; Encyclopedia Americana, 1962, XXIV, p.48.

٩- الهامش الذي يشار فيه إلى مقابلات شخصية أو محاضرة عامة[٢]:

إذا تطلب موضوع الباحث إجراء بعض المقابلات الشخصية مع مسؤولين أو مع من لهم صلة بالأحداث التي يدرسها، أو كان لهم إلمام بقضية تخصه ويمكن أن يستفيد من آرائهم في دعم وجهة نظره، ويجب توخي الحذر في مثل هذه المقابلات، إذ يجب أن يكون الشخص الشاهد على الحدث حيادي قدر الإمكان وبعيد عن التطرف وتمحص المعلومات المأخوذة عنه، وعلى الباحث أن يستعمل الأسلوب الآتي في كتابة الهامش:

- الإشارة في أول السطر إلى عبارة (مقابلة شخصية) أو (حديث شخصي) مع ذكر اسم الشخص ولقبه كاملاً.

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٩٦-١٩٧.

[٢] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٩٧؛ الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٦٣.

- ذكر وظيفة الشخص أو منصبه.
- الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة.
- تاريخ إجراء المقابلة.
- إضافة عبارة (إذن بالإشارة إليها)، دلالة على موافقة من تمت معه المقابلة بنشرها.

مثال:

أ- **مقابلة شخصية:**

مقابلة مع الأستاذة الدكتورة ميسون المرعشلي، رئيسة قسم التاريخ في كلية الآداب الثانية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٠م، والإذن بالإشارة إليها.

ب- **محاضرة عامة:**

أ.د. عادل عبد السلام، محاضرة عامة، ١٥ نيسان ٢٠٠٢م، إذن بالإشارة إليه.

وهناك بعض الملاحظات الأخرى التي يجب مراعاتها في كتابة الهوامش، منها:

١- إذا اشترك في تأليف الكتاب مؤلفان أو ثلاثة ينبغي أن نذكر جميع الأسماء. ومثال ذلك:

محمود، حسن أحمد؛ الشريف، أحمد إبراهيم: العالم الإسلامي في العصر العباسي، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٨٠.

٢- وإذا اشترك في التأليف أكثر من ثلاثة مؤلفين، يذكر الاسم الأول منهم، أو اسم من اشتهرت صلة الكتاب به أكثر من غيره، ثم تضاف كلمة (وآخرون) بعد هذا الاسم. ومثال ذلك:

أحمد، إبراهيم خليل؛ وآخرون: قضايا عربية معاصرة-دراسة تاريخية سياسية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨م، ص١٠.

٣- إذا كان اسم المؤلف غير معروف، يكتب الهامش هكذا:

مجهول المؤلف: كتاب الاستعبار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، بغداد، ١٩٨٦م، ص٣٥٠.

٤- إذا ذكر اسم المؤلف في متن البحث، فلا داعي لإعادة ذكره في الهامش، بل يُذكر عنوان الكتاب فقط، كأن يرد في المتن مثلاً: قال فاروق عمر فوزي : "....."، فيكون الهامش هكذا مع ملاحظة وضع رقم الهامش على نهاية اسم المؤلف، وليس آخر الاقتباس:

طبيعة الدولة العباسية، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، ط٢، بغداد، ١٩٨٧م، ص٧٤.

٥- وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان كتابه في متن البحث، فلا يعاد منهما أي شيء في الهامش، فإذا قيل مثلاً: ذكر أحمد بن جابر البلاذري في كتابه فتوح البلدان. فيكون الهامش كالآتي:

تح: رضوان محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٢٠.

٦- ويمكن للباحث أن يختصر في كتابة الرقم الثاني للصفحات في هامش، إذا تعدى المئات أو الآلاف، ولكنه لا يختصر هذا الرقم إذا كان مكوناً من رقمين مثلاً، مثل: ص٥٩-٦٠.

٧- وإذا تعددت الصفحات بشكل كبير، يمكن أن يقال ص٢٣٠ وما بعدها.

٨- يمكن للباحث بعد أن يذكر اسم المصدر أو المرجع أول مرة كاملاً، أن يحدد بعده اختصاراً له، ولاسيما المؤلفين الذين لهم أكثر من كتاب مستعمل في البحث، ولكن يشترط الإشارة إلى أنه سيستعمل ذلك الاختصار باستمرار في البحث ليدل عليه، كأن يقول مثلاً بالنسبة إلى كتاب المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، إنه سيرمز له هكذا: المسعودي، مروج، والمهم في الأمر هو الاستمرار في استعمال أسلوب موحد من بداية البحث إلى نهايته.

٩- يجب وضع الهامش بوضع علوي مصغر في المتن قبل الفارزة أو النقطة وليس بعدهما.

١٠- عند استخدام أكثر من مصدر أو مرجع في الهامش الواحد فيجب وضع فارزة منقوطة (؛) بينهما، مع مراعات ذكر المصدر الأسبق ثم الأحدث اعتماداً على سنة وفاة المؤلف، أما في حالة المرجع فيراعى تقديم المطبوع الأقدم على الأحدث وهكذا.

١١- عند ورود اسم علم أو مدينة أو مصطلح يحتاج إلى تعريف فيفضل إذا كان ليس من صلب الموضوع أن يعرف في الهامش، وبعد الانتهاء من تعريفه توضع نقطة ثم يكتب مصدر هذا التعريف[١].

رابعاً- أقسام البحث:

يتألف البحث عادة من أقسام مختلفة، منها أساسية لا بدَّ من توافرها في كل بحث، مثل صفحة العنوان، وثبت محتوى البحث، والمقدمة، ثم متن البحث أو هيكله والذي يتألف من أبواب أو فصول أو مباحث، وأخيراً الخاتمة، والفهارس الفنية. ويضاف إلى هذه الأقسام في بعض البحوث، صفحة الإهداء، وأخرى للشكر والتقدير، وبعض الرسوم والجداول والملاحق، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.

١- صفحة العنوان:

يجب أن تشمل هذه الصفحة على عنوان البحث الكامل، مع اسم الباحث، والمرحلة، والقسم والكلية التي ينتمي إليها، وبالنسبة إلى الرسائل التي تقدم للدراسات العليا، يجب التقيد بترتيب هذه الصفحة، بحسب التعليمات التي تقرها الجامعة المعنية. وبشكل عام، فإن هذه الصفحة لا بد من أن تحتوي على الأمور الآتية:

- عنوان البحث وذلك بكتابته بخط كبير في منتصف الصفحة.

---

[١] شلبي، كيف تكتب بحثاً، ص١٠٤وما بعدها؛ الجبوري؛ الجنابي، منهجية البحث التاريخي، ص١٦٣-١٦٤؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص١٩٨-٢٠١.

- اسم مقدم البحث كاملاً ويكون بخط أصغر إلى النصف من حجم خط عنوان البحث.
- الدرجة العلمية التي يرغب الباحث في الحصول عليها مثل درجة الماجستير أو الدكتوراه.
- اسم المعهد أو الكلية التي ينتسب إليها الطالب وتقدم إليها الرسالة، حيث توضع في أعلى الصفحة من الجانب الأيمن.
- اسم الأستاذ المشرف.
- الشهر والعام والدراسي.

ويجب أن ترتب هذه المعلومات بشكل متناسق، وأن تكون صفحة العنوان مسبوقة بصفحة بيضاء[١].

٢- **صفحة الإهداء:**

ليس الإهداء ضرورياً، ولاسيما في البحوث الصغيرة، أو الرسائل العلمية، وهو غالباً ما يكون في الكتب، ولكن إذا ما شعر الطالب أنه في حاجة إلى كتابة إهداء إلى جهة معينة، أو شخص معين، أو مؤسسة معينة بذلت جهداً واضحاً من أجل البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فلا بأس من تثبيت ذلك في صفحة مستقلة بعد صفحة العنوان مباشرة، ويجب أن يكون الإهداء مقتضباً، وألا يوجه إلى الأستاذ المشرف، كي لا يفهم منه أنه وسيلة من وسائل المداهنة أو التملق، فهو يوجه بالعادة إلى هيئات وأشخاص تقديراً لهم واعترافاً بفضلهم (كالوالدين والزوجة والأبناء والأصدقاء....)، ومن حقهم الاعتراف لهم بالجميل، فللباحث الحرية المطلقة في التعبير عن عواطفه بواسطة الإهداء الذي يسجله على النسخة الواحدة[٢].

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٠٧-٢٠٨؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص٢٠١-٢٠٢.

[٢] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢١٣؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص٢٠٢.

٣- صفحة الشكر والتقدير:

لا تُعَدُّ هذه الصفحة أيضاً إلزامية بالنسبة للباحث، ولكن جرى العرف أن يكتب الطلبة كلمة تقدير وشكر إلى الهيئات والأفراد الذين ساعدوهم في البحث، وتلي هذه الصفحة صفحة العنوان مباشرة، أو بعد الإهداء إن وجدت، ويكون عنوانها (تقدير واعتراف) أو (شكر وتقدير)، أو ما شابه ذلك. وهذه الصفحة ليست جزءاً من البحث ولا ترقم ضمن تسلسل أرقام صفحات البحث. ويجب أن يكون الشكر بسيطاً، ليس فيه إسراف أو مجاملة، ويكرس للذين أسدوا المساعدة للباحث فعلاً، ويأتي في مقدمتهم الوزارة أو الهيئة، أو المؤسسة التي رشحته للبحث، إذا كان طالباً في بعثة، ثم يذكر أستاذه المشرف لجهوده في توجيهه وإرشاده، كذلك يذكر باختصار الأشخاص الذين قدموا له العون الملموس في البحث، ولاسيما أولئك الذين أعاروه بعض المخطوطات، أو الكتب النادرة أو الوثائق، أو قرأوا له مسودة البحث، أو أفادوه بأي وجه من الوجوه، ويوجه الشكر أيضاً إلى مسؤولي المكتبات، أو مديريها وإلى الموظفين الذين قدموا له فعلاً تسهيلات ذات قيمة، ساعدته في إنجاز بحثه، ويستحسن عدم الإطالة في الشكر والتقدير، أو المبالغة فيه، فكلما كان مختصراً ومركزاً كان وقعه أكبر في النفس، ولا يذكر فيها إلا من هو جدير حقاً بالتقدير، فليست الرسائل العلمية مكاناً للمجاملات[١].

٤- محتويات البحث أو فهرسه:

يلي صفحة الشكر والتقدير فهرس البحث، أو محتويات الرسالة، ويشتمل على أجزاء البحث كله بما فيه من تمهيدات، ونص، وملاحق، وهو يختلف عن خطة البحث العامة المؤقتة التي أشرنا إليها سابقاً؛ لأنه يمثل البحث مكتملاً، وقد أضيف إليه ما تنبه عليه الباحث في أثناء القراءة، فحذف من الخطة وقدم وأُخر، ويجب أن تُراعى في المحتويات الأمور الآتية[٢]:

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢١٣؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص٢٠٣.

[٢] ملحس، منهج البحوث العلمية، ص١٥٥.

- الترتيب المنطقي أو الزمني.
- تقسيم الموضوعات إلى أبواب أو فصول أو مباحث بحسب حجم البحث.
- المحافظة على ذكر العناوين تماماً كما جاءت في سياق البحث في الترتيب نفسه.
- ترتب الموضوعات بتسلسل، باستعمال الأرقام، والأحرف الأبجدية عندما تتفرع أقسام البحث إلى موضوعات جزئية مختلفة.

وتشمل المحتويات المقدمة وفهرس المادة العلمية التي تكوّن متن البحث، ثم فهرس الجداول والرسوم والخرائط والصور والملاحق والوثائق، إن وجدت، ويرقم كل ما لا يدخل في صلب الموضوع غالباً بالحروف الأبجدية، أما الموضوعات الأساسية فترقم ترقيماً عددياً، لكن معظم الباحثين يميلون إلى الترقيم العددي للبحث كله.

وتُكتب المقدمة في فهرس المحتويات بكلمة واحدة "المقدمة"، أما فهرسة المادة العلمية أو صلب الموضوع فله نظام دقيق يجب ملاحظته بكل عناية. فإذا كان البحث مؤلفاً من أبواب وفصول، فإن عبارة "الباب الأول" أو "الباب الثاني" تكتب في منتصف الصفحة بأحرف كبيرة، وتحتها يكتب من أول السطر العنوان العام لهذا الباب.

وتكتب عناوين الفصول الواحد تلو الآخر وأمام كل عنوان رقم الصفحة التي ورد فيها هذا العنوان.

وإذا كانت الرسالة مؤلفة من فصول فقط، تعامل عناوين الفصول معاملة الأبواب المذكورة أعلاه، بخط أصغر من خط الأبواب ومع كتابة العناوين الفرعية في أول كل سطر. ثم تدون بعد ذلك فهارس الجداول والرسوم والخرائط والصور والملاحق إن وجدت، ثم جريدة (قائمة) المصادر والمراجع، وملخص البحث باللغة الأجنبية "Abstract"، إن كان بحثاً أُعد لغرض الحصول على درجة علمية.

ويختلف موضع فهرس المحتويات حسب اللغة التي كتب بها البحث، فالأبحاث والمراجع المكتوبة باللغة العربية عادة ما يكون فهرس المحتويات فيها في مطلعها، وبعد الغلاف الداخلي المدون به عنوان البحث[١].

٥- المقدمة:

تُعَدُّ المقدمة البوابة الرئيسة التي يُدخل منها إلى صلب موضوع البحث، فهي المرآة التي تعكس نيّات الباحث، وغايته من معالجة الموضوع، لذا فهي تحفز القارئ على الاستمرار في قراءة البحث، أو تركه جانباً، وبالنظر إلى أهميتها، فإن الكثير من الباحثين يعدونها بمنزلة الفصل الأول لبحوثهم المؤلفة من عدة فصول[٢]، ويجب أن يتنبه الطلبة المبتدئون على هذه الحقيقة، ويحسبون لها حساباً في تخطيطهم للبحث، لأن الباحث الجيد، هو الذي يعد عناصر المقدمة منذ البداية ويجمع لها المادة اللازمة خلال عمله في البحث في المصادر والمراجع.

وتكتب المقدمة عادة بعد انتهاء الطالب من كتابة بحثه، وتثبت بعد صفحة المحتويات، وترقم صفحاتها بالحروف الأبجدية، وهي تشمل بعض النقاط والعناصر الرئيسة التي لابد من تتوافر فيها، مهما كان نوع الدراسة، ومن هذه النقاط:

- تحديد الموضوع تحديداً زمنياً وجغرافياً، بشكل موضوعي ومنطقي، مع شرح أهميته والهدف منه، والدافع إلى اختياره.
- القيام بدراسة تاريخية للموضوع الذي اختاره الباحث، والإشارة إلى مكانته بين الأبحاث الأخرى السابقة، مع إعطاء نبذة عن هذه الأبحاث التي عالج أصحابها الموضوع نفسه، وإلى أي حد انتهى هؤلاء الباحثون وما النقطة التي ستبدأ منها الدراسة الجديدة التي يعتقد الباحث أنها لم تبحث أو لم تستوفِ حقها في الدراسة من قبل.

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢١٤-٢١٦؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص٢٠٤.

[٢] بوحوش، دليل الباحث، ص٩٢.

- شرح منهج البحث، والأسلوب المتبع لدراسة الموضوع؛ أي تبيان الطريقة التي ستتم بها المعالجة، هل هي تحليلية أو وصفية، أو غيرها من الطرائق الأخرى؟.
- الإشارة إلى بعض العناصر التي شجعت على كتابة البحث، كتوافر وثائق جديدة أو اكتشاف مخطوط معين، ساعد على بلورة الموضوع وقدّم حقائق لم تكن معروفة سابقاً.
- التطرق إلى بعض الصعوبات التي واجهت الباحث، الناجمة عن طبيعة الموضوع لا عن الظروف الخاصة؛ أو المشاكل الشخصية؛ أو العائلية وغيرها، ويجب على الباحث هنا أن يتواضع، ولا يحاول أن يكثر من ذكر الصعوبات أو يهول من أمر بحثه، ليظهر بالتالي كيف تمكن من إنجازه، وذلل كل العقبات التي جابهته وفي هذا تمجيد غير محبذ للذات.
- تقديم شرح قصير لمخطط البحث، يشمل الأبواب والفصول التي تضمنها بحسب التسلسل الموجود فيه، مع التركيز على النقاط الرئيسة التي تم التعرض لها في البحث، وأظهر الترابط بين أجزائها.
- تحليل المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث، وإظهار الفائدة منها، ومدى قيمتها العلمية، وتُعَدُّ هذه النقطة من النقاط الأساسية المهمة جداً في المقدمة، ولا يجوز أن تخلو منها البحوث العلمية الرصينة، وتصنف المصادر في أثناء تحليلها بحسب أهميتها من جهة، وبحسب قدم وفاة مؤلفها من جهة أخرى، وتأتي الوثائق غير المنشورة والمخطوطات عادة في طليعة هذه المصادر المراد تحليلها بحسب حقل المعرفة الذي ينتمي إليه، مثل: كتب التاريخ العام، وكتب الطبقات، وكتب الرحالة، وكتب التراجم، والكتب الفقهية، والكتب الأدبية وغيرها[1].

---

[1] بوحوش، دليل الباحث، ص٩٢؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢١٨-٢١٩؛ شلبي، كيف تكتب بحثاً، ص١٣٦-١٣٧.

٦- متن البحث

يمثل هذا القسم من البحث متن الموضوع الرئيس؛ بل هو جوهره، ولا يوجد حجم معين، أو هيكلية مناسبة، فهناك أبحاث تتألف من أبواب وفصول، وأخرى تتألف من فصول فقط، وذلك بحسب طبيعة البحث وحجمه. فإذا كان البحث صغيراً لا يتجاوز العشرين صفحة فلا داعي لتقسيمه إلى فصول، ويمكن حينئذ تقسيمه إلى مباحث فرعية متعددة، تستعمل الأرقام لتمييزها بعضها عن بعض (أي: أولاً، ثانياً، ثالثاً، وهكذا)، وتستعمل كلمة "فصل" عادة عندما يكون حجم القسم الواحد من البحث يتجاوز العشرين صفحة، وأن يكون مجموع البحث يتجاوز الثمانين صفحة. وفي هذه الحالة يبدأ كل فصل بصفحة جديدة ويكون له عنوانٌ ورقمٌ مسلسلٌ[١].

ويفترض أن يكون هناك تسلسل منطقي بين أجزاء البحث، سواء أكان يتألف من أبواب وفصول، أم من فصول أو مباحث صغيرة فقط، وهذا بطبيعة الحال، يتوقف على براعة الباحث في اختيار العناوين ونجاحه في تطبيق الخطة التي اعتمدها منذ بداية البحث. وتجدر الملاحظة هنا إلى وجوب التناسب بين أجزاء البحث، ولا يعني هذا أن تكون جميع الأقسام أو الفصول متساوية الحجم تماماً؛ بل المقصود أن يكون هناك نوع من التنسيق بين الجميع، ويستحسن ألا يأتي باب أو فصل أو قسم في حجم يزيد أضعافاً كثيرة على نظيره في البحث، أما عدد صفحات البحث فغير محددة. وبطبيعة الحال، فإن البحوث تختلف من حيث الحجم تبعاً لطبيعتها، فالبحوث الجامعية الأولى (في المرحلة الأولى الدنيا)، تكون عادة قصيرة في حين أن أبحاث دراسات الماجستير تصل إلى نحو مئتي صفحة، أما الدكتوراه فتكون أكثر عادة، ويجب ألا يغيب عن البال أن قيمة البحث

---

[١] فياض، التاريخ فكرة ومنهجاً، ص٩٠.

لا تتوقف على حجمه أو عدد صفحاته؛ بل على منهجيته وموضوعيته والأمور الجديدة التي كشف عنها[١].

٧- الخاتمة:

تتميز الخاتمة عن بقية أجزاء البحث كله، بأنها تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وهي ضرورية في البحوث ويستحسن أن تثبت على شكل نقاط محددة. ويعمد الباحثون إلى تضمين الخاتمة خلاصة البحث، أو النقاط الرئيسة فيه؛ مبتدئاً من الفصل الأول، منتهياً بالفصل الأخير، إلا أنه يلاحظ أن الخاتمة تختلف عن الخلاصة "Abstract" التي هي عبارة عن تلخيص حرفي للبحث، ويستعمل لأغراض غير الخاتمة، كأن يرسل للمجلات أو مراكز جمع الرسائل الجامعية للتعريف بالبحوث التي تتجمع لديها.

وتكون الخاتمة مرتبطة إلى حد ما بالمقدمة حيث يحاول الباحث أن يجيب فيها عن بعض الأسئلة التي طرحها في المقدمة، ولا يمكن أن تكون الخاتمة تكراراً لما جاء في المتن؛ بل يجب أن تتضمن أموراً جديدة، أو آراء شخصية لم يجد لها الباحث مكاناً مناسباً في فصول بحثه أو هيكله. ويستحسن أن يُذكر فيها إضافة إلى النتائج المستخلصة، أهم النقاط التي لم يتمكن الباحث من دراستها دراسة كافية، فيفتح بذلك آفاقاً جديدة لمن يأتي بعده من الباحثين. ولا يوجد تحديد معين لعدد صفحات الخاتمة، ولكن يجب أن يتلاءم ذلك مع صفحات البحث، ويُفضَّل عدم الإسهاب فيها؛ لأن المادة تأتي بشكل مطول في الخاتمة يمكن أن ترجع إلى أماكنها المناسبة في فصول أو أقسام البحث[٢].

---

[١] بوحوش، دليل الباحث، ص٩٣؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢٠-٢٢١؛ الطاهر، منهج البحث الأدبي، ص١٣٤-١٣٥.

[٢] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢١-٢٢٢؛ الطاهر، منهج البحث الأدبي، ص٦٩-٧٠.

٨- **الملاحق:**

يعثر الباحث في بعض الأحيان على بعض المواد التي لها صلة بالموضوع الذي يبحث فيه، لكنها ليست ضرورية لتضمينها في متن البحث؛ لتحاشي الاستطراد، وقطع انسجام الموضوع وتسلسله، فيلجأ حينذاك إلى وضعها في نهاية البحث، وعَدّها ملحقاً لها، ولا يتّبع في ترتيب الملاحق طريقة خاصة؛ بل ترقم بعد نهاية البحث مباشرة، وعلى صفحة أو صفحات مستقلة، وإذا كان هناك أكثر من ملحق تعطى أرقاماً مسلسلة. وهناك خلاف في المكان الذي يجب أن تحتله الملاحق فيرى بعض المؤرخين أنها توضع بعد مصادر البحث ومراجعه أو الرسالة، لأن المصادر والمراجع هي أوثق صلة بالبحث، وأن الملاحق شيء زائد من الممكن الاستغناء عنه بعد أن أشير في المتن إلى ما يحتاجه البحث منها، ويرى آخرون أن توضع الملاحق بعد متن الرسالة مباشرة، وقبل المصادر والمراجع؛ لأن الصلة العلمية بينها وبين البحث واضحة جداً. يضاف إلى ذلك أن المصادر والمراجع قد تشير إلى الموارد التي أخذت منها تلك الملاحق والوثائق، فالصحيح إذاً هو وضعها بعد متن الرسالة أو البحث مباشرة، لا بعد قائمة المصادر والمراجع[١].

ولا يوجد قاعدة معينة لما يمكن أن تشمله الملاحق من مواد، فقد يكون الملحق فصلاً تاماً من كتاب؛ أو إضافات عامة أو فقرة أو جدولاً أو خريطة أو إحصاءات خاصة أو صوراً لبعض صفحات مخطوط؛ أو صوراً لبعض الوثائق المستعملة، أو نصوص اتفاقيات دولية، أو نصوص قوانين الأجنبية وغيرها. ولكن يجب أن يراعى في جميع أنواع الملاحق، تدوين المصادر المعتمدة التي أخذت منها، إما قبل الاقتباس وإما بعده،

---

[١] شلبي، كيف تكتب بحثاً، ص١٤١-١٤٢.

ويشار إليها في الهامش. كما يجب ذكر الوثائق باللغة الأجنبية دون ترجمة أو إدخال أي تعديل أو إصلاح[1].

٩- الفهارس الفنية:

من مواصفات الدراسة العلمية الجيدة، أن يلحق بها عدد من الفهارس المناسبة لمادة البحث، ويرى بعض الكتّاب ضرورة وجود مثل هذه الفهارس في البحوث العلمية؛ لأنها جليلة النفع، كثيرة الفائدة، وتعد مقياساً لتقويم البحث نفسه، ومدى ما بذل الباحث من جهد في إعداده، كما أنها تساعد القارئ كثيراً في الرجوع إلى ما يريده من معلومات، دون الاضطرار إلى قراءة البحث كله. والفهارس أنواع متعددة، تختلف بحسب طبيعة البحوث؛ لذا لا يشترط توافرها جميعاً في بحث معين، فما هو ضروري لبحث تاريخي، قد لا يكون ذا نفع لبحث أدبي أو جغرافي، وهكذا، ولكن لا بُدَّ من توافر بعضها في كل الأبحاث، مثل: فهرس المصادر والمراجع وفهرس المحتويات وفهرس الأعلام، أما بقية الفهارس التي تشمل مواضيع متعددة، فيمكن استعمالها بحسب طبيعة البحث، ومدى الاستفادة منها، وندرج فيما يأتي طائفة من هذه الفهارس:

- **فهرس الآيات القرآنية.**
- **فهرس الأحاديث النبوية.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**
- **فهرس الأعلام.**
- **فهرس الفرق والجماعات.**
- **فهرس الأماكن.**
- **فهرس القبائل.**
- **فهرس الكتب الواردة.**

---

[1] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢٢-٢٢٣؛ صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي، ص٢٠٥.

- **فهرس المفردات اللغوية.**
- **فهرس الأشعار.**
- **فهرس الأقوال والأمثال.**
- **فهرس المصطلحات الفنية أو الألفاظ الحضارية.**
- **فهرس الأحداث والسنين.**
- **فهرس الصور والخرائط.**
- **فهرس المحتويات أو الموضوعات.**

وكما أسلفنا، ليس من الضروري أن يحتوي كل بحث أو كتاب على جميع هذه الفهارس، وهناك من الكتب ما يحتاج إلى أنواع أخرى من الفهارس والتي لم تذكر في هذه القائمة، وقد يرى الباحث أن يجمع بين أكثر من نوع من الفهارس في فهرس واحد، إذا كانت المادة المتيسرة لكل فهرس قليلة؛ كأن يجعل فهرس الأعلام والقبائل والجماعات والفرق في فهرس واحد، والأمكنة والبقاع في فهرس واحد، وهكذا، وبالنظر إلى تعدد هذه الفهارس وشمولها لمواضيع كثيرة غير تاريخية، سنقتصر في دراستنا على كيفية إعداد فهرس المصادر والمراجع؛ لما له من أهمية كبيرة، وضرورة توافره في كل البحوث العلمية، سواء الجامعية الأولى منها، أو بحوث الدراسات العليا[1].

١٠- فهرس المصادر والمراجع:

ويسمى أيضاً بثبت المصادر والمراجع؛ أو قائمة أو جريدة المصادر والمراجع. وهو عبارة عن قائمة تحوي الكتب التي أفاد منها الباحث في كتابة رسالته أو بحثه، ويجب أن تتضمن جميع الكتب التي استعملها المؤلف، وأشار إليها في الهوامش. أما الكتب التي اطلع عليها، ولم يستشهد بها، فلا يجوز ذكرها في هذه القائمة.

---

[1] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢٤-٢٢٦؛ الطاهر، منهج البحث الأدبي، ص١٤٢؛ فياض، التاريخ فكرة ومنهجاً، ص١٠٥.

وتصنف المصادر والمراجع بحسب أنواعها، فتدرج المخطوطات أو الوثائق غير المنشورة في البداية، ثم الكتب المطبوعة، والرسائل الجامعية، والموسوعات والمعاجم والمقالات، والأحاديث الإذاعية والمحاضرات والمراسلات وغيرها. ولكن يجب ملاحظة التقليل من تفريع القائمة، حتى يسهل الرجوع إلى هذه المصادر والمراجع، وفي كل الحالات يستحسن فصل المصادر الأولية عن المراجع الثانوية، وفصل المؤلفات العربية عن المؤلفات الأجنبية التي يجب أن تدون بلغتها[1].

أما بالنسبة إلى ترتيب قائمة المصادر والمراجع فهناك ثلاثة أنظمة:

- الترتيب بحسب الطريقة الزمنية، ويكون الاعتماد في ذلك على سنوات الوفيات بالنسبة إلى المصادر وتاريخ الطبعة الأولى بالنسبة إلى المراجع.
- الترتيب بحسب الحروف الهجائية الأولى (أ –ب– ت –ث...) لأسماء المصادر والمراجع، ويرى من يفضل هذه الطريقة أن أسماء الكتب أشهر من أسماء مؤلفيها، وعليه فإن الإشارة إليها أفضل من الإشارة إلى اسم المؤلف.
- الترتيب بحسب الحروف الهجائية لألقاب المؤلفين، أو أسمائهم الأخيرة، وهو النظام الغربي المتبع في الترتيب، وقد سار عليه معظم المؤلفين المحدثين، وشاع عالمياً، ورتبت على أساسه الكتب في المكتبات، لذلك من الأنسب اتباعه؛ للمحافظة على التوحيد في المناهج. يضاف إلى ذلك، أن شهرة المؤلفين، لا تقل عن شهرة مؤلفاتهم، كذلك فإن تواريخ الوفاة بالنسبة إلى بعض المؤلفين القدامى مجهولة؛ مما يشكل صعوبة في الترتيب بحسب الطريقة الأولى. ولهذا ننصح باتباع النظام الأخير؛ أي الترتيب بحسب الحروف الهجائية لألقاب المؤلفين.

وبصورة عامة، فإن الترتيب في قائمة المصادر والمراجع، يختلف بعض الشيء عن الهوامش، حيث يقلب اسم المؤلف هنا؛ أي بدون اللقب، أو الاسم الأخير أولاً، يتبعه بعد

---

[1] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢٦–٢٢٧؛ عبيدات؛ وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص١٧٨–١٧٩.

الفاصلة، الاسم الأول ويفصل بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب فاصلة، ومكان الطبع فاصلة، كما تحذف الأقواس التي توضع في الهوامش لتضم المعلومات الخاصة بالنشرة[١]. وفيما يأتي أمثلة ونماذج مختلفة لكيفية التدوين في قائمة المصادر والمراجع:

أ) – أساليب تدوين المخطوطات والوثائق غير المنشورة:

بالنسبة إلى المخطوطات، يتقدم اللقب، أو الاسم الأخير على الاسم الأول، ثم الاسم الأول، ففاصلة، ثم يذكر بالنسبة إلى المؤلفين القدماء سنة الوفاة بالتاريخين الهجري والميلادي، بعدها توضع فاصلة، فاسم المخطوط كاملاً منتهياً بفاصلة، ثم مكان وجوده ورقمه، وتوضع نقطة في نهاية التوثيق.

ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (ت٢٠٤هـ/٨١٩م)، جمهرة النسب، المتحف البريطاني، رقم (Add 23297).

أما الوثائق غير المنشورة، فيذكر أولاً المكان الذي تحفظ فيه، ثم الجهة التي تعود إليها الوثيقة، فرقم وعنوان الملف الخاص بها، ثم رقم الوثيقة إن وجد وعنوانها وتاريخها.

المركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد)، ملفات وزارة الخارجية، الملف ٢١/٢٥، مجموعة تقارير وزارة الخارجية العراقية، ١٩٤٠م[٢].

Public Recird Office (P.R.O) London, Foregn Office (F.O) 371, General Political Correspondence, 371L61557., Middle Est Strategy Anglo-American Talks, 1947.

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢٧–٢٢٨؛ الطاهر، منهج البحث الأدبي، ص١٣٧؛ ملحس، منهج البحوث العلمية، ص١٧٣–١٧٤.

[٢] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢٨–٢٢٩.

ب) – **أساليب تدوين الكتب:**

١– يكتب لقب المؤلف أو اسمه الأخير، ثم فاصلة، ثم اسمه الأول، ويستحسن بالنسبة للمؤلفين القدامى ذكر سنة الوفاة، بالتاريخ الهجري والميلادي بين قوسين، بعد هذا توضع فاصلة.

٢– عنوان الكتاب.

٣– اسم المحقق أو المترجم إذا كان الكتاب محققاً أو مترجماً ثم يتبع بفاصلة.

٤– مكان النشر (الدار أو المطبعة حسب توفرها).

٥– ذكر الطبعة، إذا كان للكتاب أكثر من طبعة واحدة ففاصلة.

٦– مكان النشر (المدينة أو الدولة).

٧– تاريخ النشر مختوماً بنقطة.

وهكذا يكون تصميم ثبت الكتاب كالآتي:

اللقب، اسم المؤلف الأول (تاريخ الوفاة): اسم الكتاب، اسم المحقق أو المترجم (إن وجد)، دار النشر، الطبعة، مكان النشر، التاريخ.

أمثلة:

١. بدري، السيد محمد: مخطط تاريخي لتقدم العقل البشري لكوندرسيه، القاهرة، ١٩٩٥م.

٢. بروفنسال، ليفي: الإسلام في المغرب والأندلس، تعريب: محمود عبد العزيز سالم، صلاح الدين حلمي، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦م.

٣. بوحوش، عمار: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥م.

٤. ترحيني، محمد أحمد: المؤرخون والتأريخ عند العرب، دار الكتب العلمية، دار الريف، بيروت، د.ت[١].

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٢٩–٢٣٠.

ج) – أساليب تدوين البحث والمقالات:

ليس هناك خلاف جوهري بين تصنيف الكتب والمقالات، باستثناء بعض الأمور التي يجب مراعاتها، فعند كتابة المقال، يكتب أيضاً لقب المؤلف أولاً، ثم الاسم الأول، فعنوان المقال بين مزدوجتين، فاسم المجلة أو الجريدة، فمكان صدورها، فالعدد، والمجلد أو الجزء، فالتاريخ، ثم صفحات المقال.

أمثلة:

١. الجومرد، جزيل عبد الجبار: "الأسرة الأيوبية ودورها في تثبيت حكم صلاح الدين في مصر"، مجلة التربية والعلم، العدد ٨، ١٩٨٩م، ص١١١–١٤٩.

٢. طه، صلاح الدين أمين: "معركة أجنادين وأثرها في فتوح الشام"، مجلة آداب الرافدين، العدد ١٦، ١٩٨٦م، ص٢٢٩–٢٤٣.

٣. ابن عبود، أمحمد: "معركة الزلاقة والواقع الأندلسي"، مجلة البحث العلمي، العدد ٣٣، ١٩٨٢م، ص٤٩–٦٧[١].

د)– أساليب تدوين المراجع الخاصة بالرسائل الجامعية والدراسات غير المنشورة:

يتقدم اللقب على الاسم أيضاً في الرسائل الجامعية، وتثبت كما يأتي: اللقب، الاسم الأول، عنوان الرسالة أو الأطروحة، (رسالة ماجستير أو دكتوراه غير منشورة)، الجامعة، الكلية، السنة[٢].

أمثلة:

١. السامرائي، خليل إبراهيم: علاقة المرابطين بالممالك النصرانية بالأندلس وبالدول الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٩م.

٢. نورس، علاء موسى الكاظم: حكم المماليك في العراق ١٧٥٠–١٨٣١م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، آذار ١٩٧٣م.

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٣٣.

[٢] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٣٤–٢٣٥.

و)- أساليب تدوين المراجع الخاصة بالموسوعات أو دوائر المعارف:

إذا اعتمد الباحث على مقالات متعددة من إحدى الموسوعات، يمكن أن يدرج اسم تلك الموسوعة ضمن قائمة المراجع، بحسب موقعها من الحروف الهجائية، مثل: دائرة المعارف الإسلامية، في حرف الدال. أما إذا اعتمد على مقالة أو اثنتين فقط، فإنه يذكرها تحت اسم المؤلف ضمن حقل المقالات[١].

ز)- الأحاديث الإذاعية، والمحاضرات، والمراسلات، والمقالات الشخصية وغيرها:

يمكن أن تدرج في قائمة المصادر والمراجع، لكنها تنشر في الهوامش بصورة منتظمة بحسب الطريقة التي أشرنا إليها هناك.

وهناك بعض الملاحظات العامة التي يجب على الباحث أن يلاحظها عند تبويب المصادر والمراجع، ندرج أهمها فيما يأتي:

١. لا تدخل ألف ولام التعريف في الترتيب الهجائي، إذا وقعت في أول الاسم، مثل: الطبري، يرتب في حرف الطاء، واليعقوبي يرتب بحرف الياء، أما إذا كانت الألف واللام من أصل الاسم فإنها تحسب في الترتيب الهجائي، مثل: إلياس، وألبير، وألكسندر.

٢. لا تدخل الألقاب في الترتيب الهجائي، مثل: الدكتور، الأستاذ، المهندس، الإمام، الشيخ ولا تدخل أيضاً في الترتيب الهجائي كلمة ابن أو أبو، أو ابن أبي، مثل ابن خلدون يرتب في حرف الخاء، وابن أبي دينار، يرتب في حرف الدال، وأبو المحاسن، يرتب بحرف الميم، وهكذا.

٣. تعامل الأسماء المركبة، من مضاف ومضاف إليه، أو من فعل وفاعل، على أنها كلمة واحدة في الترتيب الهجائي، مثل تقي الدين ، وجاد الحق، وبنت الشاطئ.

٤. يستحسن إدراج المعلومات المتعلقة بالمؤلف في سطر منفرد، ثم يكتب عنوان الكتاب، وما يتعلق به في سطر آخر، يكون في أسفل السطر الأول، ويبدأ بعد ترك فراغ مناسب. مثلاً:

---

[١] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٣٦.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ/١٠٦٣م):

رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠-١٩٨١م.

٤-إذا كان الكتاب يتألف من أجزاء صدرت في أوقات مختلفة، فنضع تاريخ صدور الجزء الأول، ثم شرطة صغيرة (-)، فتاريخ صدور الجزء الأخير.

٥-يجب ذكر الطبعة في حال تعدد طبعات الكتاب؛ لأن الصفحات قد تتغير بتغير الطبعات، وينصح باعتماد أفضل الطبعات المتيسرة وأحدثها، وإذا اضطر الباحث إلى استعمال طبعتين مختلفتين، يجب الإشارة إليهما في كل اقتباس، لمنع الالتباس، ولكن يستحسن الابتعاد عن استخدام طبعتين ما أمكن.

٦-إذا تعددت دور النشر أو أمكنتها، من الأفضل تدوينها جميعاً، أو يقتصر على أهمها أو ما جعل في البداية.

٧-إذا تم استعمال عدة كتب لمؤلف واحد، ترتب الكتب هجائياً حسب الكلمة الأولى من عنوان الكتاب[1].مثال:

مؤنس، حسين: التاريخ والمؤرخين، القاهرة، ١٩٨٠م.

مؤنس، حسين: تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، معهد الدراسات الإسلامية، ط١، مدريد، ١٩٦٧م.

مؤنس،حسين: الحضارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد١، ١٩٧٨م.

مؤنس، حسين: رواية جديدة عن فتح المسلمين للأندلس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، العدد ١٨، مدريد، ١٩٧٤-١٩٧٥م.

---

[1] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٣٦-٢٣٨؛ الطاهر، منهج البحث الأدبي، ص١٣٨-١٣٩؛ فياض، التاريخ فكرة ومنهجاً، ص١٠٦.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السابع
قواعد تحقيق النص القديم
(المخطوط)

وقل رب زدني علما
Damascus University

أولاً- تعريف المخطوط:

المخطوط أو المخطوطة هي كل الوثائق أو الكتب القديمة التي كُتِبت بخط اليد بواسطة المؤلف أو الناسخ، حيث لم يكن في العصور الغابرة قد اكتشفت المطابع. فقد أخذت عنه صورة شمسية لتودع كل صورة منها في إحدى المكتبات العامة التي تحرص على اقتناء المخطوط، والمخطوطات في العالم الإسلامي قد تبلغ الملايين ولا يزال كثير لم يحقق، ومن هنا تأتي أهمية المخطوط لوجود نسخة وحيدة عند مؤلفها التي قد يهديها إلى الخليفة أو السلطان في الممالك الإسلامية، أو للملك أو للإمبراطور في الممالك الأوروبية. وقد جرت العادة أن يأمر الحاكم مجموعة من النساخ بنسخ عدد من هذه المخطوطة خاصة إذا أعجبه موضوعها ومضمونها، وذلك لضمان حفظها، أو لإهداء نسخة منها إلى الملوك أو الأباطرة أو السلاطين في الممالك الأخرى[1].

ومن هنا نعلم مدى صعوبة الحصول على أكثر من نسخة من المخطوطات القديمة التي ما يزال العالم يعاني حتى الآن، إما من فقدان جميع نسخها، أو وجود نسخة فريدة واحدة فقط في مكتبة ما في العالم. والأمر الملاحظ أيضاً أن المدقق أو المحقق يرى أحياناً بعض الفوارق ما بين النسخة الأصلية ونسخة أخرى نسخت عنها، أو ما بين مخطوط منسوخ ومخطوط منسوخ آخر. ومرد ذلك إلى أخطاء أو قصور في النقل أثناء النسخ أو نتيجة لإيضاحات مقصودة من الناسخ على نسخته حيث يضع معلومات إضافية في الحواشي أو الهوامش.

وقد بدأت المخطوطات تُعرف في العالم منذ أن اكتشف الإنسان الحرف، وتعلم القراءة والكتابة فكتب في الشؤون الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وسائر الأمور، إما على جلود الحيوانات أو على ألواح الطين أو على أوراق البردي، إلى أن تم اكتشاف الورق فبدأ الكتبة والنسّاخ باستعماله، وهذا ما حدث في مناطق عديدة من العالم، في

---

[1] حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ص١١٩؛ العاني، عبد القادر داؤود: منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية، دار وحي القلم، ط١، دمشق، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص١٠٥.

الصين واليابان وفي أوروبا وفي العالم الإسلامي؛ إي إن أهم الشعوب التي تميزت بكثرة كتاباتها المخطوطة هم العرب الذين تعرفوا إلى حضارات الشعوب القديمة، كما كانت لهم إسهامات عديدة في الميدان الحضاري. هذا وقد وجدنا مخطوطات للعلماء المسلمين والعرب في الميادين كافة كالطب والصيدلة والعمارة والرياضيات والهندسة والتقويم والفلك والفيزياء والكيمياء والموسيقى، وفي التاريخ والجغرافيا، وفي السيرة النبوية، وفي أنظمة الحكم وفي نشوء المدن والإدارة وسواها من مخطوطات عديدة الموضوعات[١].

إن أهمية المخطوطات في دراسة التاريخ العربي والإسلامي خاصة، والتاريخ العام عامة، لا يمكن التنكر لها لما تضيفه من إضافات جديدة، ومعلومات قيّمة تبحث في التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعسكري لعصر من العصور.

ومن الأهمية بمكان القول: إن المخطوطات لا تكمن أهميتها في نشرها فحسب، وإنما في تحقيقها وتبويبها وفهرستها وتنظيمها تنظيماً علمياً، أو بمعنى آخر تهذيبها؛ لأن هذا الأسلوب العلمي هو الذي يؤدي إلى الغرض الحقيقي من نشر التراث. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن لتحقيق المخطوطات قواعد وأساليب لا بُدَّ من أن يتصف المحقق بصفات علمية تساعده في تبيان الغرض العلمي في نشر التراث المتمثل بالمخطوطات[٢].

فالتحقيق هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات، حتى يمكن التثبت من استيفائها لشروط معينة، والغاية منه تقديم المخطوط صحيحاً، كما وضعه مؤلفه، دون إثقال حواشيه بالشروح والزيادات الكثيرة التي قد تشغل القارئ عن النص الأصلي[٣]. ويقال: حَقّ الأمر أي صح وثبت ووجب، وأحق الأمر: أحكمه وصححه. وحقق الرجل القول: صدقه. وفي اللسان تحقق عنده الخبر أي صحّ. وحققت

---

[١] حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ص١١٩-١٢٠.

[٢] حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ص١٢٨-١٣٠.

[٣] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٤٥.

الأمر واحققته: كنت على يقين منه[١]. أما في الاصطلاح فالتحقيق هو: إثبات المسألة بدليلها[٢].

فالتحقيق تصحيح الأخبار من جهة، وإثبات المسائل بأدلتها من جهة أخرى. ولذلك سمي صاحب هذا المنهج من العلماء محققاً. والكتاب المحقق في الاصطلاح المعاصر هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه. وهكذا فقد اشترك المعنى اللغوي للتحقيق الاصطلاحي القديم والحديث من جهة: الإثبات والتصحيح والإحكام[٣].

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تولى في الوقت الحاضر للتراث، الذي يعد جزء لا يتجزأ من تاريخ الأمة، فقد اتجهت الأنظار إلى زيادة الاهتمام بتحقيق هذا التراث ونشره. والواقع أن الاهتمام بالتراث ونشره قد ابتدأ في القرن الماضي، حين تنبه المستشرقون إلى أهمية المخطوطات العربية القيمة التي تزخر بها المكتبات العالمية، فنشر قسم منهم هذا التراث متبعين منهجاً دقيقاً في ذلك، وحذا بعض العرب حذوهم، فنجح أناس في هذا المجال، ولاسيما أولئك الذين اتّبعوا المنهج العلمي وأخفق الآخرون الذين لم يتبعوا الطريقة العلمية ولم يطلعوا على قواعدها، فجاء عملهم ناقصاً، لما فيه أخطاء تسيء إلى النص وتشوّه التراث[٤].

ثانياً- الصفات الواجبة في المحقق:

لا بد لكل محقق من توافر الشروط العلمية فيه، ذلك أن التحقيق لا يقتصر من الناحية الفنية، وإنما لا بدَّ من سعة الاطلاع في العلوم، والقدرة العقلية على معرفة دلالة

---

[١] ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ت: ٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، دار صادر، ط٣، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج١١، ص٣٣٣.

[٢] العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ص٢٢٣.

[٣] العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ص٢٢٣.

[٤] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٣٩-٢٤٠.

النص ومفهومهِ وآراءِ العلماء في المسائل الخلافية وتحقيقها، وإلَّا كان التحقيق شكلياً بعيداً عن تلمُّس الفوائد المتوخاة من تحقيق تلك المخطوطات. هذا وقد وجدنا في البحث أو التحقيق من اشترط في المحقق شروطاً علميّة معيّنة نذكرها فيما يلي:

١- الالتزام والرغبة والاقتناع بتحقيق المخطوط الذي ينوي القيام بتحقيقه، لأن عدم الرغبة وعدم الاقتناع، لن يؤديا إلى تحقيق دقيق بل إلى تحقيق هامشي. ثم إن الالتزام الحضاري بالتراث من العوامل الهامة في التحقيق. لأن هدف التحقيق لا يكمن فقط في نشر المخطوطات أو لنيل درجة علمية "ماجستير أو دكتوراه" على عمل التحقيق، وإنما أيضاً لإحياء هذا التراث ونشره والاستفادة من علومه ودرجاته، واختيار الصالح منه لنشره.

٢- أن يكون له اطلاع واسع ومعرفة عميقة بموضوع النص، أو بعبارة أخرى أن يكون مختصّاً بذلك الفنّ الذي احتوى عليه المخطوط ليكون على دراية بألفاظه ومصطلحاته وقواعده، إلى جانب إحاطته الواسعة بعلوم العربية وقواعد الرسم والكتابة وأنواع الخطوط والورق.

٣- الإطلاع على أعمال المحققين السابقين للاستفادة من تجاربهم، وأساليبهم العلمية في عملية التحقيق. كما لا بد للمحقق – لا سيما المبتدئ – من العودة إلى الكتب المهتمة بقواعد وأساليب التحقيق للاعتماد على منهجيتها في التحقيق. ولا مانع مطلقاً، بل من واجب المحقق أن يستعين – إذا اضطر – بذوي الخبرة والاختصاص، فيسأل عن بعض الأمور الغامضة، أو التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير لم يستطع المحقق أن يصل إليها.

٤- أن يكون ممن أوتي فضيلة الصبر والتأنيّ وسعة الصدر، فإن العمل في تحقيق المخطوطات عسير شاقٌّ يحتاج إلى مزيد من الأناة والصبر وطول النفس، فهو في عمله يقلِّب النص على وجوهه الكَرَّة بعد الكَرَّة، ولا يكتفي بمجرد التبادر إلى المأخوذ من النظرة السريعة، بل يُمَحِّص ويدقّق حتى يهتدي إلى الصواب عن ثقة ويقين.

٥- الأمانة وخشية الله في ما يقوم به من العمل، فإن النص أمانة يجب المحافظة عليها وخشية الله فيها.

٦- الرغبة في العمل والميل إليه، لأن العمل في تحقيق المخطوطات شاقٌّ وممل، ولا شيء يهوّن الصعب ويذلل المشاقّ مثلُ الرغبة في ذلك العمل ومحبته.

٧- اقتناع المحقق بضرورة الاطلاع على مصادر متنوعة وعلوم ومعارف في موضوع التحقيق وفي غيرها من الموضوعات المساعدة على التحقيق. فتحقيق وثيقة أو مخطوطة عثمانية لا تحتاج على كتب تاريخية فحسب، وإنما قد تحتاج إلى كتب جغرافية واقتصادية وأنثروبولوجيا وقانونية وقواميس لغوية لتفسير ما غمض من كلمات وألفاظ، وهكذا بالنسبة لبقية الموضوعات وبقية المخطوطات، فعلى المحقق أن يكون واسع الإطلاع وماهراً في اختيار المصادر التي يتطلبها تحقيق المخطوط الذي يعمل فيه.

٨- ضرورة عودة المحقق إلى الفهارس – وهي كثيرة – وهي فهارس للمخطوطات وللكتب الموجودة في المكتبات العامة. وقد يجد المحقق نسخة أخرى من المخطوط الذي يقوم بتحقيقه، الأمر الذي يدفعه إلى طلب نسخة من المخطوط الثاني بداعي المقارنة العلمية. والمقارنة في مجال التحقيق قضية هامة وأساسية، وضرورة العودة إلى الكتب والمصادر العربية المتخصصة في علوم متنوعة تفيد الباحث والمحقق.

٩- التمرس بقراءة النسخة المراد تحقيقها، لأن بعض الكتابات يحتاج إلى وقت طويل وخبرة خاصة في القراءة، ولا سيما تلك المخطوطات التي تخلو من النقط والإعجام، وكذلك تلك التي كتبت بخط مغربي أو أندلسي، بحيث إن لهذا الخط صوره الخاصة ونقطه ورسمه الخاص، كذلك فإن لكل كاتب من الكتَّاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة تكسب بالمران وبالرجوع إلى الكتب التي تهتم برسم الحروف.

١٠-من الأمور الأخرى التي يتوجب على المحقق القيام بها، التمرس بأسلوب مؤلف المخطوطة، وذلك بأن يقرأها مرة تلو المرة حتى يتعود على الأسلوب الخاص للمؤلف، ويتعرف إلى خصائصه ولوازمه. كذلك لا بُدَّ للمحقق من أجل التعرف إلى الأسلوب من

أن يرجع إلى أكبر عدد ممكن من كتب المؤلف، ليزداد خبرة بأسلوبه ويستطيع أن يجد الترابط بين عباراته في هذه الكتب[١].

ثالثاً: أساليب ومناهج تحقيق المخطوطات:

١- اختيار المخطوطة:

قد يقع الاختيار على مخطوطة يرجحها على جانب البحث، فلا بُدَّ من توفر شروط حتى يكون اختياره للمخطوطة اختياراً في محلّه، وهي:

أ. أن يكون مضمون المخطوطة مشتملاً على معنى جديد حتى يستفيد الناس منه.

ب. ألا تَسْبِقَ إليه.

ت. أن يتوفر نسختان للكتاب فأكثر إلا إذا كان المخطوط بخط المؤلف أو اطلع عليها وأقرها.

ث. أن يكون حجمها متوسطاً وهم يحددون ٧٥ ورقة بالنسبة للماجستير و١٥٠ بالنسبة للدكتوراه، وينبغي أن ينظر إلى مضمونها وهذا له مكانة.

ج. أن تحمل اسم المؤلف.

ح. أن يكون المؤلف موثوقاً بعلمه.

خ. صحة عنوان الكتاب.

د. صحة نسب هذا الكتاب لهذا الشخص.

ذ. أن يكون الكتاب كاملاً.

ر. أن تكون النسخة واضحة من جهة الكتابة.

ز. الخط: هناك مخطوطة لا تنقط حروفها وتحتاج إلى وقت كبير لتصحيحها[٢].

---

[١] حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ص١٣٦-١٣٩؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٤٨؛ العاني، منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية، ص١٢٢-١٢٣.

[٢] الشامي، عبد الله محمد: أصول منهج البحث العلمي وقواعد تحقيق المخطوطات، المكتبة العصرية، ط١، بيروت لبنان، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص٣٥-٣٦.

٢- جمع أصول النصوص المخطوطة ونقدها:

لا يمكن بوجه قاطع العثور على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً ولا على وجه تقريبي؛ فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات، فإنه سيجد وراءه معقباً يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه.فإن أولى المراحل التي يمر بها الباحث الذي يريد أن يحقق مخطوطة معينة: هي البحث عن المخطوطة بنسخها المتعددة الموجودة في المكتبات ودور الأرشيفات المختلفة، وهنا يلجأ الباحث إلى فهارس المخطوطات العربية الموجودة في مختلف أنحاء العالم المنشورة منها وما لم ينشر، حتى يتعرف على جميع النسخ الخاصة وليس في الإمكان الإطلاع عليها جميعاً ومعرفة نفائس المخطوطات فيها[١]. وقد وضعت عدة مؤلفات عن ذلك من قبل المستشرقين وبعض الباحثين العرب، ويُعَدُّ كتاب بروكلمان في تاريخ الأدب العربي من أجمع المراجع التي عنيت بالدلالة على مواضيع المخطوطات، وكذلك كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان، وكتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين. فبالإضافة إليها على الباحث أن ينقب بنفسه في فهارس المكتبات العامة وملحقاتها الحديثة، وأن يسأل الخبراء بالمخطوطات مستدلاً على مواضعها[٢].

وبعد معرفة مكان وجود النسخ المتعددة للمخطوطة يجب الحصول على أكبر عدد ممكن من تلك النسخ بواسطة التصوير أو بأية وسيلة أخرى[٣]:

أ. إن أهم النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد

---

[١] حيدر، كامل: منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، ط١، بيروت، ١٩٩٥م، ص١٥٥؛ العاني، منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية، ص١١٤؛ هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٣٠.

[٢] هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٣٩-٤٠؛ الشامي، أصول منهج البحث العلمي، ص٤٦.

[٣] حيدر، منهج البحث الأثري، ص١٥٥.

أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها، وتسمى النسخة الأم.

ب. وتلي نسخة الأم النسخة المأخوذة منها ثم فرعها ثم فرع فرعها، وهكذا، فالملحوظ أن ذكر سلسلة الأخذ في الكتب الأدبية قليلة، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر السلاسل.

ت. وهناك نوع من الأصول وهو كالأبناء الأدعياء، وهي الأصول القديمة المنقولة ضمن أصول أخرى، وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً، وإنما يستعان به في تحقيق النص.

ث. النسخ المطبوعة التي فقدت أصولها، أو تعذر الوصول إليها، يتركها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق، وحجتهم في ذلك أن ما يؤدى بالمطبعة هو عين ما يؤدى بالقلم ولا تعدو الطبع أن تكون نسخاً بصورة حديثة.

ج. المصورات من النسخ بمنزلة أصلها إذا كانت واضحة.

ح. مسودة المؤلف إذا ثبت أنه لم يخرج غيرها تعد أصلاً.

خ. مبيضة المؤلف هي الأصل الأول، وإذا وجدت نفسها مسودة أصلاً ثانوياً استثناءً لتصحيح القراءة.

د. وجود نسخة للمؤلف لا يثبت أنها هي النسخة المعتمدة الوحيدة لاحتمال وجود نسخة أخرى أكثر صحة منها[1].

وعلى المؤرخ المحقق إتباع أساليب للتحقق من صحة الوثائق والمخطوطات والمعلومات التاريخية ومن بين هذه الأساليب: نقد الأصول نقداً علمياً بهدف الوصول إلى الحقيقة. فالنقد الإيجابي عامل أساسي من عوامل التحقيق، ومن صفات المحقق، والسبيل العلمي للوصول إلى الحقيقة. وتتم عملية النقد عادة بواسطة النقد الخارجي والنقد

---

[1] هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٢٤١.

الداخلي. فالنقد الخارجي يتضمن الاهتمام بمعرفة المخطوط ومؤلفه وتاريخ تأليفه ومكانه. ثم ما هي الموضوعات التي تنولها المخطوط، وما علاقته بنسخة أخرى للمخطوط نفسه؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات والتحقق منها تقودنا إلى وضعية الوثيقة فيما إذا كانت صحيحة أو مزورة. أما النقد الداخلي فيتضمن بحثاً في مضمون نص الوثيقة لمعرفة منهجية كاتبها واتجاهه الاجتماعي أو الأدبي، والبحث فيما إذا كان الكاتب معاصراً للحدث ومشاركاً فيه أم مراقباً ومدوناً فحسب؟ ثم دراسة منهجيته من خلال الأساليب والأدوات التي استخدمها في كتابة المخطوط أو الوثيقة أو المصدر بشكل عام[١].

٣- تصنيف النسخ وترتيبها ومقارنتها:

بعد عملية جمع النسخ والحصول على أكبر عدد ممكن من النسخ، تبدأ الخطوة الثانية وهي عملية تصنيف النسخ فعلى الباحث أن يختار أفضلها وأعلاها منزلة، وهي التي تسمى عادة النسخة الأم وهي التي دونت بخط المؤلف وتعد من أهم النسخ وأفضلها التي يفضل الاعتماد عليها للنشر، ويرى عبد السلام هارون أن "أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها". وهناك قواعد هامة يمكن أن يستهدي بها المحقق في اختيار النسخة الأم وهي:

أ. أن النسخة الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

ب. والواضحة أحسن من غير الواضحة.

ت. والقديمة أفضل من الحديثة.

ث. والنسخ التي قوبلت على غيرها أحسن من التي لم تقابل.

وإذا ما اهتدى الباحث إلى النسخة الأم، ينبغي له أن يبحث إذا ما كان المؤلف قد ألف كتابه مرة واحدة، أو أعاد إملاءه ليتأكد من أن النسخة التي بين يديه هي آخر صورة

---

[١] حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ص١٤٠.

كتب بها المؤلف كتابه؛ لأن من المألوف أن الكثير من العلماء يضع مؤلفه أولاً في شكل، ثم يزيد عليه أو ينقص منه، مثال ذلك كتاب "تاريخ دمشق" لعلي بن الحسن بن عساكر (ت: ٥٧١هـ/ ١١٧٥م) الذي له نسختان، إحداهما جديدة في ثمانين مجلدة، والأخرى قديمة في سبع وخمسين، وكلتاهما بخط المؤلف. ولكتاب وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان (ت: ٦٨١هـ/١٢٨٢م) نسختان أيضاً بخط المؤلف.

كذلك يجب على الباحث أن يتأكد من خلو هذه النسخة من الخرم والاختصار، والمحو والتآكل، بحيث لا يجوز نشر مثل هذه النصوص مع علم المحقق بوجود نسخ أخرى أفضل منها، يمكن الحصول عليها.

وفي حالة صعوبة الحصول على النسخة الأم، يمكن للباحث ان يعتمد النسخ الآتية مرتبة حسب أهميتها:

أ. نسخة مضاهية للنسخة الأم: تأتي من بعد النسخة الأم من حيث الأهمية النسخة التي دونت بخط مؤلف آخر عاصر لمؤلف وقرأها عليه فأجازها، وكثير ما يثبت ذلك بخطه بأنه قرأها بنفسه أو قُرئت عليه، وعلى هذا الأساس تكون هذه النسخة بمرتبة النسخة الأم باستثناء شكل الخط.

ب. نسخة نقلت عن نسخة المؤلف، أو عورضت بها وقوبلت عليها، وكذلك المصورة عنها يعتمد عليها.

ت. نسخة كتبت في عصر المؤلف وعليها سماعات على علماء.

ث. نسخة كتبت في عصر المؤلف ليس عليها سماعات.

ج. نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر والتي كتبها عالم، أو قُرئت على عالم.

ح. النسخ التي ليس عليها تاريخ النسخ أو أي إشارة تدل على تاريخ كتابتها يمكن تحديد تاريخها بواسطة الخط الذي كتبت فيه فإن لكل عصر من العصور نوعاً من الخط عُرِفَ به.

خ. إذا وجدنا نسخاً وليس هناك دليل يعتمد عليه في الترتيب ينظر إلى شروط المخطوطات ثم يعتمد على أكثرها توفراً للشروط ثم يليها الأقل وهكذا ويستأنس بما طبع.

د. يجوز نشر كتاب عن نسخة واحدة إذا كان للكتاب نسخ أخرى معروفة. كما لا يجوز نشر كتاب عن مخطوطات متأخرة وفي مكتبات العالم نسخ قديمة منها؛ لئلا يعوز الكتاب إذا نشر التحقيق العلمي والضبط.

وإذا ما تعددت لدى المحقق النسخ فيمكن حينئذ تصنيفها في فئات بحسب تشابهها، ثم الرمز إلى كل فئة بحرف من حروف الهجاء (الفئة أ، الفئة ب، الفئة ج، ...) متخذاً أقدم نسخة في الفئة، أو أفضلها لتمثل الفئة بكاملها، ولكن قد تصادف الباحث المحقق حالات يجد فيها أن نسخة متأخرة صحيحة ومضبوطة أكثر من نسخة أقدم منها، فيها تصحيف أو تحريف، ففي هذه الحالة لا يكون في قدم التاريخ مسوغاً لتقديم النسخة، وفي أي حال يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم النسخ المتعددة المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط، أو قد تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين[1].

أما بالنسبة إلى مقارنة الوثيقة أو المخطوط المنسوخ بمخطوط آخر للمؤرخ نفسه قد يوجد في أماكن أخرى بخطه نفسه أو بخط سواه، فكثير من المخطوطات القديمة توجد نسخ لها في إستانبول والقاهرة ولندن ولايدن وباريس وقد يوجد لمخطوط واحد نسختان أو أكثر، وهذا يحتاج إلى جهد لإنجاز موضوع المقارنة. أما العمل الأكثر جهداً فإنه يكون في حال عدم وجود نسخ أخرى من المخطوط موضوع التحقيق والتمحيص. وكم من رسائل الدكتوراه القائمة على تحقيق مخطوط ما ردت أمام لجنة المناقشة؛ لأن المتقدم للمناقشة لم يكمل عمله ولم يعتمد على نسخ أخرى للمخطوط وجدت فعلاً في العواصم

---

[1] ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٤٣-٢٤٥؛حيدر، منهج البحث الأثري، ص١٥٥-١٥٧؛ الشامي، أصول منهج البحث العلمي، ص٣٦-٣٧.

العربية أو الأجنبية[1].

٤- فحص نسخ المخطوط:

لا بُدَّ لمن يحقق المخطوطات أن يكون على علم بأحوالها، وأن يكون متريثاً في إثبات النص مراجعاً ومقارناً ومتتبعاً لتاريخ المؤلف، وتاريخ الناسخ، وأحوال العصر ولا تعتبر ما ذكر فيها من تاريخ أمراً ثابتاً، إذ قد يحدث السهو والخطأ، وقد يكون هناك قصد في تغيير تاريخها، ولهذا لا بُدَّ أن يضع لذلك موازين خصوصاً وأننا الآن توفرت لنا الوسائل والأجهزة التي بها نستطيع أن نفحص المخطوطات فحصاً دقيقاً.

ويمكن أن نستعين ببعض الموازين الأخرى بمعرفة المخطوطة ومنزلتها في التحقيق، حيث يواجه فاحص المخطوط جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدر قدرها:

أ. فعليه أن يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يخدعه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة. ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العث والأرضة والبلى تدل دلالة قاطعة على قِدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاماً، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة يزورها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً بالياً. ويروي القفطي أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد، والثاني على طريقة الصابي، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها، لتجوز بذلك على أبي منصور الجبان. ولا ريب أن هذا التزييف قصد به المزاح، ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف.

وكما يحدث التزييف في التأليف يحدث أيضاً في الخط. ويروي التاريخ أن بعض الحذّاق قد تمكن من تقليد الخطوط تقليداً متقناً. ذكر ابن الأثير أن علي بن محمد الأحدب المزوّر، كان يكتب على خط كلِّ واحد، فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه.

ب. وأن يدرس المداد فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده.

---

[1] حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ص١٤٣-١٤٤.

ت. وكذلك الخط، فإن لكل عصر نهجاً خاصاً في الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته.

ث.وأن يفحص إطراد الخط ونظامه في النسخة، فقد تكون النسخة ملفقة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها.

ج. وعنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.

ح. كما يمكن أنه قد يجد في ثنايا النسخة ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم.

خ. وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه، حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها. وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام "التعقيبة"، وهي الكلمة التي تُكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها، فبتتبع التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب.

د. دراسة الأختام والتواقيع في حال وجودها على الوثيقة أو المستندات، ومقارنتها مع أختام وتواقيع أخرى عرفت في الفترة التاريخية ذاتها. فالأختام لها دارسون متخصصون يعرفون باسم دارسي الأختام على غرار علم قراءة الخطوط. ويعد العالم مابلون "Maillon" أول واضع لأصول علم الكتابة الأثرية وحلِّ المستندات القديمة، وشروحات حول مميزات الأصالة أو التزوير في مثل هذه الكتابات.

ذ. وأن ينظر في خاتمة الكتاب لعله يتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخ.

هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص، وقد يجد أموراً أخرى، تعاونه على تقدير النسخة، فلكل مخطوط ظروف خاصة تستدعي دراسة خاصة[1].

٥- التدقيق في تاريخ كتابة الوثيقة وكاتبها:

وهل هذا التاريخ يتلاءم مع اللغة التي كتبت فيها والمفردات التي استخدمت بين

---

[1] حلاق، مناهج الفكر التاريخي، ص١٤٣؛ العاني، منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية، ص١١٥-١١٧؛ هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٠-٤١.

سطورها وكان لافتتاحية المراسلات وخواتمها في بعض الفترات التاريخية عادات وألفاظ خاصة معروفة في الكتابات الرسمية. ثم فإن الألقاب التي كانت تطلق على الملوك والسلاطين والأمراء والقضاة ذات مغزى تاريخي هام تفيدنا عما نتوخاه في هذا المجال، كما أن دراسة أسماء المدن والقرى والبلدان لها فوائد تاريخية هامة في مجال التحقيق لاسيما إذا تغيرت أسماؤها أو حتى إذا لم تتغير، فضلاً عن الأسلوب اللغوي المعتمد.

والتأكد من كاتب الوثيقة أو المخطوط فيما إذا كان بالفعل قد عاش في فترة كتابة الوثيقة أو المخطوط. وباستطاعة المحقق معرفة المؤلف وزمن حياته من خلال بعض عبارات كان يستخدمها النسّاخ كقولهم عن مؤلف المخطوط "رحمه الله" أو "غفر الله له"، أو على العكس كأن يستخدم عبارة "أمد الله عمره وأمده بالقوة" فإن هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ في زمن كان المؤلف فيه قد مات ما يزال حياً.

وباستطاعة المحقق أن يتعرف إلى تاريخ المؤلف من خلال الكتب الخاصة عن الأعلام والشخصيات، ومن خلال تاريخ كتابة المخطوط أو تاريخ نسخه.

ولا بُدَّ للمحقق من التأكد من تاريخ النسخة، فكثير من الناسخين ينقل التاريخ كما ورد عند المؤلف، غير مراع للفرق الزمني بينه وبين المؤلف، أو بينه وبين الناسخ الأول، مما يوقع المحقق في أخطاء تاريخية وعلمية[1].

٦- تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه ومنهجه:

إن تحقيق العنوان ليس بالأمر الهين، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان:

أ. إما لفقد الورقة الأولى منها.

ب. أو انطماس العنوان.

ت. وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح ولكنه يخالف الواقع:

- إما بداع من دواعي التزييف.
- وإما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها.

---

[1] حلاق، مناهج الفكر التاريخي، ص١٤٢؛ هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٣٩.

١- فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

٢- والانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسّر ذلك.

٣- أما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدراً منه ليلقى بذلك رواجاً، أو أن يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب. وقد ينجح التزييف نجاحاً نسبياً بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده، فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك.

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الإغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل[١].

أما بالنسبة إلى تحقيق اسم المؤلف: إن كل خطوة يخطوها المؤلف لا بُدَ أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، بل لا بُدَ من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه.

وأحياناً تفقد النسخة النص على اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتب، كمعجم الأدباء لياقوت، وإنباء الرواة للقفطي، أو غير

---

[١] هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٣.

ذلك من الوسائل العلمية.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عناوين الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول، إذ لا بُدَ من مراعاة اعتبارات تحقيقية ومنها المادة العلمية للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره.

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول، كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك.

وأحياناً تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي، والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري.

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصري قد يصحف بالبصري، والحسن بالحسين، والخراز بالخزاز، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه، فليس هنا بُدٌّ من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع.

وما قيل في تزييف العناوين يقال أيضاً في تزييف أسماء المؤلفين، لذلك لم يكن بُدٌّ من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق[١].

وبالنسبة لتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه فليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولاسيما الكتب الخاملة التي ليس لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات وكتب التراجم، لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وقديماً تكلم الناس في كتاب العين المنسوب إلى الخليل. وقد ساق السيوطي في المزهر نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب، ويكادون يجمعون أن

---

[١] هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٤-٤٥.

الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه من بعده.وقد ذكر السيرافي في كتابه أخبار النحويين البصريين أن الخليل "عمل أول كتاب العين".

والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب، وتأييدهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل. فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما سيسعف في التحقق بنسبة الكتاب.

وتُعَدُّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف، ومن أمثلة ذلك كتاب نُسب إلى الجاحظ، وعنوانه: "كتاب تنبيه الملوك والمكايد"، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ أدب. وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك، فإنك تجد من أبوابه باب "نكت من مكايد كافور الإخشيدي" و"مكيدة توزون بالمتقي لله". وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي ٢٩٢ و٣٥٧هـ والمتقي لله كان يحيا بين سنتي ٢٩٧ و٣٥٧هـ. فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين. وأعجب من ذلك مقدمة الكتاب التي لا يصح أن تنتمي إلى قلم الجاحظ وهذا صدرها: "الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتاباً، وفتح للعبد إذا وافا (وافى) إليه باباً، قسم بين خليقته فطوروا أطواراً وتحزبوا أحزاباً، وأنفذ فيهم سهمه، وأمضى فيهم حكمه، وجعل لكل شيء أسباباً، فهم دائرون في دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً، داهشون في بدائع حكمته، ومشيئته وإرادته، يعز من يشاء، ويرزق من يشاء...".

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى تعليق، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب في نفي نسبته إلى أبي عثمان الجاحظ[١].

كما يجب دراسة المنهج النظري لصاحب الكتاب، ودراسة المنهج التطبيقي والتي تظهر فيما يأتي:

---

[١] هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٥-٤٦.

أ- إذا كان الكتاب يشتمل على حدود ومسائل خلافية يدرس منهجه في كل من ناحية التعريف اللغوي كم تعريف يذكر؟ وهل يستدل من القرآن أو من الشعر العربي أو من أحدهما؟ كذلك منهجه في التعريف الاصطلاحي.

ب- العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

ت- منهجه في التعريف الاصطلاحي هل يشرحه أم لا؟ وإذا شرحه هل يشرحه من جهة منطوقة أو من جهة مفهومة أو من جهتيهما؟

ث- منهجه في الاعتراضات على الحدود هل يوردها أم لا؟ ثم هل يجيب عنها إن أوردها.

ج- موقفه من الحدود الاصطلاحية. هل يختار منها واحداً أم يسكت؟

ح- بالنسبة للمسائل الخلافية وهي تشمل عشر خطوات سبق ذكرها.

خ- منهجه من جهة تحرير محل النزاع.

د- منهجه من جهة أقوال الأئمة العلماء وقد يسلك طريقاً من الطرق، هي:

- تقديم الراجح.
- تقديم المرجوح.
- تقديم المتقدم زمناً.
- تقديم قول المجتهد دون غيره

ذ- منهجه من جهة الأقوال:

- القائلون بها.
- من جهة أنها محررة.
- من ناحية نقل الأقوال.
- من جهة ترتيبها.

ر- منهجه وطريقته في الأدلة:

- هل يستدل بالقرآن فقط؟ أم بالسنة أيضاً؟ أم يزيد عليهما؟ وما نوعيتها؟
- من ناحية ترتيبها.
- من ناحية الاستدلال بالسنة.

- من ناحية وجه الاستدلال.
- منهجه في مناقشة الأدلة.
- منهجه في الاعتراضات.
- منهجه في سبب الخلاف هل يتعرض له أم لا.
- منهجه من ناحية التطبيق، وموقفه من الأقوال وقد يرجح ويبين وجه الترجيح مع ملاحظة أن لكل مخطوط جودة معينة من الدراسة[1].

رابعاً: قواعد تحقيق المخطوط

تمر عملية تحقيق المخطوطات ونشرها نشراً علمياً دقيقاً بمراحل متعددة وهي:

١- **استنساخ المخطوط أو تفريغه على صفحات خاصة:** على المحقق أن يقسم الصفحات إلى قسمين: القسم الأعلى لاستنساخ المخطوط، بينما يخصص القسم الثاني للهوامش والتعليقات. غير أن هذه الهوامش تكتب بعد الانتهاء نهائياً من عملية الاستنساخ، وتكتب على بطاقات خاصة، ثم تفرغ في أماكنها وهوامشها وصفحاتها الخاصة بها.

٢- **التعريف بمؤلف المخطوط:** ويتضمن دراسة عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية، واسم المؤلف كاملاً مع لقبه وكتبه، تاريخ مولده ومكان الولادة ونشأته، والعلوم التي درسها، والأعمال التي قام بها، ومكانته بين العلماء مع ذكر مؤلفاته وأشهر كتبه، وسيرته، وشيوخه وتلاميذه، ووفاته والمكان الذي دفن فيه، والمناصب التي تولاها، ودوره في الحياة الثقافية والاجتماعية، والإشارة إلى المصادر التي ترجمت له ليرجع إليها القارئ، وذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

٣- **تقطيع النص وتوزيع فقراته:** فبعد تفريغ النص وقراءته قراءة دقيقة، يوزع النص إلى فقرات والفقرات إلى جمل، ويضع المحقق ما يحتاجه النص من علامات الترقيم الحديثة المعروفة تبعاً للحاجة والموقع مثل:

---

[1] الشامي، أصول منهج البحث العلمي، ص٤٤-٤٥.

أ. النقطة (.) توضع في نهاية الجملة التامة للمعنى المستوفية كل مكملاتها اللفظية والتي لا تحمل معنى التعجب والاستفهام، وكذلك توضع بعد انتهاء الكلام.

ب. الفاصلة (،) توضع لتقسيم الجُمل، وبعد كل سجعة من الكلام المسجوع. وتوضع بعد لفظ المنادى مثل: يا أحمد. وتوضع بين الجملتين المرتبطتين في المعنى والإعراب مثل: إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإذا رأيتم الشر فدعوه. وبين المعطوف والمعطوف عليه. وبين القسم وجوابه مثل: "والله، لاجتهدن" وغيرها.

ت. الفاصلة المنقوطة (؛) تدل على وقف متوسط.

ث. النقطتان العموديتان (:) وتوضع عادة بعد فعل القول مثل قال: أقول: يقول: وبعد لفظ مثل ذلك:. وتوضع قبل الكلام المنقول أو المقتبس. وتوضع قبل الأمثلة.

ج. علامة (؟) توضع عقب جملة الاستفهام، سواء أكانت أداة الاستفهام ظاهرة أو مقدرة، ولا توضع النقطة بعد هذه العلامة.

ح. علامة التعجب (!) وتوضع عقب جملة التعجب أو الانفعال أو التأثر. وقد تجمع علامة الاستفهام والتعجب، وغالباً ما يكون ذلك بعد الاستفهام الاستنكاري.

خ. الشرطة أو الخط (–) توضع في أول السطر في جمل الحوار بين اثنين، وبعد ذكر الأعداد والأرقام مثل: أولاً– ثانياً– ثالثاً– رابعاً.

د. الشرطتان (–...–) توضع لفصل جملة أو كلمة معترضة.

ذ. كلمة (كذا) وتوضع عند عدم توصل المحقق إلى تفسير كلمة أو تعجبه حيال وضعها في المخطوط فيقول (كذا) أي هكذا وردت في النص.

ر. الشولتان المزدوجتان " " توضع عند نقل عبارات اقتبست من نص كما هي حرفياً.

ز. القوسان ( ) ويوضع بينهما عبارات تفسيرية أو إضافية أو ألقاب مثل: محمد (صلى الله عليه وسلم) عمر (رضي الله عنه) أو لحصر الأحاديث النبوية الشريفة.

س. القوسان المركنان أو المعقوفان [ ] توضع عند اضطرار المحقق إلى وضع كلمة أو عبارة لتفسير أو لإكمال النقص في النص. وهي تعني اصطلاحاً أنها من وضع المحقق.

ش. القوسان المزهرتان ﴿ ﴾ تستعملان لحصر الآيات القرآنية الكريمة.

ص. النقاط الثلاث الأفقية (...) وهي علامات الحذف توضع مكان المحذوف من كلام اقتبسه الكاتب ولا يريد إكمال كل النص. علماً أن الحذف غير واجب وغير علمي عند تحقيق المخطوطات. ولكن تعتمد تلك الطريقة عند الاقتباس من كتاب أو مصدر عادي.

ض. الخط المائل (//) يوضع في متن الكتاب قبل أول كلمة من كل صفحة من المخطوط، ويوضع الرقم يمين الصفحة المطبوعة.

ط. علامة التابعية (=) توضع في آخر ذيل الصفحة إذا لم يكتمل نص الهامش، كما يوضع مثلها في أول سطر من هامش الصفحة التالية.

ظ. ولضبط النص يجب الالتزام بالتشكيل إذا كان الأصل مشكولاً كله أو بعضه حوفظ عليه تماماً. وتُشكَّل الآيات والأحاديث، وتشكَّل الأشعار التي تصعب قراءتها والأمثال كذلك. وتشكَّل الألفاظ التي يلتبس معناها إذا أهمل. وتشكَّل الأعلام ويستعان على ضبطها بكتب الرجال.

ع. أما فيما يخص الرسم: الأصل أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه إذا كانت النسخة بخط المؤلف. ولكن الخط العربي تطور على مر العصور. ولا بُدَّ من رسم النص الذي نعرفه. فقد نصادف نصوصاً قديمة ألفاظها مهملة غير منقطة. ولذلك لا بُدَّ من تنقيطها. وقد نصادف نصوصاً لا شكل فيها من همز أو ضم أو فتح. وذلك يراعى: وضع همزة الابتداء إذا كانت حركتها تغير المعنى مثل أعلام، تُثبت نقطتان تحت الياء حتى لا يقع التباس، يوضع التشديد دائماً، تثبت أسماء الأعلام المحذوفة ألفها مثل سليمان بدل سليمن، والأسماء الواردة في القرآن الكريم

تبقى على رسمها القديم، وفصل الأعداد فتثبت سبع مئة بدلاً من سبعمئة. ويجب أن يذكر المحقق في المقدمة نوع الرسم المتبع في التحقيق مع نماذج منه.

غ. يجب توضيح الألفاظ المختصرة، مثل: رحه: رحمه الله، رضه: رضي الله عنه، أهه: انتهى، أنا: أخبرنا، تع: تعالى، الخ: إلى أخره، ثنا: حدثنا، أنبأ: أنبأنا.

٤- **التعريف بالمخطوط:** اسمه، هل هو بعنوان أم بدون عنوان، أهميته، مصدر المخطوط (مركز توثيق، متحف، مكتبة، شخص معين، مكتبة خاصة...) اللغة التي كتب بها المخطوط، نوع الخط الذي كتب فيه ولون الحبر المستخدم وصنفه، نوع الورق المدوّن عليه وسماكته، رقم صفحاته، وهل هو مرقم أم بدون ترقيم؟ قياس الصفحات طولاً وعرضاً، وعدد الأسطر في كل صفحة.

٥- **العوامل التي دفعت المؤرخ لتحقيق المخطوط** ونشره كتاباً يصبح في متناول الدارسين والباحثين.

٦- **التعريف بمنهجية مؤلف المخطوط،** والأساليب العلمية التي استخدمها في كتابة المخطوط، ووضع ملخص للمخطوط في مقدمة الكتاب، مع الإشارة إلى محتوياته.

٧- **الإشارة فيما إذا كان المخطوط يحقق وينشر للمرة الأولى،** أم هو إعادة تحقيق ونشر؟ فإذا سبق تحقيقه ونشره، كان لا بدّ من الإشارة إلى اسم المحقق واسم الناشر وتاريخ ومكان النشر. كما لا بدّ من الإشارة إلى أية معلومات سبق نشرها عن المخطوط سواء عبر مقال أو في كتاب، ثم لا بد من ذكر الأسباب العلمية التي دعت المحقق لإعادة نشره ثانية.

٨- **نقد المخطوط وضبط معلوماته،** والإشارة إلى كافة التوضيحات اللازمة في الهوامش وليس في المتن، وإذا اضطر المحقق إلى وضع لفظ أو عبارة في المتن فيضعها بين قوسين مركنين [ ] وهي تعني أن اللفظ من وضع المحقق.

٩- **اتباع أسلوب المقارنة بين المعلومات الواردة في المخطوط،** وبين مصادر أخرى يستخدمها المحقق لإيضاح حدث أو فكرة ما، وللتأكيد على المعلومة أو

معارضتها. ومن الواجب اعتماد المحقق على أكثر من مصدر في تحقيق المعلومات، وذلك لكشف صحتها أو دسها، صدقها أو كذبها. كما لا بدّ من الاعتماد على نسخ أخرى للمخطوط في حال وجودها في أماكن أخرى، وذلك للتثبيت من المعلومات بواسطة المقارنة، وهل يوجد في المخطوط زيادات أو نقصان؟ فالمقارنة تحدد ذلك.

١٠- **تحقيق النص** "**الحواشي**": سلك المحققون طرقاً مختلفة في إثبات الحواشي:

أ. فريق أول يجعل الحواشي اختلاف النسخ، ويفرد للتعليقات ملاحق في آخر الكتاب وعلى هذا المستشرقون الفرنسيون.

ب. فريق ثانٍ يجعل في الحواشي اختلاف النسخ ثم يفصل بين التعليقات بخط وعلى هذا بعض المستشرقين الألمان.

ت. وفريق ثالث يخلط بينهما.

ث. فريق رابع لا يثبت إلا النص، ويجعل في اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب.

١١- **تفسير ما غمض من ألفاظ وعبارات ومصطلحات** سواء المدونة بلغة المخطوط أو بلغة أخرى، ذلك لأن بعض المخطوطات العربية مثلاً، جاء فيها استخدامات للتعابير والألفاظ المملوكية والعثمانية، كما استخدمت الألفاظ والتعابير الفرنسية والإنكليزية بالنسبة لمخطوطات القرنين التاسع عشر وأوائل العشرين، فلا بدّ من شرح وتفسير وترجمة هذه الألفاظ ووضعها في الهوامش. ومن معاجم الألفاظ التي يستعين بها "لسان العرب" لابن منظور، و"تاج العروس" للزبيدي، وغيرها، ومن معاجم المفردات الطبية مثل "مفردات" ابن البيطار، ومن معاجم المصطلحات العلمية "مفاتيح العلوم" للخوارزمي، وهناك معاجم أخرى خاصة بالمعاني والأسلوب، والمعرب من الكلام واللغات والمصادر النحوية.

١٢- **تخريج الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة:** إذا تضمن المخطوط آيات قرآنية وأحاديث شريفة وأقوال للفقهاء وما شابه ذلك، فلا بد من أن يعمد

المحقق إلى أسلوب "التجريح"؛ أي ردها إلى مصادرها وأسانيدها. ففي تخريج الآيات: يتتبع جميع ما ورد من آيات ويخرجها من المصحف، وإذا كانت الآية على قراءة ثانية فإنه يتتبع التفاسير وكتب القراءات حتى يحدد المفهوم، هل هو صواب أم لا وعند ذلك يذكرها كما ذكرها صاحب المخطوطة، وإن كانت خطأ تكتب الآية الصحيحة وتلغى الخطأ. وفي تخريج الأحاديث: وله طريقتان: التخريج النصي وهو تبيين الكتاب والموضع في الكتاب الذي ورد فيه الحديث. أما التخريج الموضوعي وهو أن تتبع روايات هذا الحديث وتتبع من خرَّجه ومن رواه من الصحابة، وهذا له فائدة عظيمة من جهة أنه قد يكون منسوخاً وبالتتبع يوجد الناسخ وقد يكون عاماً وله مخصّص وقد يكون مطلقاً. وفي إحدى الروايات ما يقيد، وعند ذلك يذكر المخصص والمقيد والمبين للمجمل والدال دلالة ظاهرة، وجاءت رواية أخرى تصرفه عن ظاهره هذا تخريج الحديث من ناحية متنه. أما تخريجه من ناحية سنده فالمراد الاعتناء به من هذه الناحية عن طريق صاحب الكتاب؛ أي الكتب الأصلية مع ذكر مصطلح صاحب كل كتاب.

والجانب الثالث في التخريج هو درجة الحديث. وهذا يمكن أخذه من كتب السند الصحيحة كالبخاري ومسلم...الخ والكتب التي التزم أصحابها تتبع الأحاديث والحكم عليها وهي ليست مراجع للحديث، ولكنها مراجع للحكم على الحديث كالمغني وبلوغ المرام والإلمام ...الخ.

١٣- **تخريج الآثار**: وهذه لا فرق بينها وبين تخريج الأحاديث. والمقصود من ذلك هو ما ينسب إلى الصحابي ويحكم عليه بعد تخريجه.

١٤-**تخريج الأشعار**: وتخرّج من كتب الأدب. مثل: كتاب "الأغاني" للأصفهاني، وكتاب "العقد الفريد" لابن عبد ربه وغيرها من كتب الأدب. كما تخرج الأشعار من دواوين الشعر الكثيرة.

١٥-**ترجمة للطوائف**: ترجمة مختصرة سواء كانت في العقائد أو في الفقهيات وكتبهم ومكان وجودها وسبب تسميتها ونشأتها ومن المؤسس لها وفكرة عن انتشارها.

١٦- ضرورة تنبيه المحقق إلى "**التصحيف والتحريف**" الوارد في المخطوط، لأنه يغير المعنى تماماً، وهو ما اتفق عليه بأنه تغيير لمعنى الكلمة أو الجملة أو النص بسبب تغيير مواقع النقط على الحروف (التصحيف) وتغيير أشكال الحروف (التحريف). ويبرز ذلك مثلاً في أحرف: الباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء.

١٧-**التعريف بالأشخاص والأماكن والأحداث**، نظراً لأهمية إلقاء الضوء على الأشخاص (الأعلام)، وذلك لاستكمال المادة التاريخية عن الفترة التي دوّن فيها المخطوط، ويمكن الاستعانة هنا بكتب التراجم والجغرافيا. ويكون التعريف بالأشخاص من خلال: ذكر اسم الشخص رباعياً، وتاريخ ولادته، وتاريخ وفاته، وما اشتهر به من لقب أو كنية، وما اشتهر به من مكانة علمية، وعقيدته، ومذهبه الفقهي، وذكر اثنان من شيوخه، واثنان من تلاميذه، وأميز مؤلفاته.

١٨-يقوم المحقق بإثبات **عناوين الأبواب والفصول** التي أثبتها المؤلف كما هي بحروف أكبر من حروف النص، كما يجب وضع عناوين للمخطوط إذا كان بدون عناوين، وعندما توضع العناوين وتوضع عادة بين قوسين [ ] للدلالة على أنها من وضع المحقق.

١٩- إبداء الملاحظات فيما إذا كان يوجد في المخطوط **حواشي على جانبي صفحاته**، أو هوامش في أسفل صفحاته. ويجب هنا التمييز بين ما هو موجود أصلاً وبين ما وضعه المحقق، بالإشارة إلى ذلك بصراحة.

٢٠- الإشارة إلى **الأخطاء اللغوية والتاريخية والجغرافية**، وكافة الأخطاء الواردة وتصحيحها ووضعها في الهوامش، وهنا تبرز أهمية العلوم المساعدة في كتابة التاريخ وتحقيق المخطوطات والوثائق المخطوطة.

٢١- قد يكون في المخطوط شيء يحتاج إلى بيان وجهه من الإعراب، فيُذكر بيان إعرابه في الهامش.

٢٢- **نشر المخطوط كاملاً دون زيادة أو نقصان**، والزيادة عادة توضع بين قوسين مركنين، وأكثرها يوضع في الهوامش.

٢٣- إن **ذكر المصادر واجب في الهوامش**، فعند اقتباس معلومات توضيحية للمقارنة أو للأعلام أو للأماكن يتبع بعدها فوراً ذكر المصدر الذي أخذت منه المعلومات التاريخية والجغرافية والأدبية والعلمية سواء أكانت مصادر من نوع الوثائق أو الكتب أو الموسوعات أو القواميس.

٢٤- **وضع خرائط توضيحية في آخر الدراسة**، وهي خرائط للبلدان والمناطق التي جرت فيها الأحداث، أو التي كان المخطوط موضوعها، أو خريطة للمناطق التي كانت مجال حل وترحال المؤلف.

٢٥- الحرص على **نشر صور من الصفحات الأولى للمخطوط** والصفحات الأخيرة تعطي القارئ والدارس فكرة عن المخطوط الأصلي في لغته وحروفه وشكله وأسلوبه.

٢٦- إذا فرغ المحقق من إعداد النص **وضع مقدمة** الكتاب إذ قد يشير في مقدمته إلى صفحات الكتاب. ويجب أن تتضمن المقدمة ما يلي: حصر الأسباب التي جعلته يهتم باختيار تحقيق الكتاب، والمخطط الذي سلكه في تحقيق الكتاب، والمنهج الذي يسير عليه في القسم الدراسي، وموضوع الكتاب وما ألف فيه. ومكانة الكتاب بين الكتب، وقيمة المؤلَّف مع ذكر المصادر التي ترجمت له.

٢٧- بعد انتهاء تحقيق المخطوط، على الباحث أن **يضع خاتمة** هي بمثابة استنتاجات أو نتائج البحث، لأنه لا يجوز بتر الدراسة أو عدم الاستفادة منها، فوضع النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته للمخطوط لها أهمية علمية كبرى في مجال التحقيق؛ وهي تعتبر خلاصة البحث أو نتيجته، والأبحاث دائماً بنتائجها وما أمكن التوصل إليه من خلالها.

٢٨- وضع **فهارس للمخطوط**، لأن أكثر المخطوطات بدون فهارس، لذا يحرص المحقق على وضع فهارس في آخر الدراسة وهي تضم عادة فهارس للموضوعات

المتناولة في المخطوط، وفهارس للأعلام والأماكن والبقاع والأنهار والملامح العامة والقبائل والمصطلحات العلمية والفنية وفهارس أخرى يحتاج إليها الدارس، بالإضافة إلى الحرص على ذكر ثبت بمصادر البحث التي ساعدت على تحقيق المخطوط، وفي كتب الحديث يلزم فهارس للأحاديث الواردة مرتبة بحسب أوائلها على حروف المعجم، وفي كتب التاريخ فهرس لأهم الحوادث التي ورد ذكرها في النص[1].

بعد الانتهاء من تحقيق المخطوط وفهرسته، والانتهاء من كافة الأمور المتعلقة بتحقيقه، على المحقق أن يعمد إلى مراجعة أخيرة للنص والمتن والهوامش. لأن عملية الاستنساخ الأولى قد يصيبها بعض الأخطاء أو عدم الانتباه، لذلك فإن المراجعة مفيدة في هذا المجال بحيث يمكن سد الخلل أو النقص أو الخطأ الذي وقع في مراحله الأولى.

[1] للتوسع والإطلاع بشكل مفصل حول قواعد تحقيق المخطوطات ينظر: حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ص١٤٧-١٥٥؛ حيدر، منهج البحث الأثري، ص١٥٨-١٦١؛ ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ص٢٤٥-٢٦٤؛ العاني، منهج البحث والتحقيق، ص١١٧-١٣١؛ العسكري، منهجية البحث العلمي، ص٢٢٣-٢٣٣؛ الشامي، أصول منهج البحث العلمي، ص٤٣-٥١.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الخاتمة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تُعَدُّ دراسة مناهج الفكر والبحث التاريخي المدخل الأساسي لفهم القواعد والأسس المنهجية التي يجب أن تتوفر في العمل التاريخي، ويجب أن تتوفر في المؤرخ أو الباحث نفسه، لاسيما وأن دراسة المناهج التاريخية، هي من المسلمات الموضوعية التي يجب توفرها في الدراسات التاريخية، مع ما تحويه من دراسة للمصادر والوثائق وتحقيق المخطوطات، مع التأكيد على أهمية دراسة هذه المناهج والأصول سواء من حيث النظرية أم من حيث التطبيق.

لقد حاولنا في هذه الصفحات الإجابة عن الكثير من التساؤلات التي تدور في ذهن الباحثين والطلبة؛ لكنها لن تجيب على كل التساؤلات التي قد تُطرح من هذه الزاوية أو من تلك. ذلك لأن كل جانب من الجوانب التاريخية قد يحتاج إلى دراسة منفصلة أو إلى كتاب خاص. هذه الفصول هي بمنزلة مقدمة في دراسة منهجية البحث التاريخي، وهي مقدمة تهدف لعرض بعض الاتجاهات والتيارات والأفكار والأسس الخاصة بمذاهب ومناهج وقواعد الكتابة التاريخية وتقنيات البحث التاريخي.

ومن الأهمية بمكان القول: إننا حرصنا على ربط دراسة المناهج التاريخية عبر العصور بفلسفة التاريخ، ودراسة تحقيق المخطوطات والأسس المتبعة في الكتابة والتدوين التاريخي، مع إلقاء الضوء على العلاقة الحديثة القائمة بين التقنية المعاصرة والبحوث التاريخية، وفصل آخر عن قواعد كتابة البحوث التاريخية.

وانطلاقاً من مقولة: "**أن لا تاريخ بدون وثائق أو مستندات أو مخطوطات**" ومقولة: "**إذا ضاعت الأصول، ضاع التاريخ**" يتبين لنا أهمية الأصول والمستندات والوثائق والمخطوطات التاريخية؛ لأنها تمثل العنصر الأساسي لذاكرة الأفراد والشعوب والأمم. ولا تكمن أهميتها بالذاكرة التاريخية فحسب؛ وإنما لأهميتها الوطنية والقومية؛ لأن الأرشيف التاريخي يمثل ماضي وحاضر الأمة، ويستشرف آفاق المستقبل، وبواسطته يمكن الحفاظ ليس على التراث الوطني والقومي؛ وإنما الحفاظ أيضاً على الحقوق الوطنية والقومية؛

لأن الوثائق التاريخية تمثل عاملاً أساسياً في كيان الدول والحفاظ على حقوقها المشروعة.

ومن خلال الفصول السابقة حاولنا التطرق إلى أهمية منهجية البحث التاريخي وطرق البحث التاريخي ومناهجه وارتباط التاريخ بفلسفة التاريخ؛ فضلاً عن إعطاء لمحة سريعة إلى قواعد الكتابة التاريخية والأصول المتبعة في النقد التاريخي للوثائق والمخطوطات.

ونرجو في نهاية المطاف أن يكون هذا العمل مقدمةً يسترشد بها الطلبة والباحثون في مجال علم التاريخ، وبدايةً لكتابة مشروع بحث تاريخي مهم يخدم قضايا الأمة العربية ويفيد في مستقبلها، ولفت نظر الباحثين لأهمية منهج البحث التاريخي في كتابة أبحاث تاريخية ترقى إلى مستوى البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً- المصادر والمراجع العربية

١. إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني: التاريخ تأريخه وتفسيره وكتابته، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢. الأزهري (محمد بن أحمد الهروي ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.

٣. أوسينوبوس، أنجلو: المدخل إلى الدراسات التاريخية، ضمن كتاب عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، وكالة المطبوعات، ط٤، الكويت، ١٩٨١م.

٤. بارنز، هاري: تاريخ الكتابة التاريخية، تر: محمد عبد الرحمن برج، القاهرة،١٩٨٧م.

٥. باقر، طه: طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠م.

٦. بدر، أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٧م.

٧. بدر، أحمد محمود: تفسير التاريخ من الفترة الكلاسيكية إلى الفترة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، ع٤، مج٢٩، ٢٠٠١م.

٨. بدوي، عبد الرحمن: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط٣، الكويت، ١٩٧٧م.

٩. توينبي، أرنولد: الفكر التاريخي عند الإغريق، تر: لمى المطيعي، مر: محمد صقر خفاجة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٠. توينبي، أرنولد: بحث في التاريخ، تر: طه باقر، مطبعة التفيض، بغداد، ١٩٥٥م.

١١. الجنابي، قيس حاتم هاني: فلسفة التأريخ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

١٢. الجبوري، حسين محمد جواد؛ الجنابي، قيس حاتم هاني: منهجية البحث التاريخي، الأسس والمفاهيم والأساليب العلمية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط٢، عمان، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
١٣. حامد، خالد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط١، الجزائر، ٢٠٠٨م.
١٤. حسن، عبد الباسط محمد: أصول البحث العلمي، القاهرة، ١٩٨٠م.
١٥. حسين، محسن محمد: طبيعة المعرفة التاريخية وفلسفة التاريخ، موكرياني أربيل، ط١، ٢٠١٢م.
١٦. حسين، محمد عواد: صناعة التاريخ، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، العدد الاول، مج٥، ١٩٧٤م.
١٧. الحصري، ساطع: دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٦٧م.
١٨. حلاق، حسان: مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق مع دراسة للأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٩. حمزة، ميمونة ميرغني: دراسات في منهجية البحث التاريخي، مر: حمود حروب اللصاصمة، دار الخليج، ط١، عمان، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٢٠. حيدر، كامل: منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، ط١، بيروت، ١٩٩٥م، ص١٥٥.
٢١. الخطيب، سليمان: فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي ـ دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، سلسلة الرسائل الجامعية٤، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٣م.

٢٢. خضر، عبد العليم عبد الرحمن: المسلمون وكتابة التاريخ ـ دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، هيرندن ـ فرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٩٣م.

٢٣. الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ت٤٦٣هـ/١٠٧١م): الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ت.

٢٤. ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٥. ابن خلدون، المقدمة، تح: حجر عاصي، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٦. خليل، عماد الدين: حول إعادة تشكل العقل المسلم، كتاب الأمة، ط٢، قطر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٧. الدسوقي، عاصم: البحث في التاريخ، قضايا المنهج والإشكالات، القاهرة، ١٩٨٦م.

٢٨. ديورانت، ول: قصة الحضارة، تر: زكي نجيب محمود وآخرون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٩. دويدري، رجاء وحيد: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، ط١، بيروت، دمشق، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣٠. ذنون طه، عبد الله: أصول البحث التاريخي، دار المدار الإسلامي، ط١، بنغازي، ٢٠٠٤م.

٣١. ذوقان، عبيدات؛ عدس، عبد الرحمن؛ عبد الحق، كايد: البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٢م.

٣٢. ربيع، محمد محمود: مناهج البحث في العلوم السياسية، مكتبة الفلاح، ط٢، الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٣. رستم، أسد: مصطلح التاريخ، مركز تراث للبحوث والدراسات، ط١، مصر، ٢٠١٤م.
٣٤. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: العلم والبحث العلمي– دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، ط٤، الإسكندرية، ١٩٨٩م.
٣٥. الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، بيروت، ٢٠٠٢م.
٣٦. زرواتي، رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ١٤٣٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٣٧. زريق، قسطنطين: نحن والتاريخ، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٧٩م.
٣٨. الزيدي، مفيد: المدخل في فلسفة التاريخ، دار المناهج للنشر والتوزيع، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، عمان الأردن، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
٣٩. سالم، محمد عزيز نظمي: جدلية التاريخ والحضارة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
٤٠. السّلمي، محمد بن صامل: منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار ابن الجوزي، ط٢، الدمام، السعودية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٤١. شاخت، ريتشارد: رواد الفلسفة الحديثة، تر: أحمد حمدي محمود، القاهرة، ١٩٩٧م.
٤٢. الشامي، عبد الله محمد: أصول منهج البحث العلمي وقواعد تحقيق المخطوطات، المكتبة العصرية، ط١، بيروت لبنان، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
٤٣. شرف، محمد جلال؛ محمد، علي عبد المعطي: الفكر السياسي في الإسلام شخصيات ومذاهب، الإسكندرية، ١٩٧٨م.
٤٤. الشرقاوي، عفت: في فلسفة الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٩٨١م.

٤٥. شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، ط٦، القاهرة، ١٩٦٨م.

٤٦. الشيخ، عبد الرحمن عبد الله: المدخل إلى علم التاريخ، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٤٧. صاحب، أحمد عليوي: أسس وقواعد البحث التاريخي بين النظرية والتطبيق، دار الرياحين للنشر والتوزيع، بابل العراق، د.ت.

٤٨. صالح، عبد العزيز: الشرق الأدنى القديم في مصر والعراق، دار الزمان، د.م، د.ت.

٤٩. الصباغ، ليلى: دراسة في منهجية البحث التاريخي، منشورات جامعة دمشق.

٥٠. صبح، علي علي: البحث الأدبي بين النظر والتطبيق.

٥١. صبحي، أحمد محمود: في فلسفة التاريخ، مطبعة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر ١٩٧٥م.

٥٢. ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن ت٦٤٣هـ/١٢٤٦م): معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، سورية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٣. ضيف، شوقي: البحث الأدبي طبيعته مناهجه أصوله مصادره، دار المعارف، ط٧، مصر، ١٩٩٢م.

٥٤. الطاهر، جواد: منهج البحث الأدبي، منشورات مكتبة النهضة، ط٢، بغداد، ١٩٧٢م.

٥٥. طحطح، خاليد فؤاد: عودة الحدث التاريخي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠١٤م.

٥٦. العارور، صلاح حسن: مناهج البحث التاريخي، مكتبة إيهاب، غزة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٧. عاشور، ناديا سعيد: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧م.
٥٨. العالم، محمود أمين: فلسفة المصادفة، مكتبة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩م.
٥٩. العاني، عبد القادر داؤود: منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية، دار وحي القلم، ط١، دمشق، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
٦٠. العبد، عبد اللطيف محمد: مناهج البحث العلمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
٦١. عبد العزيز، بركات: مناهج البحث الإعلامي–الأصول النظرية ومهارات التطبيق، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٢م.
٦٢. عبيدات، محمد؛ أبو نصار، محمد؛ مبيضين، عقلة: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيق، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٩م.
٦٣. عبيدات، محمد: مبادئ التسويق، مدخل سلوكي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ١٩٩٥م.
٦٤. عثمان، حسن: منهج البحث التاريخي، دار المعارف، ط٤، القاهرة، ١٩٧٦م.
٦٥. العراوي، عبد الله: مفهوم التاريخ الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.
٦٦. عرفيج، سامي؛ مصلح، خالد حسين؛ حواشين، نجيب: مناهج البحث العلمي وأساليبه، ط٢، عمان، ١٩٨٧م.
٦٧. العزاوي، عباس: تاريخ النقود العراقية، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
٦٨. العسكري، عبود عبد الله: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، ط٢، دمشق، ٢٠٠٤م.

٦٩. العفاني، أبو التراب سيد بن حسين بن عبد الله: وَا مُحَمَّدَاهُ {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ}، دار العفاني، ط١، مصر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٧٠. علي، جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط٤، د.م، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٧١. العمري، أكرم ضياء: السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العبيكات، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٨٨م.
٧٢. العمري، أكرم بن ضياء: عصر الخلافة الراشدة – محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، مكتبة العبيكان، د.ت.
٧٣. ابن عميرة، محمد: منهجية البحث التاريخي، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) حتى نهاية العهد العثماني، دار هومة للطباعة والنشر، ط٢، الجزائر، ٢٠١٤م.
٧٤. الغوال، صلاح مصطفى: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة الغريب، الجزائر، ١٩٨٢م.
٧٥. فان دالين، ديوبولو ب: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، تر: محمد نبيل نوفل وآخرون، ١٩٨٥م.
٧٦. الفضلي، عبد الهادي: أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٢م.
٧٧. فياض، عبد الله: التاريخ فكرة ومنهجاً، دراسة في التاريخ وأصول بحثه، مطبعة أسعد، بغداد، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٧٨. قاسم، عبده قاسم: تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية، مجلة عالم الفكر، ع١، الكويت، ١٩٨٩م.
٧٩. قباري، محمد إسماعيل: مناهج البحث في علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١م.
٨٠. كار، إدوارد: ما هو التاريخ؟، تر: أحمد حمدي، مر: علي أدهم، القاهرة، د.ت.

٨١. كريمر، صمويل نوح: أساطير العالم القديم، تر: أحمد عبد الحميد يوسف، مر: عبد المنعم أبو بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.
٨٢. كشرود، عمار الطيب: البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، عمان، الأردن، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧.
٨٣. كوثراني، وجيه: تاريخ التأريخ، اتجاهات –مدارس– مناهج، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ٢٠١٣م.
٨٤. كولنجوود، ر.ج: فكرة التاريخ، تر: محمد بكير خليل، مر: محمد عبد الواحد خلاف، القاهرة ١٩٦٨م.
٨٥. لانسون، ماييه: منهج البحث في الأدب واللغة، تر: محمد مندور، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥م.
٨٦. لوكوف، جاك: التاريخ الجديد، تر: محمد طاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧م.
٨٧. محمدين، محمد محمود؛ الفراء، طه عثمان: المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة، دار المريخ، ط٤، د.ت.
٨٨. المخلافي، عارف أحمد إسماعيل: محاضرات في مدارس تفسير التاريخ (فلسفة التاريخ) نشأة الحضارات وتطورها وسقوطها، دار الكتاب الجامعي، ط١، صنعاء، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٨٩. مسكيت، محمد: مدرسة الحوليات وتأثيراتها على الكتابات التاريخية المغربية المعاصرة، دورية كان التاريخية، السنة الثالثة عشر، العدد السابع والأربعين، مارس ٢٠٢٠م.
٩٠. المشهداني، سعد سليمان: منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، عمان–الأردن، ٢٠١٩م.

٩١. المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر ت٨٤٥هـ/١٤٤٣م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٩٢. مكرم، يوسف: تاريخ الفلسفة الحديثة، مكتبة الدراسات الفلسفية، ط٥، د.م، د.ت.
٩٣. ملحس، ثريا عبد الفتاح: منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، ط٣، بيروت، ١٩٨٢م.
٩٤. مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول البحث الأدبي ومصادره، جامعة المدينة العالمية.
٩٥. مندور، محمد: النقد المنهجي عند العرب، دار النهضة، مصر، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
٩٦. ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ت: ٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، دار صادر، ط٣، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٩٧. مهران، محمد بيومي: دراسات في تاريخ العرب القديم، دار المعرفة الجامعية، ط٢، د.م، د.ت.
٩٨. موسى، جلال محمد: منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م.
٩٩. موريس، أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، تر: صحراوي بوزيد وآخرين، مر: ماضي مصطفى، الجزائر، د.ت.
١٠٠. الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي.
١٠١. النايف، حسام؛ المرعشلي، ميسون: المدخل إلى أصول البحث، جامعة دمشق، ٢٠١٩-٢٠٢٠م.
١٠٢. النشار، مصطفى: فلسفة التاريخ، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٠٣. نصار، ناصف: الفكر الواقعي عند ابن خلدون، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

١٠٤. النوري، قيس: الأساطير وعلم الأجناس، بغداد، ١٩٨١م.
١٠٥. هارون، عبد السلام محمد: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، ط٧، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٠٦. الهواري، سيد محمود: دليل الباحثين في كتابة التقارير والمقالات ورسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة عين شمس، ط٤، القاهرة، ١٩٧١م.
١٠٧. هورس، جوزف: قيمة التاريخ، تر: نسيم نصر، منشورات عويدات، ط٣، د.م، ١٩٨٦م.
١٠٨. هيغل: محاضرات في فلسفة التاريخ ـ العقل في التاريخ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٢،لبنان، ١٩٠٥م.
١٠٩. الوافي، محمد عبد الكريم: منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، منشورات جامعة قاريونس، ط٣، بنغازي، ٢٠٠٨م.
١١٠. ويدجيري، ألبان د: المذاهب الكبرى في التاريخ من كونوشيوس إلى توينبي، تر: ذوقان قرقوط، ط١، لبنان، ١٩٧٢م.
١١١. ومابيه، لانسون: منهج البحث في الأدب واللغة، تر: محمد مندور، دار النهضة، مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٩م.
١١٢. يزبك، قاسم: التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، ط١، بيروت، ١٩٩٠م.

ثانياً– المصادر والمراجع الأجنبية

1. Anderson E.E., The Effectiveness pf retail price Reductions: A Comparison alternative expressions of price, Journal of marketing research, 11, 1974.
2. Banks Seymour, Experimentation in Marketing, New York, McGraw-Hill Book company, 1985.
3. L.G. Brandon, History A Guide to Advanced Study, Edward Amold, London 1976.
4. F.L. Whitney, The elements of research, 3ed, New york, prentice hall, 1950.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

اللجنة العلمية:

أ.د. اكتمال اسماعيل

أ.د. أحمد الخضر

أ.د. عمار النهار

المدقق اللغوي:

أ.د. نايف شقير

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University